جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٢٩)

دراسة تمهيدية لاستكشاف
آفاق الإستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان

نوفمبر
١٩٨٥

دراسة تمهيدية لاستكشاف

آفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان

نوفمبر ١٩٨٥

فهرس المحتويـــات

	رقم الصفحة
تقديـم	
١ ـ الملامح العامة لاقتصاد كل من مصر والسودان	١
١ ـ ١ مقدمـــة	١
١ ـ ٢ الملامح غير الاقتصادية	٢
١ ـ ٢ ـ ١ النواحى الجغرافية والتاريخيـة	٢
١ ـ ٢ ـ ٢ الخصـائص السكانيـــة	٦
١ ـ ٣ الملامح الاقتصادية لمصر والسودان	٩
٢ ـ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى المصـرى	١٨
٢ ـ ١ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى حسب الصناعات	١٨
٢ ـ ٢ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى حسب القطاعات	٢٥
٢ ـ ٢ ـ ١ هيكل وتطور اجمالى قيمة الانتاج الصناعى حسب القطاعات	٢٥
٢ ـ ٢ ـ ٢ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى للقطاع العام	٢٨
٢ ـ ٢ ـ ٣ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص	٣١
٢ ـ ٢ ـ ٤ هيكل وتطور قيمة الانتاج للمشروعات الصناعية المقامـة وفق قانون الاستثمـار	٣٨
٣ ـ هيكل وتطور أهم المنتجات الصناعية السودانيـة	٤٣
٣ ـ ١ المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٤
٣ ـ ٢ صناعة الغزل والنسيـــج	٤٧
٣ ـ ٣ الجلود والمنتجات الجلديـــة	٤٨

رقم الصفحة

٣ ـ ٤ المنتجات البترولية والكيماوية ٤٩

٣ ـ ٥ المنتجات التعدنية غير المعدنية (عدا البترول) ٥١

٣ ـ ٦ الالات والمنتجات المعدنيـــة ٥٢

٤ ـ الصادرات والواردات الصناعية فى مصر والســودان ٥٧

٤ ـ ١ مقدمـــة

٤ ـ ٢ الصادرات والواردات الصناعية فى مصر ٥٩

٤ ـ ٢ ـ ١ تطور علاقة الصادرات بالواردات ٥٩

٤ ـ ٢ ـ ٢ هيكل الصادرات والواردات ٦٠

٤ ـ ٢ ـ ٣ الهيكل الاقليمى للصادرات والواردات ٧٨

٤ ـ ٣ الصادرات والوردات الصناعية فى السودان ٨٠

٤ ـ ٣ ـ ١ تطور علاقة الصادرات بالواردات ٨٠

٤ ـ ٣ ـ ٢ هيكل الصادرات والواردات ٨٢

٤ ـ ٣ ـ ٣ الهيكل الاقليمى للصادرات والواردات ٨٩

٥ ـ خطط وسياسات التنمية الصناعية فى مصر والســودان ٩٦

٥ ـ ١ خطط تنمية القطاع الصناعى فى مصـر ٩٦

٥ ـ ١ ـ ١ الابعاد الاساسية لخطة التنمية الصناعية فى اطار الخطـه العامه للدولة ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ٩٩

٥ ـ ١ ـ ٢ اهداف الصناعة فى الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٧ ١٠١

٥ ـ ٢ خطط تنمية القطاع الصناعى فى الســودان ١١٠

٥ ـ ٢ ـ ١ التطور التاريخى للاداء الصناعى فى اطار الاداء الاقتصادى العام ١١١

رقم الصفحـــة

٥ ــ ٢ ــ ٢ الاستثمار الصناعى فى البرنامج الاستثمارى الثلاثى ٨٣/٨٤ ــ ٨٥/١٩٨٦ ١١٥

٥ ــ ٢ ــ ٣ الافاق المستقبليـة للصناعة فى السودان ١٢٢

٥ ــ ٣ سياسة التصنيع فى مصـر ١٢٨

٥ ــ ٤ سياسة التصنيع فى السـودان ١٤٧

٦ ــ التكامل الصناعى بين مصر والسودان وأسس اختيار الصناعات المشتركة ١٦١

٦ ــ ١ مقدمـــة ١٦١

٦ ــ ٢ العوامل الاساسية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعى بين مصر والسودان ١٦٢

٦ ــ ٣ توزيع المزايا والتكاليـف ١٦٨

٧ ــ آفاق وفرص الاستثمار الصناعى وتقييمة فى اطار التكامل بين مصر والسودان ١٧٣

٧ ــ ١ تطور الاستثمار الصناعى فى مصر والسودان ١٧٥

٧ ــ ١ ــ ١ الاستثمار الصناعى فى مصر ١٧٥

٧ ــ ١ ــ ٢ تطور الاستثمار الصناعى بالسـودان ١٨٢

٧ ــ ٢ فرص الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان ١٩٠

٧ ــ ٢ ــ ١ منهج تحديد فرص الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل ١٩٠

٧ ــ ٢ ــ ٢ تحديد فرص تنمية الصناعات المختلفة فى اطار التكامل ١٩٥

٧ ــ ٣ تقييم المشروعات الصناعية فى اطار التكامل ٢٠٩

٧ ــ ٣ ــ ١ الاستثمار المطلوب لمشروعات التكامل ٢١١

٧ ــ ٣ ــ ٢ معايير تقييم المشروعات فى اطار التكامـــل ٢١٤

تقديم

في اطار البرنامج البحثي لمعهد التخطيط القومي حرص المعهد علي أن يولي اهتماما خاصا لموضوعات محددة ذات أبعاد قومية بالغة الأهمية مستهدفا أن يتيح للباحثين والدارسين وصانعي القرار ما تتوصل اليه تلك الدراسات من نتائج والتي يمكن أن تمثل أساسا في اتخاذ القرارات الملائمة وقاعدة أساسية تبني عليها الخطط والسياسات ٠

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي عموما بنصيب وافر من الدراسات سواء داخل المعهد أو خارجة ، كما كان موضوع التكامل المصري السوداني ايضا من بين الموضوعات التي أوليت اهتماما خاصا ٠ واذا كان التكامل يستهدف بالدرجة الأولي تحقيق آمال وطموحات شعبي الوادي في التنمية والتقدم فقد صار محتما أن تبني خطط وسياسات هذا التكامل علي قاعدة علمية راسخة تستند الي دراسات موضوعية للانشطة والقطاعات الرائدة في اقتصاديات القطرين ٠ ومن ثم ، فقد قام مركز التخطيط الصناعي بالمعهد باعداد الدراسة الحالية كدراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في اطار التكامل بين مصر والسودان ٠ وكما يشير عنوان الدراسة فانها تعتبر دراسة تمهيدية لاتدخل في التفصيلات الفنية المرتبطة بالاستثمارات الصناعية الا بقدر ما يحتاجة التعرف علي الاستراتيجية العامة للتكامل في المجال الصناعي ٠ وبالتالي فقد أصبح أهم أهداف هذة الدراسة ابراز خصائص وسمات القطاع الصناعي في القطرين وتطوره التاريخي بهدف تحديد الخطط العريضة لمجالات الاستثمار في هذا المجال ٠ وقد سعت الدراسة تحقيقا لهذا الهدف الي تجميع اكبر قدر متاح من البيانات والمعلومات وتوثيقها وتبويبها وتحليلها ، مع الاسترشاد بما أتيح منها في دراسات سابقة دون أغفال المعالجة النظرية لبعض القضايا والجوانب كلما دعت الحاجة

وتقع الدراسة في سبعة اجزاء رئيسية خصص الجزء الأول منها للتعرف علي الملامح العامة للاقتصاد القومي في القطرين ، ثم عولج موضوع هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعي في كل من البلدين في الجزأين الثاني والثالث علي التوالي ، بينما افرد الجزء الرابع من الدراسة لتناول التجارة الخارجية بصفة عامة وصادرات وواردات القطاع الصناعي بصفة خاصة . أما الجزء الخامس فقد خصص لتحليل خطط وسياسات التنمية الصناعية في القطرين بهدف التعرف علي موقع القطاع الصناعي وتطورة المستهدف المطلق والنسبي في هذة الخطط وكذلك دور السياسات في تحقيق الانطلاقة الصناعية المنشودة .

وقد ساعد العرض والتحليل الذين قدما في الاجزاء الخمسة الأولي من الدراسة علي تناول موضوع التكامل الصناعي بين القطرين وأسس اختيار الصناعات المشتركة ابتداء من بعض الجوانب النظرية الرئيسية والتي يضمها الجزء السادس من الدراسة كتمهيد لتحديد آفاق وفرص الاستثمار الصناعي الذي تم عرضة في الجزء السابع والأخير والذي يعتبر في نفس الوقت بمثابة التوصيات العامة للدراسة .

وقد أسهم في اعداد هذة الدراسة فريق عمل بحثي أشرف علي أعمالة وترأسه الاستاذ الدكتور/ محمد عبد الفتاح منجي مدير مركز التخطيط الصناعي بالمعهد وضم كلا من :ـ

من المعهد

دكتور/ فتحي الحسيني خليل — الجزء رقم (٥) فيما عدا (٥ ـ ١ ـ)

دكتور/ رأفت شفيق بسادة — الفقرة (٥ ـ ١ ـ) من الجزء رقم (٥)

دكتور/ ثروت محمد علي — الجزئين رقم (٢) ، (٣)

دكتور/ محمد عبد المجيد الخلوي — الجزئين رقم (٤) ، (٧)

من خارج المعهد

دكتور/ عزت محمود صيام — الجزئين رقم (١) ، (٦)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

واذ نتشرف بتقديم هذة الدراسة نأمل أن تؤدي الغرض المنشود منها من حيث أن تضع تصورا عاما لآفاق الاستثمار الصناعي بين البلدين أمام كافة المهتمين بقضية التكامل الاقتصادي ، كما يسعد المعهد أن يتلقي أيه آراء أو ملاحظات ومقترحات يمكن أن تسهم في اعداد دراسات أكثر شمولا وتفصيلا بما يخدم أهداف التنمية في القطرين ويحقق طموحات شعب وادي النيل .

نوفمبر ١٩٨٥

دكتور/رجاء عبد الرسول حسن
مدير المعهد

١ ـ الملامح العامة لاقتصاد كل من مصر والسودان

١ . الملامح العامه لاقتصاد كل من مصر والسودان

١٠١ مقدمة :

يرتكز التكامل الاقتصادى بين الدول النامية عموما بصفه أساسية على اعادة تنظيم هيكلية وعلى الرغم من صياغة تعريف شامل للتكامل فانه ينطوى فى كل صوره على عملية بناء لمجال اقتصادى اقليمى تتوافق حوله رغبات بلدان مختلفه تدعو الحاجه الى أن تتعاون فيما بينها من أجل خلق ظروف جديده للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للأقاليم والمصالح الحيويه للاقتصاديات المختلفة التى تواجهها . والواقع أن عملية التكامل هذه تسمح بايجاد مخارج جديده لسياسات صناعيه وزراعية وتجاريه وماليه ـ قد انتهت الى طريق مسدود فى كل بلدان العالم الثالث .

وعليه فينبغى أن يكون هدف التكامل المصرى السودانى هو اقامة مجال اقليمى متماسك واقتصاد اقليمى أساسه اعادة تشكيل هياكل الصناعه والزراعه والمال وشبكة المبادلات ـ ومن جهة أخرى فان اعادة تشكيل هذه الهياكل يجب أن يقترن بتبنى سياسة اجتماعية وثقافية وعلميه جديده على الصعيدين الوطنى والأقليمى .

ومن المناسب قبل الولوج فى موضوع تناول فكرة دمج اقتصاديات مصر والسودان فى مجال التكامل الاقتصادى أن نجرى تحليلا للهياكل الاقتصادية بالدولتين حتى يمكن ادراك أهمية امكانيات المنطقة ودورها والعمل على تطورها ـ وقبل البدء فى هذه التحاليل لابد من التعرض الى بعض الخصائص العامه للدولتين .

ولذلك فان هذا الجزء يهتم بتحليل لبعض الخصائص الاقتصادية الأساسية وبعض العوامل الاقتصادية الشاملة لاقتصاديات الدولتين ونبدأ باستعراض بعض العوامل غير الاقتصادية وذلك من أجل التعرف عن كثب على مدى تجانس الدولتين والأسباب التى تجعل منهما كلا متميزا .

٢٠١ الملامح غير الاقتصادية :

من ملاحظة واقع منطقة التكامل وتحليل أوضاعها العامه يمكن التأكيد على أن هذا الكيان يشكل مجموعه أقل تباينا مما تصوره البعض سواء من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية والثقافية أو على الصعيدين الاجتماعى والديموجرافى .

١٠٢٠١ النواحى الجغرافية والتاريخية :

تحتل مصر والسودان موقعا فريدا بين مفترق القارات وتشكل كل منهما همزة وصل بين دول العالم وطرق تجارته وتبلغ المساحه التى تشغلها مصر أكثر من مليون كيلو متر مربع الا أن المساحة التى يسكنها السكان تبلغ ١٣٦ ألف كيلو متر ٢ أى حوالى $\frac{1}{8}$ المساحه الكلية للبلاد[1] ـ أما السودان فيشغل مساحه واسعه فى شمال شرق أفريقيا تبلغ نحو ٢ $\frac{1}{2}$ مليون كيلو متر مربع تكاد تساوى فى اتساعها كل بلدان أوربا الغربية واذا أضيفت اليها مساحة مصر تصبح المساحه أكثر من ٣ $\frac{1}{2}$ مليون كيلو متر مربع أى ما يساوى ١٢٪ من مساحة القارة الأفريقية ونحو ٣٪ من اجمالى مساحة الكره الأرضيه كلها[2].

---

(١) روبرت مابرو ـ الاقتصاد المصرى ٥٢ ـ ١٩٧٢ ـ ترجمة صليب بطرس ـ الهيئة المصرية العامه للكتاب . القاهرة . ١٩٧٦ ص٦٦ ـ ٧٧ .

(٢) من المعروف أن لأتساع المساحه الجغرافيه دورا كبيرا فى تنويع الموارد المختلفه التى تحتويها المنطقه فضلا عن أنه يسمح للدول ذات المساحه الضخمه المتنوعه الموارد بتنويع النشاط الاقتصادى بمجرد توفر العوامل الانتاجية المختلفه واللازمه لهذا النشاط ـ الا أنه يجب التنويه الى أن اتساع الحجم الجغرافى لايعنى زيادة الحجم الاقتصادى للدول حيث يرتبط الأخير بعوامل أخرى كثيرة وعموما فانه لايجب اغفال أهمية اتساع الحجم الجغرافى (الذى يحوى اتساع حجم السوق) وتأثيره على النشاط الاقتصادى وبما يسمح به من تحقيق مزايا الانتاج الكبير والاستفادة من مزايا التخصص والتوطن وتقليل الاعتماد على الخارج وبالتالى اصلاح الاختلال فى موازين المدفوعات والحد من تأثير التقلبات الخارجية التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى ـ وبالتالى تهيئة الظروف المناسبه لنجاح خطط التنمية .. انظر فى ذلك :

د . مختار متولى :ـ
مشكلة حجم السوق ونطاق الانتاج فى الدول الناميه مع اشارة خاصه للجمهوريه العربية المتحده ـ دار الفكر الحديث للطبع والنشر ـ القاهره ـ ١٩٦٥ ص٤ .

د . عبد العال الصقبان :ـ
ندوة التنسيق الصناعى العربى المعقوده بالاسكندريه فى ٢٢ يونيو ١٩٧٦ ـ الامانه العامه لمجلس الوحده الاقتصاديه العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٦ ص٣ .

ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن مصر والسودان قطران شقيقان تربطهما وشائج قويه وأواصر متينه — وقد وحدت الطبيعة بينهما أو جعلتهما مكملين لبعضهما والمؤمنون بالتكامل بين مصر والسودان لا يبنون رأيهم هذا على أساس عاطفه أو على اعتبارات سياسية فحسب حيث أن هناك أسس علميه لهذا التكامل — فالنظره عبر التاريخ تظهر روابط قوية تعود الى صلات متناهيه فى القدم امتد أثرها الى أبعد جهات السودان لا الى الأقاليم القريبة من مصر فحسب ٠

فمثلا :— وجدت مقابر المصريين عند دكه من أقاليم النوبه السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق٠م كما عثر على بعض محاصيل السودان فى مخلفات المصريين التى أكتشفت مقابرهم من ذلك العهد كما دلت الابحاث التاريخية فى عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التى تقع بين الشلالين الأول والثانى كانت معموره بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى مما يلى أسوان وكان أهل دنقله من حول الشلال الرابع من نفس الجنس٠ ولما ضعف نظام الحكم فى مصر وسيطر على مصر أسره ليبيه عام ٩٤٠ ق٠م لجأ كهنة آمون الى السودان حتى رجع الملك الى ملك النوبه الذى استرجع وحده وادى النيل وظل أمراء النوبه يحكمون مصر نحو ٧٠ عاما وكما وفدت على السودان وثنية مصر — فقد وفد عليها كذلك الدين المسيحى الجديد الذى كانت مصر فى مقدمة البلاد التى أعتنقته — وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحى الشمال والجنوب من أن مسيحى الجنوب كانوا من أتباع مذهب اليعاقبه الذى كان له الغلبه فى الشمال وذلك فى حوالى القرن السادى الميلادى — ثم بعد ذلك دخل الاسلام مصر ثم ذهبت القبائل الاسلامية الى النوبة ثم تدفقت القبائل العربية الى السودان فى القرن الثالث عشر حامله معها ثقافاتها وحضاراتها التى أصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من اقليم السودان وتبقى الصلات مع مصر لم تنقطع بل على العكس من ذلك — ازدهرت خاصة فى المجالين الثقافى والاقتصادى وتبقى البعثات السفاريه الى الأزهر وانتشار الطرق الصوفيه ورحلات العلماء شاهدا على ذلك التفاعل ٠

ومن ناحية أخرى — فمنذ أن وقعت اتفاقية الحكم الثنائى بخصوص ادارة السودان عام

١٨٩٩ سعت السياسة البريطانية بكل قوتها لفصل القطرين عن بعضهما ولكن تلك السياسة فشلت رغم ذلك فى التأثير فى طبيعة العلاقات بين الشعبين ومن الأدلة على ذلك أن ثورة ١٩٢٤ فى السودان إنما هى فى حقيقتها امتداد لثورة ١٩١٩ — ثم الكفاح المشترك والدعوه أو وحده وادى النيل بين عامى ١٩٢٤ — ١٩٥٢ • حتى نال السودان استقلاله فى عام ١٩٥٦ •

هذا التأثير المشترك والتفاعل الدائم فى شطرى الوادى يمثل حقيقه تاريخيه لايمكن التهوين فى شأنها عند تأهيل كافة التطورات التى شهدها القطران على مدى تاريخيهما الحديث •

وعلى العموم فانه يمكن القول أن هذا التجاوب بين الشمال والجنوب هو حقيقه ممتده عبر آلاف السنين ويمكن تفسيرها من الناحية الجغرافية بصفه عامه فروابط الجغرافيا البشرية لسنا فى حاجه للبحث فيها من لغه ودين وأصل ولكن الذى يستحق الايضاح هى روابط الجغرافيا الطبيعية : النيل بالدرجه الأولى يليه ظروف السطح والأحوال المناخيه والنباتيه •

وبالنظر الى خريطة طبيعية لحوض النيل نجد أن مصر والسودان تتألفان فى الوسط من سهول تتسع أحيانا فى السودان وتضيق أحيانا فى مصر ولكنها متصله ببعضها وتحيط بها المرتفعات من الشرق والغرب والجنوب كما يحدها البحر من الشمال وهذه بمثابة تخوم طبيعية قطر واحد — ففى الجنوب هضبة البحيرات — وفى الشرق هضبة الحبشه ومرتفعات البحر الأحمر — وفى الجنوب الغربى مرتفعات تقسيم المياه بين النيل والكنغو • ثم مرتفعات دار فور شمالا وجبال العوينات وهضبة الجلف الكبير فى جنوب غربى مصر ، والملاحظ أن سلاسل جبال البحر الأحمر فى الصحراء الشرقية فى مصر تتجاوزها الى شرق السودان • وهناك الصحراء الغربية وسهل النيل الفيضى بينهما يكونان ظاهره بارزه فى سطح البلدين — وقد لعبت هذه الصحارى الواقعة فى شرق النيل وغربه دورا هاما فى ربط أجزاء الوادى واندماج سكانه وكانت الطرق فيها كثيرة ومعروفه منذ أزمنه بعيده

سلكتها الهجرات البشرية التى كونت سكان الوادى ووجدت الأسس السلاليه المشتركه بين الشعوب سواء أكانت هذه الهجرات من الجنوب الى الشمال أو كانت مضادة من الشمال الى الجنوب وتبعتها القوافل التجاريه التى كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف المنتجات .

كما وصلت عن طريق المؤثرات الثقافية المختلفة الى أجزاء الوادى — فهناك درب الأربعين الذى يرجع استخدامه الى عصور تاريخيه قديمه وكان وسيله الاتصال بين مصر وغرب السودان من القاهرة الى أسيوط ووادى العلاقى فى الشرق — ومايليه من جهه الجنوب من طرق عبر الصحراوين الشرقيه والغربية وعليه فانه لايوجد الاحساس بفروق فزيوجرافيه — وكذلك الحال فى المناخ والنبات حيث يتضح أن ظاهرة الحراره والمطر تكاد تكون متشابهه فى جميع خصائصها فى مصر وشمال السودان ونرى فيها الجفاف الشديد الذى يمتد من مصر الى السودان حتى عطبره . ثم يتدرج المطر فى الزيادة كلما تقدمنا جنوبا ويقابل هذا التدرج المناخى تدرج نباتى من الأقليم الصحراوى الى حشائش السفانا الطويله والغابات المختلفه فى أقصى الجنوب .

اذا هناك تدرج بطيء فى الظواهر الطبيعيه . وأقاليم طبيعية متداخله لايحس فيها المتنقل بتغير مفاجئ بل يراها امتدادا طبيعيا للأراضى التى عاش فيها ومن هنا كان التداخل بين الجماعات المختلفة وكانت عمليه الدمج مستمره بين السكان منذ أقدم العصور .

فالنوبيون جنوبى مصر (قبل السد العالى) وشمال السودان فى وادى النيل الضيق والعبابره وكتلتهم الرئيسية فى صحراء مصر الشرقية — والبشاريون وتمركزهم الرئيسى فى شرق السودان — لايرتبطون بالحدود السياسية ويعبرونها . ولايزالون فيها الا ما أكدته الطبيعه وقال به التاريخ — كذلك الحال على الجماعات الغربية والاسلاميه التى وفدت الى مصر مع الفتح الاسلامى وبعده — ثم تحركت جنوبا وامتد أثرها الى أراضى السودان التى وجدت فيها بيئه رعويه لاتختلف عن بيئه الأجداد فى الجزيره

العربية ويمكن ربط الجماعات التى سكنت السودان بجماعات مازالت الى الآن فى مصر ٠

٠٢٠٢٠١ الخصائص السكانيـــة

توضح احصاءات السكان لعام ١٩٧٨ أن عدد سكان مصر وصل الى حوالى ٤٠ مليون نسمه فى حين بلغ عدد سكان السودان نحو ١٩ر١٢٦ مليون نسمه عن نفس العام — ووصلت الكثافة العامه للسكان الى ٤٠ نسمه فى الكيلو متر مربع فى مصر فى حين تصل الـــى ٧ نسمه فى الكيلو متر مربع فى السودان — وتختلف الكثافة السكانية الحقيقية بين البلديـــن فعلى حين تسجل ٧٢٧ نسمه للكيلو متر المربع فى مصر عام ١٩٧٨ تجدها تختلف فـــى السودان من مكان لآخر وتصل أقصى درجاتها فى المدن — وعلى حين يبلغ معدل نمـــو سكان مصر ٣ر٢٪ سنويا ١٩٧٨ نجد أن السودان يصل معدل نمو سكانه الـــى ٥ر٢٪ سنويا وهو معدل مرتفع عن المعدل المصرى ٠ (١)

واذا مانظرنا الى هيكل العماله فى مصر والسودان نجد أن نسبة كبيرة من سكان الدولتين تعمل بالنشاط الزراعى فهو القطاع الغالب فى النشاط الاقتصادى فى الدولتين ٠٠ ٠٠ هذا وقد أثرت مجموعه من العوامل فى تحديد حجم العماله وفى تكوين هيكلها فى الدولتين كما يواجه تصنيف العماله فيهما حسب المهنه أو الحرفه أو نوع التخصص صعوبات متعدده أهمها نقص البيانات وعدم حداثتها ، الأمر الذى أدى الى اجراء التصنيف النوعى للعماله حسب الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادى ٠

أما بالنسبة للسودان فان بيانات الخطة الخمسية ٦٤/١٩٦٥ — ٦٩/ ١٩٧٠ تشير الى أن القوى العامله قد زادت بمقدار ٠٨ر١ مليون عامل وبذلك بلغ عدد القـــوى العامله ٠٦٢٠ر٨ مليون عامل بنهاية هذه الفتره (٢) — وقد تم التخطيط لزيادة القـــوى

---

(١) الاهرام الاقتصادى ، الصورة السكانية لمصر ، العدد ٥٥٦ ، ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وزارة التخطيط بالسودان ، خطة الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٠/١٩٧١ — ٧٤/ ١٩٧٥ ، الاتجاهات الرئيسية للتنمية — الخرطوم ٠

(٢) جامعة الدول العربية — سلسلة الدراسات القطرية للوطن العربى ، جمهورية السودان ، القاهره ، ص٢٧ ، سنة ١٩٧٨ ٠

العاملة المدربه خلال الخطه الخمسيه الثانيه ٧٠/ ١٩٧١ - ٧٤/ ١٩٧٥ لتصل الى ٩٢٠٠ ألف عامل - وبالنسبة لتوزيع القوى العامله على الأنشطة الأقتصادية فبديهى أن تستحوذ الزراعة على النسبة العالية من القوى العاملة بالسودان وبالفعل يعمل بها ٦٢٪ من مجموع قوة العمل بينما يعمل بقطاع الخدمات ١٨٪ منها وفى قطاع النقل والمواصلات ٦٪ بينما يعمل فى قطاع الصناعة التحويلية ٥٪ . (١)

أما اذا نظرنا الى البطالة فى مصر والسودان فنجد أن تعداد مصر سنة ١٩٦٠ كشف عن وجود ١٧٥ ألف متعطل أى أقل من ٢ر٠٪ من القوة العاملة آنذاك . كما أظهرت دراسة ميدانية بالعينه أجريت فى الستينات أن البطالة الحقيقية تقدر بنحو ٣ر٤٪ ودراسات أخرى فى السبعينات لم تتجاوز كثيرا هذا المعدل وكل ذلك بالطبع يتطلب كثيرا من التحفظات تتجاوز هيكل العمالة فى اقتصاد يتسم بندرة الأرض الصالحه للزراعه وطبيعة هذا الهيكل أو طبيعة استجابة هذا الهيكل للانفجار السكانى .

أما اذا نظرنا الى السودان فنجد أن حجم البطالة فى نهاية الخطة الخمسية يقدر بنحو ٢٩٠ ألف عاطل ولاتكمن مشكلة البطالة الحقيقية فى السودان فى عدم توفر فرص العمل دائما وانما المشكلة تكمن فى أن معظم هؤلاء تنقصهم الخبره والمؤهلات المطلوبه .. وعموما فان الدليل المتاح عن حجم فائض العماله فى مصر موضع جدل كبير حيث لوحظ فى السنوات الاخيرة من السبعينات وبداية الثمانينات ندرة العماله غير الفنية والفنية نتيجة التناقص فى العدد المتاح منها بالسوق المصرى نظرا لتدفق اعداد كبيره منها الى خارج مصر بحثا عن عمل خاصة بالبلاد العربية المجاوره وأصبح الفائض فى سوق العمل يتمثل فى اعداد الخريجين المتزايده بشكل كبير يزيد عن حاجة الاستخدام الفعلى فى مصر وبصفة خاصة خريجى كليات الزراعة والطب البيطرى والتجاره وبعض التخصصات الاخرى وهذه التخصصات تعد السودان فى أمس الحاجه اليها . فضلا على أن

(١) حسن محمد عبد الرحمن ، "القوى العاملة ... ومستقبل العماله فى السودان" ، بحث مقدم للمؤتمر القومى لاستراتيجية العمل العربى المشترك ، بغداد ، مايو ، سنة ١٩٧٨ ، ص ١٣ - ١٦ .

توفر العماله الغير مدرجه والغير فنيه فى السودان يمكن أن نجد لها مجالا للاستخـــدام فى مصر .

ومن ناحية أخرى فان تحليل الهياكل الديموجرافية يظهر أن هناك خصائـــص مشتركة بين الدولتين .

فقُتوة السكان تشكل ظاهرة ملفته للنظر واذا ماأجرينا مقارنة بين الفئات الكـــبرى الثلاث للاعمار (تحت ١٩ سنة ـ من ٢٠ / ٢٩ سنه ـ ٦٠ سنه)
لوجدنا أن فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنه تمثل فى الدولتين أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان ويعود سبب ذلك الى ارتفاع درجة الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات بشكـل عام (على الرغم من أن معدل الوفيات فى الاطفال مازال عاليا فى المنطقة) .

لذا فان هذه الخصائص المشتركة تتمخض عن مشكلات مشابهه تواجه الدولتـــين فى مجالات التعليم والتربية والصحه والاسكان والاستخدام كما توجد مشكلة خطيره تواجـــه المنطقه ألا وهى مشكلة الهجره الريفيه كما هو الحال فى مختلف الدول الناميه واذا كانـــت البيانات غير متوفره عن السودان فان نسبة الهجرة الريفيه هى ٣ر٤٤٪ فى مصر [1] .

(١) الاهرام الاقتصـــادى ، مرجع سابق .

٣٠١٠ الملامح الاقتصادية لمصر والسودان

لقد كان الاقتصاد في الدولتين بعد الحرب العالمية الثانية اقتصادا أوليا بالدرجة الأولى . كما كان خاضعا للسيطرة الاستعمارية وتميز في تلك الفترة بالافتقار الى رؤوس الأموال ونقص الكفاءات وغياب التقدم الفني .

— غير أنه منذ الستينات أصبح التنوع في مصر أشد خاصه فيما يتعلق بالاحتمالات الاقتصادية . وعموما يمكن القول الآن بأن السودان تعتبر من الدول التي تفتقر الى مصادر الطاقة والمواد الأولية غير المستغلة بشكل عام

أما مصر فهي من الدول التي تتمتع بموارد زراعية شبه كافيه ومواد أولية وإمكانيات بشرية تساعدها على زيادة طاقتها الانتاجية .

والواقع أن السمه الغالبه للاقتصاد في الدولتين مازالت تكمن في الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الأولي (الزراعة والبترول) في الحياة الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى يوجد كثير من التجانس بين الدولتين فيما يتعلق بنسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي حيث تبلغ هذه النسبه ٦٨٪ في مصر ، ٧٦٪ في السودان (١) . وبرغم هذا التجانس فان وضع المنطقة يبين أن هناك تباينا في مجالات عده فمثلا فيما يتعلق بالناتج الاجمالي المحلي للفرد في السودان نجد أنه ١٠٩ دولارا وفي مصر ٥٢٦ دولارا في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ (٢) .

علاوة على ضآلته بالنسبة لدول كثيره فان الفجوه كبيره بين الدولتين ومن ناحية أخرى يمكن القول بصفه عامه بأن الاقتصاد في الدولتين يعاني من اختلال التوازن حيث اذا ما نظرنا الى مصادر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي وتوزيع هذا الناتج فاننا نرى أن مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي — في الدخل القومي مازالت ضئيله ، وذلك على الرغم من الاتجاه الواضح لانخفاض نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي .

وصحيح أن معدل نمو الصناعات التحويلية يتجه نحو الارتفاع منذ بضع سنوات في مصر الا أن

---

(١) عزت صيام ، " المقومات الاساسية للتكامل المصري السوداني ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(٢) الامانه العامه لشئون مصر بالسودان ولشئون السودان بمصر ، " البيان التنظيمي للتكامل " ، مطابع الشعب — القاهره ، ١٩٧٩ .

الاختلالات فى التوازن الاقتصادى مازالت قائمه ، وان كان تدفق المساعدات الدولية قد حجبة هذه الاختلالات تقريبا (١) . ويعود انخفاض نصيب الزراعة فى الناتج الاجمالى — الذى كان هو الغالب فى فترة الخمسينات والستينات — الى التوسع فى قطاع الخدمات بالدرجه الأولى — والذى تجاوز فى الدولتين ، أكثر من ٤٥٪ من الانتاج الكلى تقريبا . (٢)

ان عدم التوازن بين قطاع الخدمات وقطاع الصناعه يدل على تفاقم تبعية الاقتصاد فى الدولتين للخارج ، ومن جهة أخرى ، فان انتاج سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية مازال يشكل القسم الأعظم من الصناعات التحويلية . وعموما يمكن القول أن هياكل الانتاج الزراعى والصناعى والتبادل التجارى والهياكل المالية مختلفة التوازن فى الدولتين . ولذا تفاقمت التبعية للخارج ، وبالرغم من تقلص امكانيات التنمية نتيجة هذه التبعية ، الا أنه يمكن التأكيد على أن مجال النفاذ من هذه المشكله مازال قائما .

والواقع أن النظرة العامه على القطاعات الاقتصادية الرئيسية للدولتين تتيح لنا المزيد من ايضاح هذه الصوره :

١ — <u>قطاع الزراعة فى السودان ومصر</u>

تعتبر الزراعة العمود الفقرى لاقتصاد السودان ، اذ تشكل المنتجات الزراعية حوالى ٨٥٪ من عائد الصادرات ، كما يعتمد حوالى ٨٠٪ من السكان فى معيشتهم على الزراعة والانشطة المرتبطة بها ، ويشرف القطاع العام على ٤٤٪ من أنشطة القطاع الزراعى . ولديه من المؤسسات مايمكن من الاشراف على انتاج هذا القطاع ، وهى مشروع الجزيرة والمناقل ، المؤسسة العامه للزراعة الآلية ، المؤسسة العامه للانتاج الزراعى ، المؤسسه العامه للانتاج الحيوانى ، المؤسسة العامه لتسويق الماشيه واللحوم .

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذه الاختلالات ، أنظر ، د . عزت صيام ، " المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان " ، وزارة التخطيط ، القاهرة ديسمبر ٨٣ .

(٢) G. Amin, "The Modernization of Poverty", 1974.

وتتكون المنتجات الزراعية من محاصيل نقدية كالقطن والصمغ العربى والفول السودانى والسمسم والخروع ومحاصيل غذائية رئيسية كالذره والدخن والقمح والخضروات والفواكه والذره الشاميه والأرز وقصب السكر (١) .

أما فى مصر ، فان القطاع الزراعى يعتبر أيضا قطاعا رئيسيا ، كما أن الصادرات من المنتجات الزراعية تساهم بنصيب وافر فى التجاره الخارجية . وقد اهتمت الدوله بتدعيم هذا القطاع بهدف التوسع الافقى لزيادة الرقعة الزراعية والتوسع الرأسى لزيادة غلة الفدان . واذا نظرنا الى المحاصيل الزراعية فى مصر نجد أن القطن يعد المحصول الرئيسى حيث لاتزال مصر أولى دول العالم انتاجا وتصديرا للقطن طويل التيلة حيث تصل نسبة انتاجها الى ٦٠٪ من انتاج القطن طويل التيلة فى العالم وتساهم صادراته بنحو ٤٠٪ من الصادرات من القطن عن طريق التوسع فى صناع الغزل والنسيج . ويأتى محصول الأرز فى المرتبة الثانية حيث تمثل مساحته ١١٪ من جملة مساحة المحاصيل الاخرى وتعد كميه المياه المخصصه للرى هى العامل الرئيسى للتحكم فى تحديد المساحه التى تزرع أرزا وعموما فان مساحات الأرز تبلغ متوسطها السنوى ١ر٢ مليون فدان تعطى انتاجا متوسطا ٢ر٢ مليون طن سنويا ـ مما جعل مصر ثالثة دول العالم تصديرا للأرز سنة ١٩٦٩ ، الا أنه نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلى من الأرز انخفض نسبة الفائض القابل للتصدير من ٢٥٪ سنة ١٩٦٩ الى ٩٪ سنة ١٩٧٦ (٢) .

وعلى الرغم من أن مصر والسودان يشتركان فى انتاج العديد من المحاصيل الزراعيه الغذائية مثل الفول السودانى والسمسم وقصب السكر والقمح والأرز والذره الشاميه والذره الرفيعه وعلى الرغم من أن السودان تنفرد بانتاج محاصيل أخرى مثل الدخن ، الا أن القمح والأرز وقصب السكر تعتبر من أهم المحاصيل الغذائية الواجب أن تحظى بعناية وجهود التكامل الاقتصادى بين البلدين حيث أنه من الملاحظ أن اجمالى حجم الانتاج المصرى من هذه المحاصيل الثلاث قد وصل الى حوالى ١٠ مليون طن مترى فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ فى مقابل ٨ر٠ مليون طن مترى للسودان ـ بينما كان متوسط المساحة المزروعه من هذه المحاصيل الثلاثه فى مصر ٤ر٨ مره المساحة المنزرعه فى السودان .

(١) العرض الاقتصادى لجمهورية السودان ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، صفحات مختلفة .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ـ الكتاب السنوى بمصر صفحات مختلفة .

وقد انفق على عمليات الاستثمار الزراعى لهذه المحاصيل الثلاث فى مصر حوالى ٢١ر٧ مليون جنيه فى مقابل ٢ر٦ مليون جنيه فى السودان .

كما فاق الاستهلاك المحلى المصرى من هذه المحاصيل نظيره السودانى بنحو ١٠ أمثال تقريبا [١] واحتياج الدولتين الشديد لهذه المحاصيل الثلاثه يتضح أكثر من النظر الى الفجوه الكبيره بين متوسطات صادرات وواردات كل من هذه المحاصيل الثلاثه فى الفترة من ٦٠/٦١ حتى ٧٦/١٩٧٧ [٢] . فبينما بلغ العجز فى الميزان السلعى لهذه المحاصيل الثلاثه حوالى ٨٨ مليون جنيه فى مصر — نجد أن هذا العجز وصل الى ٢٢ مليون جنيه فى السودان . وهذه الحقيقة تتأكد بصورة واضحه بالنظر فى ارقام الجدول رقم (١) الذى يوضح توقعات الانتاج والاستهلاك ومقدار الفائض والعجز لكل من المحاصيل الثلاث السابقه (القمح — الأرز — قصب السكر) اعتبارا من سنة ١٩٨٢ حتى ١٩٩٠ .

ولا شك أن كل المؤشرات الاقتصادية السابقه تشير بوضوح الى أهمية وضرورة الاسراع بتكثيف الجهود المصرية والسودانية لمواجهة هذه المشكلة الغذائية الخطيره — وهى المشكلة التى تعتبر أحد أهم الانشطة التى يجب أن تحظى بأولوية واهتمام وجهود التكامل الاقتصادى بين البلدين .

٢ — <u>قطاع الصناعه فى مصر والسودان</u>

تختلف الأهمية النسبية لقطاع الصناعه والتعدين فى الاقتصاد القومى لكل من مصر والسودان اختلافا بينا . فبينما يساهم هذا القطاع بنسبة ٤ر١٥٪ فى المتوسط من اجمالى الناتج المحلى السودانى ، نجده يساهم بنسبة قدرها ٥ر٢٩٪ [٣] فى

---

(١) د . رفعت النجار ، " التكامل الزراعى بين مصر والسودان " ، الاهرام ، ١٩٧٩/١/٢٥ .

(٢) د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، " استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية ... " مصر المعاصره ، العدد ٣٧١ سنة ١٩٧٨ ، د . كمال عبد القادر سالم ، " الصادرات السودانية — مشاكل الحاضر — واحتمالات المستقبل " ، الاهرام الاقتصادى نوفمبر

(٣) محمد على ، " السياسات الاقتصادية لمصر تجاه أفريقيا " معهد الدراسات الأفريقية القاهرة ، ١٩٧٩ ، عبد الفتاح المنسى ، " التجارة الخارجية بالسودان ، ١٩٨١ .

جدول رقم (١)

تقدير توقعات الانتاج والاستهلاك والفائض أو العجز للسلع الزراعية الغذائية لكل من مصر والسودان خلال الفترة ٨٢ حتى ٩٠

السلعه	المرونة الدخلية لعام ١٩٧٥	١٩٨٢			١٩٨٤			١٩٨٥			١٩٩٠		
		الاستهلاك	الانتاج	الفائض أو العجز	الاستهلاك	الانتاج	الفائض أو العجز	الاستهلاك	الانتاج	الفائض أو العجز	الاستهلاك	الانتاج	الفائض أو العجز
القمح فى مصر	٧ر١	٦٠٤٤	٢٠٢٩	ـ٤٠١٥	٦٦٩٣	٢٠٩٤	ـ٤٥٩٩	٧٠٣٩	٢١٢٦	ـ٤٩١٣	٩٠٢٠	٢٢٨٦	ـ١٧٣٤
القمح فى السودان	٨ر٢	٥٨٢	٣٧٠	ـ٢١٢	٦٧٢	٤٠٦	ـ٢٢٦	٧٢٤	٤٢٣	ـ٣٠١	١٠٣٨	٥١٣	ـ٥٣٥
الأرز فى مصر	٩ر٢	٢٣٣٤	٢٩٥٠	+٦٢٦	٢٦٩٦	٣٠٦٥	+٣٦٩	٢٨٩٨	٣١٢٢	+٣٢٤	٤١٦٧	٣٤٠٩	ـ٧٥٨
الأرز فى السودان	٣ر١	١٩	١١	ـ٨	٢١	١٢	ـ٩	٢٢	١٣	ـ٩	٢٧	١٥	ـ١٢
السكر فى مصر	٢ر٢	٩١٤	٩٧٧	+٦٣	١٠٣٤	١٠٠٩	ـ٢٥	١٠٩٧	١٠٢٦	ـ٧١	١٤٧٤	١١٠٨	ـ٣٦٦
السكر فى السودان	ـر٣	٥٣٦	١٨٢	ـ٣٥٤	٦٢٧	١٩٨	ـ٤٢٩	٦٧٦	٢٠٦	ـ٤٧٠	٩٨٨	٢٤٦	ـ٧٤٢

المصدر: د٠ سيد المغربى السيد ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جدول رقم ٢٢ بالملاحق ، القاهره ، ١٩٨٢٠

المتوسط من اجمالى الناتج المحلى المصرى • وتتفق الدولتان المصرية والسودانية على أهمية الدور الواجب أن يلعبه القطاع الصناعى ككل فى التنمية الاقتصادية فى كل منهما • لذلك يقدمان لهذا القطاع كل مالديهما من جهود استثمارية وبشرية من أجل دفع عجلته وقيامه بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية • هذا الهدف المشترك يمكن أن يكون ركيزه أساسيه فى استراتيجية التكامل الاقتصادى بينهما خاصه فيما يتعلق منها باستراتيجية التكامل الصناعى •

ومن ناحية أخرى يمكن القول باختلاف درجة تنويع الانتاج الصناعى بين مصر والسودان اختلافا ملحوظا • فنجد مثلا أن كل منهما تنتج بعض أنواع الانتاج الصناعى المشترك بينهما فمصر مثلا تنتج الجبن والقطن والصوف المغزولين وأنواعا متعدده من الاحماض والاسمده والجبس والكبريت والكيروسين وزيوت المحركات ،
والسودان تنتج منسوجات صناعيه أخرى قد لاتنتجها مصر بنفس الميزه النسبيه مثل الأحذيه ومعدن الكروم والاخشاب والصمغ • ولا شك أن استراتيجية التكامل الاقتصادى بين البلدين يمكنها أن تلعب دورا فى تنسيق الانتاج لهذه المنتجات التى تنفرد بانتاجها احدى الدولتين دون الاخرى •
على أن الدور الاساسى لاستراتيجية التكامل الاقتصادى يجب أن يكون مركزا على تلك النوعية من الانتاج الصناعى والتعدينى الذى تشترك كل من الدولتين فى انتاجه •

ويبين الجدول رقم (٢) بعضا من أهم أنواع الانتاج الصناعى الذى يشترك فى انتاجه كل من السودان ومصر •

ومن هذا الجدول يتضح أن اجمالى حجم الانتاج الصناعى — لأهم السلع المختاره والمشتركه الانتاج بين مصر والسودان — فى مصر مايقرب من ١٢٥٥٥ طن مترى خلال الفترة من ٧١/ ١٩٧٢ — ٧٦/ ١٩٧٧ ، بينما بلغ نظيره السودانى مايقرب من ٢٢٨٧ طن مترى • وبذلك يبلغ حجم الانتاج الصناعى المصرى مايقرب من ٥ر٥ مثل حجم الانتاج الصناعى السودانى •

جدول رقم (٢)

بيـــــان أهم أنواع الانتاج الصناعى بالقيم المطلقه (ألف طن متري) والنسبة خلال متوسط الفترة من ٧١/ ١٩٧٢ـ٧٦/ ٧٧ فى مصر والسودان

بيـــــان	مصـــر		السـودان	
	الكميـــة	%	الكميـــة	%
الدقيق	١٧٦٤	١٤ر١	٢١٧	٩ر٤
السكر	٥١٩	٤ر١	١١٨	٥ر٢
الخضروات المحفوظة	٥	٠ر٠	١٦٠٠	٦٩ر٩
الدخان	٥	٠ر٠٥	١	٠ر٠٥
المنسوجات	٢٥	٠ر٠٢	١١	٠ر٠
الاسمنت	٣٣٨٤	٢٦ر٩	٢٠٣	٨ر٩
الملـــح	٤٩٠	٣ر٩	٥٣	٢ر٣
الحديد ومنتجاته	٧٧٤	٦ر٢	١٣	٦ر
المنجنـــيز	٤٤	٠ر٤	١٠	٠ر٠٥
البترول ومنتجاته	٥٥٤٥	٤٤ر١	٧٠	٣ر١
الاجمالى	١٢٥٥٥	١٠٠	٢٢٨٧	١٠٠

المصدر:ـ أ ـ الارقام المطلقه من أ ـ فرهاد محمد على ، " السياسات الاقتصادية لمصر واسرائيل تجاه أفريقيا ، معهد الدراسات الأفريقية ، القاهـره جدول ٢٦ ، ص٢٥٧ ،

ب ـ عبد الفتاح محمد موسى المنسى " التجاره الخارجيه والتنميـــــه الاقتصادية بالسودان " ، جدول ٧ ، ص٢٤٦ .

ومن ناحية أخرى ، بينما تحتل صناعة الخضروات المحفوظة رأس قائمة الانتاج الصناعى السودانى (بنسبة ٩ر٦٩٪ من اجمالى الانتاج الصناعى) نجد أن البترول ومنتجاته هو الذى يمثل رأس القائمة فى مصر (١ر٤٤٪) ويقع الدقيق فى المرتبة الثانية من حيث نسبة الانتاج الصناعى فى السودان (مشكلا نسبة ٤ر٩٪) ، بينما يقع الاسمنت (٩ر٢٦٪) فى المرتبة الثانية فى مصر وتتبادل نفس السلعتين السابقتين - الدقيق والاسمنت - الاهمية النسبية لكل من حجمى الانتاج الصناعى فى مصر والسودان عند احتلالها للمرتبة الثالثة فى قائمتى الانتاج الصناعى لمصر والسودان . ولاشك أن اختلاف المراتب النسبية التى تمثلها السلع المختلفة فى هاتين القائمتين يمكن أن يفيد ، الى حد كبير ، عملية التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان . اذ يمكن أن تكتسب الدولتين معا - على النطاق العالمى - ميزة الوفرة الخارجية فى انتاج هذه السلع - كما يمكنها - على الصعيد المحلى - أن يكتسبا ميزة الوفرة الداخلية من حيث زيادة حجم الانتاج من هذه السلع المشتركة وزيادة درجة جودتها وانخفاض سعرها وبالاضافة الى ما سبق ، فانه اذا ما قسمت سلع الجدول السابق الى المجموعات السلعية الصناعية المتعارف عليها بين الاقتصاديين لوجدنا ان مجموعة سلع الصناعات الغذائية (والتى تتمثل فى هذا الجدول فى الدقيق والسكر والخضروات والدخان) تحظى بنسبة اجمالية قدرها ٥ر١٨٪ من اجمالى حجم الناتج الصناعى فى مصر . وبنسبة مقدارها ٥ر٨٤٪ من اجمالى حجم الناتج الصناعى بالسودان ، وبذلك تمثل هذه المجموعة المركز الاول فى السودان والمركز الثالث فى مصر .

أما مجموعة صناعات الغزل والنسيج (والتى تتمثل هنا فى المنسوجات أساسا) فتحظى بنصيب ضئيل جدا سواء فى مصر أو فى السودان .

أما مجموعة الصناعات الكيماوية (والتى يمثلها الاسمنت فى الجدول السابق) فتحظى بنسبة قدرها ٩ر٢٦٪ فى مصر و ٩ر٨٪ فى السودان .

أما مجموعة سلع الانتاج المعدنى (والتى تضم هنا الملح والحديد ومنتجاته والمنجنيز) فتحظى بنسبة اجمالية قدرها ٥ر١٠٪ فى مصر ، وبنسبة اجمالية قدرها ٩٥ر٢٪ فى السودان .

وبذلك تحتل هذه المجموعة المركز الاخير فى مصر والاخير أيضا فى السودان . أما البترول ومنتجاته (الذى يمثل هنا قطاع الطاقة والقوى المحركة) فيحظى بنسبة ١ر٤٤٪ فى مصر وبنسبة ١ر٣٪ فى السودان ، وبذلك يحتل هذا القطاع المركز الاول فى مصر والمركز الثالث فى السودان .

وأخيرا يمكن القول أن ترتيب أنواع الصناعات فى الجدول السابق وتجميعها على هذا الشكل قد أظهر اتفاقا واضحا بين مصر والسودان من حيث درجات كل من مجموعتى الصناعات الكيماوية والصناعات الاستيراتيجية (انتاج المعادن الخام) وهذا يعنى ضرورة التنسيق الكامل لمثل هاتين المجموعتين الهامتين عند وضع استيراتيجية التكامل الصناعى المشتركة بين البلدين .

وفى صدد الحديث عن القطاع الصناعى والتعدينى وقطاع الطاقة والقوى المحركة لكل من مصر والسودان ، تجدر الاشارة الى أن كل من البلدين يعانى تقريبا من نفس المشكلات الصناعية وان اختلفت نوعا ما وهذا شىء طبيعى — الدولتان من حيث عمق وحجم وأسباب هذه المشكلات (١) فكلتا الدولتان مثلا تعانيان من مشكلة الافتقار الكمى والنوعى للايدى العاملة الصناعية الماهرة وان اختلفت الاسباب فى كل من الدولتين ، فبينما نجد أن الاسباب فى السودان ترجع الى هيكل تكوين وتدريب العمالة الصناعية نجدها فى مصر راجعة أساسا الى هجرة العمالة المصرية الماهرة الى الخارج .

وكلتا الدولتين تعانيان مشكلة قلة رؤوس الاموال سواء السائلة أو الانتاجية ، وكلتاهما أيضا يعانى من مديونية خارجية كبيرة ... الخ .

وتشابه المشكلات الصناعية التى تعانى منها الدولتان يمكن أن يكون عاملا مساعدا فى توحيد استيراتيجية واهداف التكامل الاقتصادى خاصة فيما يتعلق منه بالجانب الصناعى . وهذه ميزة أخرى توضح مدى حيوية وأهمية التكامل الاقتصادى بين الدولتين .

وسوف نكتفى هنا بهذا القدر من الملامح الاقتصادية لكل من مصر والسودان فى شكلهما العام ، حيث نركز فى الجزء التالى على تحليل تفصيلى لتطور هيكل القطاع الصناعى فى البلدين .

---

(١) فرهاد محمد على ، " مشكلات التنمية الصناعية فى السودان " دراسة ماجستير ، معهد الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦ — ١٧٥

٢ـ هيكل وتطور قيمة الإنتاج الصناعي المصـــرى

٢- هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعي المصرى

نتناول فى هذه الجزء القطاع الصناعى الذى تشرف عليه وزارة الصناعة والذى يضم ستة قطاعات صناعية أساسية هى : الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات الهندسية والمعدنية ، الصناعات الخشبية والجلدية ، مواد البناء والحراريات ، ومن ثم فان هذه الدراسة تتضمن الصناعات التى لا تشرف عليها وزارة الصناعة كالصناعات الدوائية ، أو انتاج المصانع الحربية وغيرها .

ويتمثل القطاع الصناعى الذى تشرف عليه وزارة الصناعة فى القطاعين العام والخاص (والذى أصبح يعرف بالقطاع الخاص التقليدى) وسوف تشملهما هذه الدراسة بالتحليل . بالاضافة الى ذلك فهناك المشروعات الصناعية التى أنشأت وفق قوانين الاستثمار والتى تخضع لاشراف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتى تنطوى ضمن الصناعات الست المشار اليها ، ومن ثم فسوف تتضمن هذه الدراسة تلك المشروعات أيضا . ومن هنا سوف نتناول بالتحليل دراسة هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى فى مصر بحسب الصناعات ، وبحسب القطاعات .

٢-١ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى حسب الصناعات :

بلغت قيمة الانتاج الصناعى عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ١٠ مليارات جنيه بالاسعار الجارية بينما كانت حوالى ٦ر٢ مليار عام ١٩٧٥ ، أى أن الانتاج الصناعى قد تضاعف عام ٨٣/٨٢ نحو أربعة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٥ وأن معدل النمو السنوى المركب قد بلغ نحو ١ر١ ٢١٪ سنويا .

ولقد احتلت صناعة الغزل والنسيج المكانة الاهم من حيث قيمة الانتاج خلال السنوات الخمس الاولى ٧٥-١٩٧٩ حيث تراوح النصيب النسبى لها خلال هذه

الفترة ما بين ٢٧٪ الى ٣٠٪ وهذا يعكس أهمية هذه الصناعة باعتبارها الصناعة الاقدم فى مصر . ومع هذا فقد تراجع النصيب النسبى لهذه الصناعة على حساب نمو صناعات اخرى خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٨٠/٨١ ـ ٨٢/١٩٨٣ حيث تناقص حتى بلغ ٢١٫٥٪ فقط من قيمة الانتاج الصناعى . ومع هذا فقد تضاعفت قيمة الانتاج لصناعة الغزل والنسيج عام ٨٢/١٩٨٣ نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ حيث بلغت قيمة الانتاج عام ٨٢/١٩٨٣ نحو ٢٫١ مليار جنيه مقابل نحو ٧٤٦ مليون جنيه عام ١٩٧٥ . ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لهذه الصناعة خلال تلك الفترة نحو ١٦٫٣٪ سنويا .

وهناك تقارب كبير بين كل من صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية فلقد احتلت الصناعات الغذائية مكانا هاما خلال السنوات الخمس الاولى ٧٥ ـ ١٩٧٩ حيث تراوح النصيب النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة خلال تلك الفترة ما بين ٢٨٪ ، ٢٩٪ ولكنه بدأ فى التناقص خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٨٠/٨١ ـ ٨٢/١٩٨٣ حتى بلغ ٢٤٪ فقط من قيمة اجمالى الانتاج . ومع هذا فقد تضاعف انتاج الصناعات الغذائية اكثر من ثلاثة اضعاف خلال الفترة من عامى ١٩٧٥ ـ ٨٢/١٩٨٣ حيث ازدادت قيمة الانتاج من ٧٣٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٫٤ مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب نحو ١٨٫٥٪ سنويا .

وتعتبر الصناعة الثالثة ذات الاهمية النسبية الكبيرة الصناعات الهندسية والمعدنية حيث بلغ النصيب النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة نحو ٢١٪ عام ١٩٧٥ ولكنه أخذ فى التزايد المطرد المستمر حتى بلغ اكثر من ٣٠٪ من قيمة الانتاج الصناعى عام ٨٢/١٩٨٣ . وهذا يعكس تزايد اهمية الصناعات الهندسية والمعدنية اذا قورنت بغيرها من الصناعات حيث تضاعفت قيمة الانتاج عام ٨٢/١٩٨٣ نحو ستة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ حيث بلغت قيمة الانتاج اكثر من ٣ مليارات جنيه

بينما كانت حوالى ٥٤٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ . ويعكس معدل النمو السنوى المركب الكبير الذى حققته هذه الصناعة هذه الحقيقة حيث بلغ نحو ٢٨٪ سنويا وهو أعلى معدل نمو فى الصناعات الست موضع الدراسة .

اما الصناعات الخشبية والجلدية فقد بلغ نصيبها النسبى ضمن الانتاج الصناعى نحو ٢ر٩٪ عام ١٩٧٥ ازداد الى نحو ٦ر١١٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ومع أن الزيادة فى النصيب النسبى لهذه الصناعة ضئيل للغاية الا أن قيمة الانتاج لهذه الصناعة قد تضاعفت عام ١٩٨٣/٨٢ نحو خمسة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ حيث ازدادت قيمة الانتاج من حوالى ٩١ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢٥٥ مليون جنية عام ١٩٨٣/٨٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة انتاج هذه الصناعة نحو ١٦٪ سنويا .

اما الصناعات الكيماوية فقد كان نصيبها النسبى من قيمة الانتاج الصناعى شبه ثابت عند ١٠٪ باستثناء السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢/٨١ ، ومع هذا فقد حققت هذه الصناعة معدل نمو عال نسبيا اذا قورنت بغيرها من الصناعات حيث بلغ ١ر٢١٪ سنويا وبالتالى فقد تضاعف الانتاج حوالى اربع مرات خلال الفترة ٧٥ـ١٩٨٣/٨٢ ، حيث ازدادت قيمة الانتاج من حوالى ربع مليار من الجنيهات عام ١٩٧٥ الى حوالى مليار جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ .

وتأتى صناعة مواد البناء والحراريات فى المرتبة الاخيرة سواء من حيث قيمة الانتاج او من حيث النصيب النسبى لها ضمن الانتاج الصناعى او من حيث معدل النمو السنوى للانتاج حيث لم يتجاوز نصيبها النسبى من قيمة الانتاج الصناعى اكثر من ٥ر٣٪ عام ١٩٧٥ كما ان هذا النصيب النسبى قد اخذ فى الانخفاض التدريجى عام بعد آخر حتى بلغ نحو ٢ر٢٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠ ثم عاد الى الزيادة حتى بلغ

٦ر٢٪ عام ١٩٨٣/٨٢ • ولقد تضاعفت قيمة الانتاج من هذه الصناعة نحو ٨ر٢ مرة خلال تلك الفترة حيث ازدادت قيمة الانتاج من ٩١ مليون عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٥٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ •

نخلص من هذا التحليل لهيكل وتطور الانتاج الصناعى المصرى الى ان الصناعات المعدنية والهندسية قد حققت اعلى معدل نمو سنوى بين الصناعات الست موضع الدراسة كما وأن الوزن النسبى لها قد أخذ فى التزايد المستمر المطرد خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٣/٨٢ حتى بلغ اكثر من ٣٠٪ من قيمة الانتاج عام ١٩٨٣/٨٢ وهو أعلى مساهمة بين الصناعات المذكورة • وبالتأكيد فان هذه الظاهرة تعتبر بداية نحو تطور صناعى أفضل لما تتطلبه هذه الصناعة من خبرة ومستوى فنى اعلى نسبيا من غيرها من الصناعات • من جهة اخرى فقد أخذ الوزن النسبى للصناعة التقليدية المتمثلة فى صناعة الغزل والنسيج فى التناقص من عام لاخر خلال الفترة موضع الدراسة وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الغذائية على الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو معقوله •

ولو استمر تحقيق نفس معدلات النمو السنوية التى حققتها الصناعات المختلفة خلال فترة الدراسة لاربع سنوات قادمة ٨٤/٨٣ـ١٩٨٧/٨٦ فسوف يتغير تماما الوزن النسبى لقيمة الانتاج الصناعى ، حيث سيبلغ الوزن النسبى لقيمة انتاج الصناعات الهندسية والمعدنية نحو ٥ر٣٦٪ من جملة قيمة الانتاج الصناعى او ما يعادل نحو المحقق فى صناعتى الغزل والنسيج والصناعات الغذائية معا ، كما سيستمر الوزن النسبى لقيمة انتاج الصناعات الخشبية والجلدية فى التزايد حتى يصل عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ١٣٪ من جملة قيمة الانتاج الصناعى ، بينما سينخفض الوزن النسبى بقدر ضئيل تدريجيا فى كل من الصناعات الكيماوية ومواد البناء والحراريات • .

وتوضح الجداول ارقام (٣) ، (٤) ، (٥) هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى فى مصر بحسب الصناعات ، والتوزيع النسبى لهذا الانتاج بين الصناعات المختلفة والتطور النسبى للانتاج باعتبار ١٩٧٥ سنة الاساس •

جدول رقم (٢)

هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى المصرى

بحسب الصناعات

بالاسعار الجارية بالمليون جنيه

السنوات	الغزل والنسيج	الغذائية	الكيماوية	الهندسية والمعدنية	الخشبية والجلدية	مواد البناء والحراريات	الاجمالى
١٩٧٥	٧٤٦	٧٣٠	٢٥٧	٥٤٤	٢٤١	٩١	٢٦٠٩
١٩٧٦	٨١٤	٨١٤	٢٦٩	٥٩٥	٢٩٠	٩٨	٢٨٨٠
١٩٧٧	٨٩٥	٩٠٨	٣١٧	٧٣١	٣١٥	١٠٣	٣٢٦٩
١٩٧٨	١٠٨٣	١٠٢٠	٣٥٢	٧٨٤	٣٠٣	١٠٥	٣٦٤٧
١٩٧٩	١١٥٩	١٢١٥	٤٦٧	٩١٤	٣٢٠	١١٣	٤١٨٨
١٩٨١/٨٠	١٦٤٨	١٦٧٨	٧١٩	١٨٢٧	٦٠٤	١٤٨	٦٦٢٤
١٩٨٢/٨١	١٩٣١	١٩٦٣	٨٩٦	٢٤٨٠	٩٣٦	١٩٥	٨٤٠١
١٩٨٣/٨٢	٢١٣٨	٢٣٩٣	٩٩٢	٣٠٢٩	١١٦٠	٢٥٥	٩٩٦٧
معدل النمو السنوى المركب % *	١٦٫٣	١٨٫٥	٢١٫٢	٢٧٫٨	٢٥٫٢	١٥٫٩	٢١٫١
٨٤/٨٣	٢٤٨٦	٢٨٣٦	١٢٠٢	٣٨٧١	١٤٥٢	٢٩٦	١٢١٤٣
٨٥/٨٤	٢٨٩٢	٣٣٦٠	١٤٥٧	٤٩٤٧	١٨١٨	٣٤٣	١٤٨١٧
٨٦/٨٥	٣٣٦٣	٣٩٨٢	١٧٦٦	٦٣٢٣	٢٢٧٧	٣٩٧	١٨١٠٨
٨٧/٨٦	٣٩١١	٤٧١٩	٢١٤١	٨٠٨٠	٢٨٥٠	٤٦٠	٢٢١٦١

المصدر:

تم اعداد هذا الجدول من واقع البيانات الموجود بالجداول التفصيلية للقطاعات العام والخاص والاستثمارى بجمع قيم الانتاج لكل صناعة من الصناعات فى القطاعات الثلاث .

* حسب معدل النمو على أساس سبعة سنوات

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى لقيمة الانتاج الصناعـى

(بحسب الصناعـــات) بالنسب المئويـــة

السنوات	الغـزل والنسيـج	الغذائيـة	الكيماويـة	الهندسية والمعدنية	الخشبيـة والجلديـة	مواد البناء والحراريات	الاجمالـى
١٩٧٥	٢٨ر٦	٢٨ر٠	٩ر٩	٢٠ر٩	٩ر٢	٣ر٥	١٠٠
١٩٧٦	٢٨ر٣	٢٨ر٣	٩ر٣	٢٠ر٧	١٠ر١	٣ر٤	١٠٠
١٩٧٧	٢٧ر٤	٢٧ر٨	٩ر٧	٢٢ر٤	٩ر٣	٣ر٢	١٠٠
١٩٧٨	٢٩ر٧	٢٨ر٠	٩ر٧	٢١ر٥	٨ر٣	٢ر٩	١٠٠
١٩٧٩	٢٧ر٧	٢٩ر٠	١١ر٢	٢١ر٨	٧ر٦	٢ر٧	١٠٠
٨١/٨٠	٢٤ر٨	٢٥ر٣	١٠ر٩	٢٧ر٦	٩ر١	٢ر٢	١٠٠
٨٢/٨١	٢٣ر٠	٢٣ر٤	١٠ر٧	٢٩ر٥	١١ر١	٢ر٣	١٠٠
٨٣/٨٢	٢١ر٥	٢٤ر٠	١٠ر٠	٣٠ر٤	١١ر٦	٢ر٦	١٠٠
٨٤/٨٣	٢٠ر٥	٢٣ر٤	٩ر٩	٣١ر٩	١٢ر٠	٢ر٤	١٠٠
٨٥/٨٤	١٩ر٥	٢٢ر٧	٩ر٨	٣٣ر٤	١٢ر٣	٢ر٣	١٠٠
٨٦/٨٥	١٨ر٦	٢٢ر٠	٩ر٨	٣٤ر٩	١٢ر٦	٢ر٢	١٠٠
٨٧/٨٦	١٧ر٦	٢١ر٣	٩ر٧	٣٦ر٥	١٢ر٩	٢ر١	١٠٠

* تم اعداد هذا الجدول من واقع بيانات الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٥)

التطور النسبى لقيمة الانتاج الصناعى بحسب الصناعات

سنة ١٩٧٥ = ١٠٠

السنوات	الغزل والنسيج	الغذائية	الكيماوية	الهندسية والمعدنية	الخشبية والجلدية	مواد البناء والخراريات	الاجمالى
١٩٧٦	١٠٩	١١٢	١٠٥	١٠٩	١٢٠	١٠٨	١١٠
١٩٧٧	١٢٠	١٢٤	١٢٣	١٣٤	١٣١	١١٣	١٢٥
١٩٧٨	١٤٥	١٤٠	١٣٧	١٤٤	١٢٦	١١٥	١٤٠
١٩٧٩	١٥٥	١٦٦	١٨٣	١٦٨	١٣٣	١٢٤	١٦١
٨١/٨٠	٢٢١	٢٣٠	٢٨٠	٣٣٦	٢٥١	١٦٣	٢٥٤
٨٢/٨١	٢٥٩	٢٦٩	٣٤٩	٤٥٦	٣٨٨	٢١٤	٣٢٢
٨٣/٨٢	٢٨٧	٣٢٨	٣٨٦	٥٥٧	٤٨١	٢٨٠	٣٨٢

* تم اعداد هذا الجدول من واقع بيانات الجدول رقم (٢) .

٢-٢ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى حسب القطاعات :

٢-٢-١ هيكل وتطور اجمالى قيمة الانتاج الصناعى حسب القطاعات :

بلغت مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى خلال السنوات ٧٥-١٩٧٨ نحو ثلثى قيمة الانتاج بينما ساهم القطاع الخاص الصناعى التقليدى بنحو الثلث الباقى ولم يكن انتاج المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار قد بدأ بعد حيث بدأت مساهمة هذه المشروعات فى الانتاج منذ عام ١٩٧٩ حيث بلغ نصيبها النسبى فى ذلك العام نحو ٦ر٢٪ فقط من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى ، غير ان هذه النسبة قد أخذت فى التزايد حتى بلغت نحو ١ر٨٪ عام ٨٣/٨٢ وفى الوقت نفسه بدأ النصيب النسبى لقيمة انتاج القطاع الخاص فى التزايد حتى بلغ نحو ٣ر٤٠٪ من قيمة الانتاج الصناعى وذلك فى مقابل تناقص نصيب القطاع العام الصناعى والذى انخفض حتى بلغ نحو ٥ر٥١٪ فقط من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى .

ويعكس التطور النسبى للقطاعات الثلاث اتجاه النصيب النسبى لكل منها فى الانتاج الصناعى حيث تضاعفت قيمة انتاج المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار نحو سبع مرات ونصف خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٩ و ١٩٨٣/٨٢ ، بينما تضاعفت قيمة انتاج القطاع الخاص التقليدى عام ٨٣/٨٢ الى نحو ٥ أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، أما قيمة انتاج القطاع العام الصناعى فقد تضاعفت نحو ٣ مرات فقط خلال نفس الفترة . ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة الانتاج الصناعى نحو ٦ر١٦٪ للقطاع العام ، ٨ر٢٤٪ للقطاع الخاص التقليدى ، ٥ر٧٢٪ للمشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار .

ولقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى المحقق فى القطاع العام نحو ٨ر١ مليار جنيه عام ١٩٧٥ او ما يعادل نحو ضعفى المحقق فى القطاع الخاص التقليدى حيث بلغت

---

* هذه النسب قد تتاثر بتفاوت معدلات نمو الاسعار بين القطاعات المختلفة .

قيمة الانتاج لهذا القطاع خلال نفس العام نحو ٨٥٢ مليون جنيه ، بينما فى عـــام ١٩٨٣/٨٢ بلغت قيمة انتاج القطاع العام نحو ٥ر١ مليار جنيه مقابل نحـــو ٤ مليارات جنيه قيمة انتاج القطاع الخاص الصناعى او ما يقرب من ٨٠٪ من قيمة انتـــاج القطاع العام ، بينما حققت المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار انتاج قيمته نحـــو ٨١٢ مليون جنيه وهذا يعنى اننا لو اضفنا قيمة الانتاج للقطاع الخاص الى قيمة انتـــاج المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار لوجدنا انها تبلغ نحو ٥ر٤٨٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى .

وبالتاكيد فان استمرار معدلات النمو المشار اليها للقطاعات الثلاث سوف يعـنى ان يتغير دور القطاعات الثلاث تماما فى تحقيق حجم الانتاج الصناعى ، حيث ستبـــدأ مساهمة القطاع الخاص التقليدى فى الانتاج الصناعى فى الزيادة عن المتوقع ان يحققـــه القطاع العام خلال العامين التاليين وسيفوق انتاج القطاع الخاص من حيث القيمة مـــا يحققه القطاع العام . ويوضح الجدول رقم (٦) هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى بحسب القطاعات .

جدول رقـــــــم (٦)

هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى المصرى بحسب القطاعات

بالاسعار الجارية بالمليون جنيه

السنوات	الانتاج بالمليون جنيه				التطور				الاهمية النسبية %			
	القطاع العام	القطاع الخاص التقليدى	مشروعات الاستثمار	الاجمالى	القطاع العام	القطاع الخاص التقليدى	مشروعات الاستثمار	الاجمالى	القطاع العام	القطاع الخاص التقليدى	مشروعات الاستثمار
١٩٧٥	١٧٥٧	٨٥٢	—	٢٦٠٩	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	٦٧ر٣	٣٢ر٧	—
١٩٧٦	١٩٢٣	٩٥٧	—	٢٨٨٠	١٠٩	١١٢	—	١١٠	٦٦ر٨	٣٣ر٢	—
١٩٧٧	٢٢٣٦	١٠٣٣	—	٣٢٦٩	١٢٧	١٢١	—	١٢٥	٦٨ر٤	٣١ر٦	—
١٩٧٨	٢٥٧٨	١٠٦٩	—	٣٦٤٧	١٤٧	١٢٦	—	١٤٠	٧٠ر٧	٢٩ر٣	—
١٩٧٩	٢٩٠٥	١١٧٤	١٠٩	٤١٨٨	١٦٥	١٣٨	١٠٠	١٦١	٦٩ر٤	٢٨ر٠	٢ر٦
٨١/٨٠	٣٩٨٠	٢٤٠١	٢٤٣	٦٢٢٤	٢٢٧	٢٨٢	٢٢٣	٢٥٤	٦٣ر٩	٣٨ر٦	٣ر٩
٨٢/٨١	٤٤٨٠	٣٤٩١	٤٣٠	٨٤٠١	٢٥٥	٤١٠	٣٩٥	٣٢٢	٥٣ر٣	٤١ر٦	٥ر١
٨٣/٨٢	٥١٣٥	٤٠٢٠	٨١٢	٩٩٦٧	٢٩٢	٤٧٢	٧٤٥	٣٨٢	٥١ر٥	٤٠ر٣	٨ر١
معدل النمو السنوى المركب %	١٦ر٦	٢٤ر٨	٧٢ر٥	٢١ر١							

المصدر :—

تم اعداد هذا الجدول من واقع البيانات الفعلية الواردة بالجداول التفصيلية الخاصة بالقطاعات الثـــــــلاث .

٢ ـ ٢ ـ ٢ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعي للقطاع العام :

بلغت جملة قيمة انتاج القطاع العام الصناعى عام ١٩٧٥ نحو ٨ر١ مليار جنيه زادت الى مايزيد عن ٥ر١ مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب ٦ر١٦٪ سنويا واذا استمر معدل النمو السنوى للصناعات المختلفة كما تحقق خلال الفترة ٧٥ ـ ٨٢/١٩٨٣ فمن المتوقع ان تتضاعف قيمة الانتاج الصناعى المحقق فى القطاع العام لتبلغ نحو ١٠ مليارات جنيه عام ٨٦/١٩٨٧ اى خلال اربع سنوات فقط .

وتمثل الصناعات الغذائية اهم انشطة القطاع العام من حيث قيمة الانتاج حيث بلغت قيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعات عام ١٩٧٥ نحو ٥٣٥ مليون جنيه زادت الى نحو ٧ر١ مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ كما بلغ الوزن النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة خلال تلك الفترة حوالى ثلث قيمة الانتاج المحقق فى ذلك القطاع ، كما بلغ معدل النمو السنوى خلال تلك الفترة نحو ٨ر١٧٪ سنويا . وتحتل صناعة الغزل والنسيج المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعة عام ١٩٧٥ نحو ٥٠٤ مليون جنيه زادت إلى حوالى ٣ر١ مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ اى بزيادة قدرها حوالى مرتين ونصف ، كما بلغ الوزن النسبى لقيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعه مابين ٢٨٪ ، ٣١٪ من جملة قيمة الانتاج المحقق بالقطاع العام وذلك خلال كل سنوات الدراسة عدا عام ٨٢/١٩٨٣ حيث انخفضت مساهمتها الى نحو ٦ر٢٥٪ فقط من جملة قيمة انتاج القطاع . ومع هذا فقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة الانتاج فى هذه الصناعة نحو ١٥٪ سنويا .

وتأتى الصناعات الهندسية والمعدنية فى المرتبة التالية حيث بلغت قيمة الانتاج الذى حققته هذه الصناعة نحو نصف مليار من الجنيهات عام ١٩٧٥ زادت الى حوالى مليار ونصف مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ اى ان قيمة الانتاج لهذه الصناعة قد تضاعفت ثلاثة مرات خلال هذه الفترة كما وان الوزن النسبى لمساهمة هذه الصناعة فى جملة قيمة الانتاج المحقق بالقطاع العام قد استقرت

عند حوالى ٢٦ر٠٪ خلال كل سنوات الفترة موضع الدراسة باستثناء عامى ١٩٧٧، ١٩٨٢/٨٣ حيث بلغت حوالى ٢٨ر٢٪ من اجمالى قيمة الانتاج بالقطاع . ولقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٧ر٦٪ فى هذه الصناعة .

ولقد بلغت قيمة الانتاج المحقق فى الصناعات الكيماوية بالقطاع العام حوالى ١٧٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ زادت حتى بلغت حوالى ٦١٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ اى انها قد تضاعفت نحو ثلاثة مرات ونصف وهو معدل يفوق غيرها من الصناعات ، ولهذا نجد ان الوزن النسبى لمساهمة هذه الصناعة فى الانتاج قد زاد من ٩ر٠٪ عام ١٩٧٦ حتى بلغ نحو ١٢٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب الذى حققته نحو ١٩ر٢٪ سنويا .

وتأتى صناعة مواد البناء والحراريات فى المرتبة الاخيرة سواء من حيث قيمة الانتاج او الوزن النسبى لها كجزء من جملة قيمة انتاج القطاع العام او من حيث معدل النمو الذى حققته . فقد انحصرت قيمة الانتاج مابين ٦٩ مليون جنيه و ٧٥ مليون جنيه حيث لم يزد معدل النمو السنوى عن ١ر٢٪ سنويا ، كما أخذ الوزن النسبى لمساهمة هذه الصناعة فى الانتاج الصناعى فى التناقص من حوالى ٤٪ عام ١٩٧٥ الى حوالى ١ر٠٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

ويتضح من هذا التحليل ان غالبية انتاج القطاع (نحو ثلثى قيمة الانتاج) يتحقق من الصناعات التقليدية المتمثلة فى الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ولو افترضنا ان تستمر معدلات النمو المشار اليها فى التحقق خلال السنوات الاربع التالية ١٩٨٤/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ فلن يتغير هيكل انتاج القطاع العام تغيراً ملموسا حيث ستظل الصناعات الغذائية الاكثر وزنا تليها الصناعات الهندسية والمعدنية ثم صناعات الغزل والنسيج فالصناعات الكيماوية ثم مواد البناء والحراريات . وهذا يعنى استمرار الاتجاه التقليدى لهيكل الصناعة فى القطاع العام مع تغير طفيف يتمثل فى زيادة الوزن النسبى لانتاج الصناعات الهندسية عن صناعة الغزل والنسيج .

ويوضح الجدولان ارقام ٧ ، ٨ هيكل وتطور قيمة انتاج القطاع العام الصناعى والتوزيع النسبى لها .

جدول رقم (٧)

هيكل وتطور قيمة انتاج القطاع العام الصناعى

بالاسعار الجارية بالمليون جنيه

السنوات	الغزل والنسيج	الغذائية	الكيماوية *	الهندسية والمعدنية **	مواد البناء والحراريات ***	الاجمالى
١٩٧٥	٥٠٤	٥٣٥	١٧٩	٤٧٠	٦٩	١٧٥٧
١٩٧٦	٥٦٣	٥٩٦	١٨٢	٥١٠	٧٢	١٩٢٣
١٩٧٧	٦٤١	٦٧٧	٢١٧	٦٣٣	٦٨	٢٢٣٦
١٩٧٨	٧٩٨	٧٦٩	٢٤٩	٦٩٢	٧٠	٢٥٧٨
١٩٧٩	٨٣٩	٩١٣	٣٠٦	٧٧٥	٧٢	٢٩٠٥
٨١/٨٠	١١٦٢	١٢٣٦	٤٧٠	١٠٤٤	٦٨	٣٩٨٠
٨٢/٨١	١٢٦٢	١٣٨٥	٥٦٢	١٢٠٢	٦٩	٤٤٨٠
٨٣/٨٢	١٣١٧	١٦٨٦	٦١٠	١٤٤٧	٧٥	٥١٣٥
معدل النمو السنوى المركب%	١٤٫٧	١٧٫٨	١٩٫٢	١٧٫٦	١٫٢	١٦٫٦
٨٤/٨٣	١٥١١	١٩٨٦	٧٢٧	١٧٠٢	٩٠	٦٠١٦
٨٥/٨٤	١٧٣٣	٢٣٤٠	٨٦٧	٢٠٠١	١٠٨	٧٠٤٩
٨٦/٨٥	١٩٨٧	٢٧٥٦	١٠٣٣	٢٣٥٣	١٣٠	٨٢٥٩
٨٧/٨٦	٢٢٧٩	٣٢٤٧	١٢٣٢	٢٧٦٨	١٥٦	٩٦٨٢

المصدر : تقارير انجازات شركات وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، بيانات فعلية للسنوات ٧٥ـ٨٢/٨٣ .

* تتضمن الصناعات الكيماوية ورق الطباعة والنشر .

** " " الهندسية معدات النقل والاتصال .

*** البيانات الخاصة بمواد البناء والحراريات للسنوات ٧٥ـ٨٠/٨١ تقديرية لعدم توافر البيانات الفعلية وقد تم تقديرها فى ضوء البيانات الفعلية للسنوات السابقة على ١٩٧٥ وعامى ٨١/٨٢ ـ ٨٢/١٩٨٣ .

ـ البيانات الخاصة بالسنوات ٨٣/٨٤ـ٨٦/٨٧ تقديرية بحسب معدلات النمو السنوى .

جـدول رقم (٨)

التوزيع النسبى لقيمة انتاج القطاع العام الصناعـــى

بالنسب المئوية

السنوات	الغـــزل والنسيج	الغذائيـة	الكيماويـــة	الهندسيـة والمعدنيـة	مواد بناء والحراريات	الاجمالـى
١٩٧٥	٢٨ر٧	٣٠ر٤	١٠ر٢	٢٦ر٨	٣ر٩	١٠٠
١٩٧٦	٢٩ر٣	٣١ر٠	٩ر٠	٢٦ر٠	٣ر٧	١٠٠
١٩٧٧	٢٨ر٧	٣٠ر٣	٩ر٧	٢٨ر٣	٣ر٠	١٠٠
١٩٧٨	٣١ر٠	٢٩ر٨	٩ر٧	٢٦ر٨	٢ر٧	١٠٠
١٩٧٩	٢٨ر٩	٣١ر٤	١٠ر٠	٢٦ر٧	٢ر٥	١٠٠
٨١/٨٠	٢٩ر٢	٣١ر١	١١ر٨	٢٦ر٢	١ر٧	١٠٠
٨٢/٨١	٢٨ر٢	٣٠ر٩	١٢ر٠	٢٦ر٨	١ر٠	١٠٠
٨٣/٨٢	٢٥ر٦	٣٢ر٨	١١ر٩	٢٨ر٢	١ر٠	١٠٠

٢ـ٢ـ٣ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعي للقطاع الخاص :

يتضمن القطاع الخاص الاف الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم تنتشر فى مختلف انحـــاء البلاد طولا وعرضا ، وعلى الرغم من وجود الاجهزة الرقابية والاحصائية المختلفة الا ان عمليـــة جمع البيانات المالية لكافة الوحدات بغض النظر عن حجمها امر من الامور الصعبة ولهـــذا لايتم عادة جمع البيانات الخاصة بالوحدات الصغيرة ولذلك فسوف نضيف الى البيانات الفعليه الخاصة بالقطاع الخاص والواردة بالجدول رقم (٩) ٣٠٪ من قيمتها لتعكس قيمة انتاج الوحدات الصغيرة .

على الرغم من ان الصناعات التقليدية كالغزل والنسيج والصناعات الغذائية والخشبيـــة والجلدية قد ظلت الرائدة فى القطاع الخاص الصناعى خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ الا ان هذا الوضع قد بدأ يتغير تماما اعتبارا من عام ١٩٨١/٨٠ حيث احتلت هذه المكانة كل مـــن

الصناعات الهندسية والمعدنية ، والخشبية والجلدية . وهذا يعكس القدر الاكبر من المرونة الذى بدأ القطاع الخاص يعمل فى اطاره مما مكنه من التوسع فى مجالات اخرى لم يكن له فيها سوى دور محدود .

ولقد بلغ انتاج الصناعات الجلدية والخشبية خلال السنوات ٧٥/ ١٩٧٩ ما بين ٢٧٪ الى ٣٠٪ من اجمالى قيمة انتاج القطاع الخاص وان كان هذا النصيب النسبى لتلك الصناعة قد تضاءل بعد ذلك ليبلغ نحو ٢٥٪ فقط عام ٨٠/ ١٩٨١ ولكنه عاد الى التزايد فى العامين التاليين حتى بلغ نحو ٢٧ر٤٪ عام ٨٢/ ١٩٨٣ ومع هذا فقد بلغ معدل النمو السنوى المركب الذى حققته هذه الصناعة حوالى ٢٤ر٣٪ سنويا خلال الفترة ٧٥ ــ ٨٢/ ١٩٨٣ حيث زادت قيمة الانتاج من حوالى ٢٤١ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ١ر١ مليار جنيه عام ٨٢/ ١٩٨٣ اى ان قيمة الانتاج قد تضاعفت خلال هذه الفترة نحو خمسة مرات .

اما الصناعات الهندسية والمعدنية فقد كانت مساهمتها محدودة خلال السنوات ٧٥/ ١٩٧٩ حيث تراوح النصيب النسبى لقيمة الانتاج المحقق بها مابين ٦ر٨٪ ، ١٠٪ فقط من اجمالى قيمة انتاج القطاع الخاص حيث بلغت قيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعة نحو ٧٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ زادت الى حوالى ١١٦ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٩ . ولكن اعتبارا من عام ٨٠/ ٨١ زادت قيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعات زيادة ضخمة حيث بلغت قيمة الانتاج نحو ٥٩٩ مليون جنيه ، ٩١٨ مليون ، ١ر١ مليار جنيه للسنوات الثلاث ٨٠/ ٨١ ، ٨٢/ ٨٣ على التوالى وزاد النصيب النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة الى حوالى ٧ر٣٠٪ ، ٤ر٣٤٪ ، ٤ر٣٦٪ للسنوات الثلاث المذكورة على التوالى كما حققت هذه الصناعة اعلى معدل نمو سنوى مركب حيث بلغ نحو ٢ر٥٣٪ سنويا .

اما صناعة الغزل والنسيج فقد ساهمت بما يزيد قليلا عن ربع قيمة انتاج القطاع الخاص خلال السنوات ٧٥ ــ ١٩٧٩ ، ولكن الوزن النسبى لنصيب هذه الصناعة اخذ فى التراجع حتى بلغ

نحو ١٥٪ فقط عام ١٩٨٣/٨٢ . ومع هذا فقد تضاعفت قيمة الانتاج المحقق فى هـــذه الصناعة حوالى مرتين ونصف خلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٨٣/٨٢ . حيث زادت قيمة الانتاج من ٢٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٥٩٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ كما بلغ معـدل النمو السنوى المركب الذى حققته هذه الصناعة حوالى ١٤٪ سنويا .

ولقد بلغت قيمة الانتاج المحقق فى الصناعات الغذائية عام ١٩٧٥ نحو ١٩٥ مليون زادت الى نحو ٥٢٩ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ أى أنها تضاعفت لاكثر من مرتين ونصـف كما بلغ معدل النمو السنوى المركب خلال تلك الفترة حوالى ٣ر١٥٪ سنويا . ومع هـــذا فقد انخفض الوزن النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة من جملة قيمة انتاج القطاع الخاص من نحو ٢٣٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٢ر١٣٪ عام ١٩٨٣/٨٢ وذلك لحساب زيادة الـــوزن النسبى لقيمة انتاج صناعات اخرى .

ولقد شهدت الصناعات الكيماوية كذلك تطورا ملموسا حيث زادت قيمة الانتاج مـــن حوالى ٧٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢٠٧ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ أى أن قيمة الانتاج قد ازدادت لاكثر من مرتين ونصف خلال تلك الفترة كما بلغ معدل النمو السنـــوى المركب نحو ١٥٪ سنويا . ولقد انخفض الوزن النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة خلال تلـك الفترة من حوالى ٢ر٩٪ عام ١٩٧٥ الى حوالى ١ر٥٪ فقط عام ٨٣/٨٢ من اجمالى جملة قيمة انتاج القطاع الخاص .

ويأتى فى المرتبه الاخيره من حيث قيمة الانتاج، صناعة مواد البناء والحراريات حيـث بلغت قيمة الانتاج عام ١٩٧٥ نحو ٢٢ مليون جنيه فقط او ما يعادل نحو ٦ر٢٪ فقط مـــن جملة انتاج القطاع الخاص ، كما بلغت قيمة الانتاج عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ١٢٠ مليون جنيـه او ما يعادل حوالى ٣٪ فقط من جملة قيمة انتاج القطاع . ولكن هذا يعنى تزايد الـوزن النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة ومن ثم نموها بمعدل اعلى من غيرها من الصناعـــات

حيث حققت اعلى ثانى معدل نمو بعد الصناعات الهندسية والمعدنية بلغ حوالى ٤ر٢٧٪ سنويا ٠

ولو افترضنا استمرار معدلات النمو الخاصة بهذه الصناعات خلال السنوات الاربع التالية ٨٣/٨٤ ـ ٨٦/٨٧ فهذا يعنى ان الصناعات الهندسية والمعدنية سوف تستحوذ وحدها فى عام ٨٦/٨٧ على نحو ٦١٪ من جملة قيمة الانتاج المتوقع أن يحققه القطاع الخاص او ما يعادل نحو ٨ مليار جنيه ، وسوف يليها الصناعات الخشبية والجلدية حيث ستبلغ قيمة الانتاج بها فى ذلك العام نحو ٦ر٢ مليار جنيه أو ما يعادل حوالى ٢٠٪ من قيمة انتاج القطاع الخاص ، اى أن هاتين الصناعتين وحدهما سوف تستحوذان على اكثر من ٨٠٪ من جملة قيمة الانتاج المتوقع تحققه فى القطاع الخاص ، بينما يتوقع أن تبلغ قيمة الانتاج فى صناعة الغزل والنسيج نحو مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٥ر٧٪ فقط من جملة قيمة انتاج القطاع الخاص ، ويلى ذلك الصناعات الغذائية ثم الكيماوية ، مواد البناء والحراريات ٠

وتوضح الجداول ارقام (٩) ، (١٠) ، (١١) هيكل وتطور قيمة انتاج القطاع الخاص الصناعى ، هيكل وتطور قيمة انتاج القطاع الخاص الصناعى مع تقدير قيمة انتاج الوحدات الصغيرة والتوزيع النسبى لقيمة انتاج القطاع الخاص الصناعى ٠

جدول رقم (٩)

هيكل وتطور قيمة الانتاج للقطاع الخاص الصناعى

بالاسعار الجارية بالمليون جنيه

السنوات	الغزل والنسيج	الغذائية	الكيماوية	الهندسية والمعدنية	الخشبية والجلدية	مواد البناء والحراريات	الاجمالى
١٩٧٥	١٨٦	١٥٠	٦٠	٥٧	١٨٥	١٧	٦٥٥
١٩٧٦	١٩٣	١٦٨	٦٧	٦٥	٢٢٣	٢٠	٧٣٦
١٩٧٧	١٩٥	١٧٨	٧٧	٧٤	٢٤٢	٢٧	٧٩٣
١٩٧٨	٢١٩	١٩٣	٧٩	٧١	٢٣٣	٢٧	٨٢٢
١٩٧٩	٢٤١	٢١٢	٨٦	٨٩	٢٤٥	٢٩	٩٠٢
٨١/٨٠*	٣٤٨	٢٩٤	١٢٦	٥٦٦	٤٦١	٥٢	١٨٤٧
٨٢/٨١	٤٤٨	٣٦٥	١٦٣	٩٢٧	٧٠٦	٧٦	٢٦٨٥
٨٣/٨٢	٤٦٠	٤٠٧	١٥٩	١١٢٧	٨٤٧	٩٢	٣٠٩٢
معدل النمو السنوى المركب ٪	١٣ر٨	١٥ر٣	١٥ر٠	٥٣ر٢	٢٤ر٣	٢٧ر٨	٢٤ر٨

المصدر : وزارة الصناعة ـ تقارير المتابعة .

---

* بيانات الصناعات المختلفة لعام ١٩٨١/٨٠ محسوبة حيث لم يكن متوافر سوى الاجمالى فقط وقد تم حسابها لكل الصناعات فى ضوء بيانات عامى ٧٩ ، ١٩٨٢/٨١ عدا الصناعات الهندسية والمعدنية فقد استحوذت على القسم الحسابى لباقى اجمالى الانتاج بسبب حدوث طفرة مفاجئة فى الانتاج خلال العامين الاخيرين .

جدول رقم (١٠)

هيكل وتطور قيمة الانتاج القطاع الخاص الصناعـــى

(مع تقدير قيمة انتـاج الوحدات الصغيـــرة)

بالاسعار الجارية بالمليون جنيه

السنـــوات	الغزل والنسيج	الغذائيـــة	الكيماويـــة	الهندسية والمعدنيـة	الخشبيـــة والجلديـــة	مواد البناء والحراريات	الاجمالـى
١٩٧٥	٢٤٢	١٩٥	٧٨	٧٤	٢٤١	٢٢	٨٥٢
١٩٧٦	٢٥١	٢١٨	٨٧	٨٥	٢٩٠	٢٦	٩٥٧
١٩٧٧	٢٥٤	٢٣١	١٠٠	٩٨	٣١٥	٣٥	١٠٣٣
١٩٧٨	٢٨٥	٢٥١	١٠٣	٩٢	٣٠٣	٣٥	١٠٦٩
١٩٧٩	٣١٣	٢٧٦	١١٢	١١٦	٣١٩	٣٨	١١٧٤
١٩٨١/٨٠	٤٥٢	٣٨٢	١٦٤	٧٣٦	٥٩٩	٦٨	٢٤٠١
١٩٨٢/٨١	٥٨٢	٤٧٥	٢١٢	١٢٠٥	٩١٨	٩٩	٣٤٩١
١٩٨٣/٨٢	٥٩٨	٥٢٩	٢٠٧	١٤٦٥	١١٠١	١٢٠	٤٠٢٠
معدل النمـو السنـــوى المركب ٪	١٣٫٨	١٥٫٣	١٥٫٠	٥٣٫٢	٢٤٫٣	٢٧٫٨	٢٤٫٨
١٩٨٤/٨٣	٦٨١	٦١٠	٢٣٨	٢٢٤٤	١٣٦٩	١٥٣	٥٢٩٥
٨٥/٨٤	٧٧٤	٧٠٣	٢٧٤	٣٤٣٨	١٧٠١	١٩٦	٧٠٨٦
٨٦/٨٥	٨٨١	٨١١	٣١٥	٥٢٦٨	٢١١٤	٢٥٠	٩٦٣٩
٨٧/٨٦	١٠٠٣	٩٣٥	٣٦٢	٨٠٧٠	٢٦٢٨	٣٢٠	١٣٣١٨

المصدر :

أعد هذا الجدول من واقع البيانات الفعلية الواردة بالجدول رقم (٩) مع افتراض ان انتاج الوحدات الصغيرة ٣٠٪ من انتاج القطاع الخاص الذى يتم جمع بياناته ٠

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبى لقيمة انتاج القطاع الخاص الصناعى

بالنسب المئوية

السنوات	الغزل والنسيج	الغذائية	الكيماوية	الهندسية والمعدنية	الخشبية والجلدية	مواد البناء والحراريات	الاجمالى
١٩٧٥	٢٨ر٤	٢٢ر٩	٩ر٢	٨ر٧	٢٨ر٣	٢ر٦	١٠٠
١٩٧٦	٢٦ر٢	٢٢ر٨	٩ر١	٨ر٩	٣٠ر٣	٢ر٧	١٠٠
١٩٧٧	٢٤ر٦	٢٢ر٤	٩ر٧	٩ر٥	٣٠ر٥	٣ر٤	١٠٠
١٩٧٨	٢٦ر٧	٢٣ر٥	٩ر٦	٨ر٦	٢٨ر٣	٣ر٣	١٠٠
١٩٧٩	٢٦ر٧	٢٣ر٥	٩ر٥	٩ر٩	٢٧ر٢	٣ر٢	١٠٠
٨١/٨٠	١٨ر٨	١٥ر٩	٦ر٨	٣٠ر٧	٢٤ر٩	٢ر٨	١٠٠
٨٢/٨١	١٦ر٧	١٣ر٦	٦ر١	٣٤ر٥	٢٦ر٣	٢ر٨	١٠٠
٨٣/٨٢	١٤ر٩	١٣ر٢	٥ر١	٣٦ر٤	٢٧ر٤	٣ر٠	١٠٠

٣-٢-٤ هيكل وتطور قيمة الانتاج للمشروعات الصناعية المقامة وفق قانون الاستثمار :

بدأ انتاج المشروعات الصناعية المقامة وفق قانون الاستثمار فى الظهور منذ عام ١٩٧٩ حيث تشرف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على هذه المشروعات ولقد تضمن التقرير السنوى للهيئة قيمة الانتاج الصناعى لعام ١٩٧٩ ثم توقف ذلك التقرير ، ولقد امكن الحصول على البيانات الخاصة بعام ١٩٨٢ من الهيئة واستخدمت بيانات العامين المذكورين كاساس للتحليل وحساب وتقدير البيانات الخاصة بالسنوات المالية ٨٠/٨١ ، ٨١/٨٢ ، ٨٢/١٩٨٣ .

وتأتى الصناعات الكيماوية فى المرتبة الاولى ضمن المشروعات الصناعية المقامة وفق قانون الاستثمار وهو أمر مخالف تماما لما عليه كل من القطاعين العام والخاص التقليدى حيث بلغت قيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعة عام ١٩٧٩ نحو ٤٨٫٦ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٤٤٫٥٪ من جملة قيمة انتاج هذه المشروعات وهو اكبر نصيب نسبى لاى من الصناعات المختلفة فى هذا القطاع ، كما بلغت قيمة الانتاج المحققة فى هذه الصناعة عام ١٩٨٢ نحو ١٤٤ مليون جنيه أو ما يعادل نحو اكثر من ربع قيمة الانتاج المحقق فى ذلك القطاع ورغم انخفاض الوزن النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة فانها قد استمرت فى الاستحواذ على اكثر نصيب نسبى بين الصناعات المختلفة ، كما بلغ معدل النمو السنوى الذى حققته هذه الصناعة حوالى ٤٤٪ سنويا .

وتأتى الصناعات الغذائية فى المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة الانتاج المحقق بها نحو ٢٥٫٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ او ما يعادل نحو ٢٣٫٤٪ من جملة قيمة الانتاج المحقق فى هذا القطاع ، ولقد ازدادت قيمة الانتاج المحقق فى هذه الصناعة عام ١٩٨٢ الى نحو ١٣١ مليون جنيه وهو ما يعادل ايضا نحو ٢٣٫٣٪ من جملة قيمة الانتاج المحقق فى هذا القطاع ، كما بلغ معدل النمو السنوى الذى حققته هذه الصناعة نحو ٧٢٫٢٪ سنويا .

ولقد بلغت قيمة الانتاج الذى تحقق فى مشروعات الغزل والنسيج نحو ٧ر٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ او ما يعادل نحو ٧٪ فقط من جملة انتاج ذلك القطاع ، زادت الى حوالى ١٢٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ او ما يعادل نحو ٣ر٢٢٪ من جملة قيمة انتاج ذلك القطاع وتعكس هذه الزيادة معدل النمو الكبير الذى بلغ نحو ٦ر١٥٦٪ سنويا خلال تلك الفترة .

ولقد بلغت قيمة الانتاج المحقق فى الصناعات الهندسية والمعدنية عام ١٩٧٩ نحو ٦ر٢٢ مليون جنيه زادت الى حوالى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢ او ما يعادل نحو ٢١٪ ، ١٦٪ من جملة الانتاج المحقق فى هذا القطاع للعامين على التوالى وعلى الرغم من انخفاض الوزن النسبى لقيمة انتاج هذه الصناعة فانها قد حققت معدل نمو بلغ نحو ٥ر٥٨٪ سنويا .

ويأتى فى المرتبة التالية صناعة مواد البناء والحراريات حيث بلغت قيمة الانتاج بها عام ١٩٨٢ حوالى ٣٧ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٧٪ فقط من قيمة انتاج ذلك القطاع . وتأتى الصناعات الخشبية فى المرتبة الاخيرة من حيث قيمة الانتاج حيث بلغت حوالى ٢٧ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٢ او ما يعادل نحو ٥٪ فقط من جملة قيمة انتاج ذلك القطاع . وهذا يعكس وضعا مخالفا تماما لما عليه القطاع الخاص التقليدى حيث تزدهر هذه الصناعة .

ولا يمكننا افتراض استمرار معدلات النمو التى تحققها الصناعات المختلفة فى هذا القطاع لفترة طويلة فى المستقبل ذلك لان هذه المعدلات حسبت عن سنوات بدء الانتاج حيث يبدأ الانتاج باقل من الطاقة القصوى ثم تبدأ الزيادة المفاجئة عند استكمال تشغيل الطاقة ، ومن ثم فلم تستقر معدلات النمو بعد لتعكس انضمام وحدات جديدة اولا باول . ومن ثم فلو افترضنا استمرار هذه المعدلات لمدة ستة شهور فقط حتى نهاية العام المالى ٨٣/٨٢ لوجدنا ان صناعة الغزل والنسيج سوف تحقق اعلى قيمة انتاج بين

الصناعات الست تبلغ نحو ٢٢٣ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٢٧٪ من جملة قيمة الانتاج المتوقع لهذا القطاع يليها الصناعات الغذائية حيث ستبلغ قيمة الانتاج المحقق بها نحو ١٧٨ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٢٢٪ من جملة الانتاج المتوقع ثم الصناعات الكيماوية حيث ستبلغ قيمة الانتاج نحو ١٧٥ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٢١٪ من جملة الانتاج المتوقع • وهذا يعنى ان المشروعات التى انشئت وفق قانون الاستثمار سوف تأخذ نفس الاتجاه السائد فى القطاعين العام والخاص تقريبا •

ويوضح الجدولين رقم (١٢) ، (١٣) هيكل وتطور قيمة الانتاج بالمشروعات الصناعية المقامة وفق قانون الاستثمار والتوزيع النسبى لها ومعدل النمو السنوى عن الفترة ١٩٧٩ـ١٩٨٢ ، تقديرات قيمة الانتاج للسنوات المالية ٨٠/٨١ ـ ٨٢/١٩٨٣ •

جدول رقم (١٢)

هيكل وتطور قيمة الانتاج بالمشروعات الصناعيـــــــة

المقامـة وفق قانون الاستثمـــار

الصناعـــة	الانتاج بالمليون جنيه		التوزيع النسبي		معدل النمو السنوى المركب %	عدد مرات تضاعف الانتاج
	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٨٢		
الغزل والنسيج	٧ر٤	١٢٥ر—	٦ر٨	٢٢ر٣	١٥٦ر٦	١٧
الغذائيـــة	٢٥ر٦	١٣١ر—	٢٣ر٤	٢٣ر٣	٧٢ر٢	٥
الخشبيـــة	٧ر—	٢٧ر—	٦ر—	٤ر٨	٢٣٨ر—	٣٩
الدوائيـــة	٩ر—	٧ر—	٨ر—	١ر٢	٩٨ر—	٨
اجمالي الصناعة الاستهلاكية	٣٤ر٦	٢٩٠ر—	٣١ر٧	٥١ر٧	١٠٣ر٢	٨
الكيماويـــة	٤٨ر٦	١٤٤ر—	٤٤ر٥	٢٥ر٧	٤٣ر٦	٣
مواد البناء والحراريات	٣ر٤	٣٧ر—	٣ر١	٦ر٦	١٢٢ر—	١١
المعدنيـــة	٧ر٥	٣٨ر—	٤ر٩	٦ر٨	٧٢ر—	٥
التعدينيـــة	—	١ر—	—	*	—	—
اجمالي الصناعات الوسيطة	٥٩ر٦	٢١٩ر١	٥٤ر٥	٣٩ر—	٥٤ر٣	٤
الهندسيـــة	١٥ر١	٥٢ر—	١٣ر٨	٩ر٣	٥١ر—	٣
اجمالي الصناعات التحويلية	١٠٩ر٣	٥٦١ر١	١٠٠ر—	١٠٠ر—	٧٢ر٥	٥
خدمات البترول	٢٢ر—	٤٠٥ر٠	—	—	—	—
الاجمالي العام	١٣١ر٣	—	—	—	—	—

المصدر : بيانات عام ١٩٧٩ من التقرير السنوى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره .

" " ١٩٨٢ بيانات غير منشورة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره .

جدول رقم (١٢)

هيكل وتطور الانتاج الصناعى للمشروعات القائمة وفق قانون الاستثمار

القيمة بالمليون جنيه بالاسعار الجارية

السنوات	الغزل والنسيج	الغذائية	الكيماوية	الهندسية والمعدنية	الخشبية والجلدية	مواد البناء والحراريات	الاجمالى
١٩٧٩	٧ر٤	٢٥ر٦	٤٨ر٦	٢٢ر٦	٠ر٧	٣ر٤	١٠٩ر٢
٨١/٨٠	٠ر٣٤	٠ر٦٠	٠ر٨٥	٠ر٤٧	٠ر٥	٠ر١٢	٠ر٢٤٦
٨٢/٨١	٠ر٨٧	٠ر١٠٣	٠ر١٢٢	٠ر٧٣	٠ر١٨	٠ر٢٧	٠ر٤٣٥
٨٣/٨٢	٠ر٢٢٣	٠ر١٧٨	٠ر١٧٥	٠ر١١٧	٠ر٥٩	٠ر٦٠	٠ر٨٢٢
معدل النمو السنوى المركب % ٧٩ ـ ٨٢	١٥٦ر٦	٧٢ر٢	٤٣ر٦	٥٨ر٠	٢٣٨ر٠	١٢٢ر٠	٧٢ر٠

٣ ـ هيكل وتطور أهم المنتجات الصناعية السودانية

٣- هيكل وتطور اهم المنتجات الصناعية السودانية

تعتبر واحدة من اهم العقبات التى تعترض الباحثين والمحللين ومن ثم متخذى القرارات الاقتصادية ، عدم توافر البيانات بالقدر والشكل المناسبين وفى الوقت المناسب . وهذه المشكلة واحدة من اهم المشاكل الرئيسية التى تواجه بالضرورة متخذى القرارات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالتكامل بين مصر والسودان وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فالبيانات الخاصة بالانتاج الصناعى فى السودان غير متوافرة بالقدر المطلوب ولا بالتبويب الذى يتفق مع ما استقر عليه الوضع فى مصر . ولهذا فسوف يختلف اسلوب التحليل لهيكل الانتاج الصناعى فى السودان فى هذا الفصل عما اتبعناه عند تحليل هيكل الانتاج الصناعى فى مصر فى الفصل السابق حيث لم نجد البيانات الكافية عن قيم الانتاج الصناعى فى السودان ومن ثم فسوف يرتكز التحليل على التحليل الكمى لاهم القطاعات والمنتجات الصناعية على ان نجمل اهم النتائج من هذا التحليل فى نهاية الفصل .

ومن الجدير بالذكر ان نوضح ان مساهمة الصناعة التحويلية فى هيكل الاقتصاد القومى السودانى محدودة للغاية حيث بلغت مساهمتها فى تحقيق الناتج المحلى نحو ٦٪ فقط عام ١٩٦٥ ازدادت الى نحو ١٠٪ عام ١٩٧٠ ولكنها عادت الى الانخفاض مرة اخرى لتبلغ حوالى ٨ر٨٪ فقط عام ١٩٨٢/٨١ [(١)] وهذا يعكس ضآلة الدور الذى تلعبه الصناعة فى الاقتصاد القومى السودانى على الرغم من شبه الاجماع للمخططين وخبراء التنمية على حتمية التصنيع كعامل رئيسى فى تحقيق التنمية وعلى الرغم من توافر المقومات الاساسية لقيام صناعة متقدمة فى السودان .

---

(١) معهد التخطيط القومى ، مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية " التقارير القطرية" الجزء الرابع اكتوبر ١٩٧٩ ، جمهورية السودان وزارة الصناعة " استراتيجية التنمية الصناعية فى السودان والتعاون الصناعى العربى " مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية — بغداد ١٢—١٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

١٠٣ المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ :

تعتمد هذه الصناعات على الانتاج الزراعى بقدر كبير لتزويدها بالمواد الخام الاساسية الضرورية لها ، واهم الصناعات الغذائية القائمة فى السودان : صناعة الطحن لانتاج الدقيق وملحقاته ، منتجات الالبان ، تعليب الخضروات والفواكه ، السكر ، الزيوت النباتية ، المشروبات الغازية ، السجاير .

ويوضح تطور هيكل الانتاج الكمى لهذه الصناعات ظاهرة غريبة يكمن وراءها العديد من المشاكل التى تواجهها هذه الصناعة ، ذلك أن حجم الانتاج متذبذب فى كل هذه الصناعات تقريبا ويميل فى كثير من الاحيان الى التناقص .

تعتبر صناعة السكر اهم الصناعات الغذائية سواء من حيث الطاقات المتاحة او الانتاج الفعلى او احتمالات المستقبل ولقد بدأت صناعة السكر فى السودان فى عام ١٩٦٢ بانشاء مزرعة ومصنع الجنيد ويبلغ عدد المصانع عام ١٩٨١ خمسة مصانع اربعة منها تابعة للقطاع العام . وتقدر الطاقة الانتاجية لمصانع القطاع العام ب ٣٧٠ الف طن سكر بينما تقدر الطاقة الانتاجية لمصنع القطاع الخاص ب ٣٣٠ الف طن سكر ، اى ان اجمالى الطاقات الانتاجية المتاحة حوالى ٧٠٠ الف طن سكر سنويا اعتبارا من عام ١٩٨١ ، ومع هذا فان الانتاج الفعلى من السكر فى السودان عامى ٨٢/٨١ ، ٨٣/٨٢ قد بلغ حوالى ٢٣٩ الف طن ، ٣١٥ الف طن فقط او ما يعادل حوالى ٣٤٪ ، ٤٥٪ فقط من الطاقات الانتاجية المتاحة .

ولقد بلغ انتاج السكر فى السودان عام ٧٤/ ١٩٧٥ حوالى ١٢٩ الف طن مترى وظل الانتاج يتذبذب بين الزيادة والنقصان ما بين ١١٤ الف طن عام ٧٥/ ١٩٧٦ و ١٣٠ الف طن عام ٧٩/ ١٩٨٠ ، واعتبارا من عام ٨٠/ ٨١ بدأ الانتاج فى التزايد المستمر حيث بلغ ٢٠٨ الف طن ، ٢٣٩ الف طن ، ٣١٥ الف طن للسنوات ٨٠/ ٨١ ، ٨١/ ٨٢ ، ٨٢/ ١٩٨٣ أى ان كمية الانتاج قد ازدادت الى ١٦٠٪ ، ١٨٥٪ ، ٢٤٤٪ عما كانت عليه عام ٧٤/ ٧٥ .

وتضع السودان آمالا عريضة على تنمية صناعة السكر بها ليس فقط من اجل الاكتفاء الذاتى ولكن من اجل التصدير الى الدول العربية المجاورة حيث يجرى انشاء مصانع اخرى جديدة واستكمال طاقات المشروعات القائمة .

اما صناعة منتجات الالبان فتعتبر من أحدث الصناعات الغذائية رغم الثروة الحيوانية التى يمتلكها السودان ، ولهذا فقد انشئ احد مصانع منتجات الالبان بطاقة كبيرة نسبيا منذ البداية حيث تقدر بنحو ٥٠ طن من اللبن فى اليوم لثلاث ورديات لانتاج اللبن المجفف والزبد والجبن والسمن غير ان هذه الصناعة بدأت تواجه مشاكل عديدة ربما ترجع فى اغلبها الى اختيار موقع المشروع وينعكس ذلك على حجم الانتاج الهزيل اذا قورن بالطاقة الانتاجية المتاحة فقد بلغت كمية منتجات الالبان حوالى ١٠٥ طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ انخفضت الى حوالى ٤٦ طن فى العام التالى مباشرة ثم عادت فارتفعت الى حوالى ١٥٥ طن فى العام الذى تلاه ثم انخفضت مرة اخرى الى ادنى حد لها عام ٧٧/ ١٩٧٨ حيث بلغت نحو ١٣ طن فقط ، اى ان كمية الانتاج فى هذه الصناعة قد تراوحت ما بين ١٢٪ عام ٧٧/ ١٩٧٨ ، ١٤٨٪ عام ٧٦/ ١٩٧٧ باعتبار ان كمية الانتاج لعام ٧٤/ ١٩٧٥ تمثل ١٠٠٪ باعتبارها سنة الاساس للتحليل وهذا يعكس التفاوت الشديد جدا فى استخدام وتشغيل الطاقة الانتاجية بكل عناصرها وما يترتب على ذلك من مشاكل أقتصادية جمة ، فكمية الانتاج بلغت فى عام ٧٦/ ١٩٧٧ نحو اثنى عشر ضعفا لكمية الانتاج عام ٧٧/ ١٩٧٨ .

وتعتبر صناعة الزيوت اقدم من غيرها من الصناعات الغذائية الاساسية الاخرى حيث تأسس أحد المصانع الحديثة نسبيا منذ عام ١٩٣٥ ثم توالى انشاء عدة مصانع اخرى تباعا ، ويضم القطاع العام منذ عام ١٩٨٢ ثلاث وحدات انتاجية فقط بينما هناك عدد كبير من الوحدات المملوكة للقطاع الخاص . ولقد نجح السودان فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية بل وامكن الدخول فى مجال التصدير ، ومع هذا فانتاج الزيت متذبذب من عام لاخر حيث تراوح الانتاج خلال السنوات ٧٤ـ٧٥ / ٨٢ـ١٩٨٣ ما بين ٨٢ الف طن مترى عام ٧٩/ ٨٠ ،

٥١ الف طن مترى عام ٨٢/ ١٩٨٣ بينما بلغ نحو ٦٤ الف طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ اى انه قد تراوح ما بين ١٢٨ ٪ عام ٧٩/ ٨٠ ، ٨٠٪ عام ٨٢/ ١٩٨٣ عما كان عليه عام ٧٤/ ٧٥ .

أما انتاج الدقيق وملحقاته فقد تزايد من ٢٢٧ الف طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ حتى بلغ ٢٨٢ الف طن مترى عام ٧٧/ ١٩٧٨ اى انه ازداد الى حوالى ١٢٤٪ خلال تلك الفترة ولكنه عاد الى التناقص المستمر حتى بلغ حوالى ٢١٢ الف طن مترى او نحو ٩٣٪ فقط عام ٨٢/ ١٩٨٣ عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ .

أما صناعتى المشروبات الغازية ومعلبات الخضروات والفواكه فقد اتجه الانتاج منها الى التزايد المستمر خلال الفترة موضع الدراسة حيث ازداد الانتاج من حوالى ٧٣ مليون زجاجة عام ٧٤/ ١٩٧٥ الى نحو ١٣٠ مليون زجاجة عام ٨١/ ١٩٨٢ اى أن كمية الانتاج قد ازدادت الى حوالى ١٧٨٪ خلال تلك الفترة . وكذلك ازداد انتاج معلبات الخضر والفواكه من ١٢ مليون علبة الى نحو ٢٨ مليون علبة عام ٨٠/ ١٩٨١ أى أن الانتاج قد ازداد الى نحو ٢٣٣ ٪ خلال تلك الفترة . ومع هذا فان هناك طاقات ضخمة معطلة فى مجال انتاج معلبات الخضر والفواكه بسبب المشاكل العديده التى تواجهها هذه الصناعة وفى مقدمتها عدم توافر المواد الخام الضرورية لها .

أما انتاج السجاير فقد بلغ أعلى قدر له عام ٧٨/ ١٩٧٩ حيث بلغ حوالى ١١١٥ الف كيلو جرام بينما لم يتجاوز ٥١٤ الف فى ٧٤/ ٧٥ أى أن الانتاج قد ازداد الى حوالى ٢١٧٪ ما بين العامين المذكورين ولكنه عاد الى التناقص المستمر حتى بلغ ٧٣٦ الف كيلو جرام عام ٨٢/ ١٩٨٣ أو ما يعادل فقط حوالى ١٤٣٪ مما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ . ولقد كانت السودان تنتج قدرا من الخمور والبيره غير انه والحمد لله توقف ذلك الانتاج بعد تطبيق احكام الشريعة الاسلامية مما سيكون له آثاره الكبيره على زيادة الانتاجية الاقتصادية بوجه عام فى مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية .

٢-٢-٣ صناعة الغزل والنسيج :

تعتبر صناعة الغزل والنسيج أيضا من الصناعات التى تعتمد بقدر كبير على الانتاج الزراعى للحصول على المواد الخام اللازمة لها ، وتستند صناعة الغزل والنسيج فى السودان أساسا على ما ينتج من القطن . والهدف الاساسى من وراء اقامة صناعة الغزل والنسيج فى السودان هو العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى من المنسوجات والملابس وذلك بتصنيع الاقطان السودانية ولذا فقد استهدفت خطط التنمية الاقتصادية تصنيع نصف محصول القطن أى ما يقدر بنحو ١٠٠ الف طن عام ١٩٧٢ على أن يلى ذلك فى مراحل تالية التصنيع بغرض التصدير فى شكل خيوط غزل ثم منسوجات ثم ملابس جاهزة . ولقد تحقق بالفعل خلال السنوات العشر الاخيرة زيادة فى عدد المصانع والطاقات الانتاجية المتاحة حيث بلغ عدد المغازل العاملة فى نهاية عام ١٩٨٢ حوالى ٢٨١ الف مغزل ، كما بلغ عدد الانوال حوالى ٨ آلاف نول ، كما ستتضاعف هذه الطاقات بدخول المصانع التى لاتزال تحت الانشاء الى مرحلة الانتاج ، وتقدر طاقات المغازل الانتاجية بحوالى ٦٥ الف طن غزل كما تقدر طاقات انوال النسيج بنحو ٣٢٥ مليون متر فى السنة (١) .

ومع هذا فان الأحصاءات الفعلية للانتاج لا تعكس هذه الامكانيات وعلى الرغم من قلة البيانات المتاحة فان الارقام الفعلية المتاحة عن الانتاج تمثل قدرا ضئيلا من هذه الطاقات ، فانتاج الغزل تراوح ما بين ٩ الى ١١ الف طن مترى فقط خلال السنوات ٧٧/١٩٧٨ - ٨١/١٩٨٢ أو ما يتراوح بين ١٤٪ الى ١٧٪ فقط من الطاقات الانتاجية المتاحة المقدرة . كذلك فان انتاج المنسوجات قد بلغ نحو ١٢٠ مليون متر فقط عام ٧٤/١٩٧٥ واستمر فى التزايد حتى بلغ أعلى قدر له ١٨٠ مليون متر عام ٧٨/١٩٧٩ ومع هذا فلم يتجاوز ٥٥٪ من الطاقات المتاحة ، بل لقد عاد الانتاج الى التناقص التدريجى فى العامين التاليين ليبلغ ١٦١ مليون ،

---

(١) هدى حسين " الصناعة فى السودان " المؤتمر الاقتصادى القومى الاول - مجلد نشأة الصناعة وقوانين الاستثمار ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ص ١٥/١٧ .

٦٣ مليون متر عامى ٧٩/٨٠ ، ١٩٨١/٨٠ ، أى ما يمثل نحو ٥٣٪ فقط فى العام الاخير عما كان عليه الانتاج عام ٧٤/١٩٧٥ ، وما يقل عن ٢٠٪ من الطاقة المتاحة .

٣.٣. الجلود والمنتجات الجلدية :

تعتبر دباغة الجلود من الصناعات العريقة فى السودان والاكثر انتشارا فى مختلف انحاء البلاد ، وتوجد بالسودان أربع مدابغ حديثة ثلاثة منها مملوكة للقطاع العام ملكية كاملة أما الرابعة فيمتلك القطاع الخاص ٢٥٪ منها والباقى مملوك للقطاع العام ، وتقدر الطاقات الانتاجية لهذه المدابغ مجتمعة نحو ٨٧٠ الف جلد ضأن وماعز ، ٦٠٠ الف جلد بقرى [1] ، ويتم انتاج عدة انواع من الجلود المدبوغة ، ولقد بلغ انتاج الجلود العادية المدبوغة عام ٧٥/١٩٧٦ نحو ٢ر٩ مليون قدم مكعب ازداد فى العام التالى الى ٤ر١ مليون قدم مكعب اى انه قد ازداد الى نحو ١٤١٪ عما كان عليه عام ٧٥/١٩٧٦ ، ولكنه عاد الى الانخفاض الى حوالى ٢ر٩ مليون قدم مكعب اى انخفض الى حوالى ٩٨٪ عما كان عليه عام ٧٥/٧٦ ثم ازداد الى ٣ر٥ مليون قدم مكعب ، ٣ر١ مليون قدم مكعب عامى ٧٨/٧٩ و ٧٩/١٩٨٠ اى ما يعادل نحو ١٢٠٪ ، ١٠٥٪ عما كان عليه عام ٧٤/١٩٧٥ . أما انتاج جلود النعال فقد بلغ حوالى ١٣٧ الف كيلو جرام عام ٧٤/٧٥ زاد الى حوالى ١٧٩ الف كيلو جرام ، ١٥٠ الف كيلو جرام اى انه قد ازداد الى نحو ١٣١٪ ، ١١٠٪ خلال العامين المذكورين عما كان عليه عام ٧٤/١٩٧٥ . ولكنه عاد الى الانخفاض خلال العامين التاليين الى ١٣٤ الف كيلو جرام ، ٨٧ الف كيلو جرام او ما يعادل نحو ٩٨٪ ، ٦٤٪ عما كان عليه عام ٧٤/١٩٧٥ . أما انتاج الانواع الاخرى من الجلود شبه المصنعة والكروم والجلود بقشرة والمحنطة والزواحف وغيرها فقد ازداد من عام لاخر خلال الفترة موضع الدراسة زيادة ملموسة .

اما انتاج الاحذية فقد تناقص تناقصا ملموسا ما بين عامى ٧٤/٧٥ و ٨٢/٨٣ حيث بلغ

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ .

الانتاج عام ٧٤/ ٧٥ حوالى ١٣ مليون زوج زادت الى ١٤ مليون فى العام التالى ولكنها انخفضت الى ١٢ مليون فقط فى العام الذى تلاه ثم استقر الانتاج عند ١٣ مليون فى العامين التاليين ثم انخفض الى ٩ مليون زوج فقط عامى ٧٩/ ٨٠ ـ ٨٠/ ٨١ ثم انخفض بعد ذلك الى ٨ مليون زوج عام ٨٢/ ١٩٨٣ ، أى ان انتاج الاحذية قد انخفض الى نحو ٦٩٪ ، ٦٩٪ ، ٧٧٪ ، ٧٢٪ للسنوات الاربع ٧٩/ ٨٠ ـ ٨٢/ ٨٣ عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ . ويمكن أن نخلص من ذلك الى ان هذه الصناعة تواجه مشاكل عديدة تتجه بها نحو الاضمحلال .

٤- المنتجات البترولية والكيماوية :

لم يكتب للسودان بعد ان تكون احدى الدول المنتجة للبترول ومن ثم تعتمد اساسا على استيراد البترول الخام ومنتجاته من الدول الاخرى ، وتتم عمليات التكرير للبترول الخام المستورد. ولقد بلغ انتاج كل من البنزين والغاز وزيت الوقود حوالى ٨٦٣ الف طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ ثم ازداد الى حوالى ٨٨٢ الف طن مترى فى العام التالى . ولكنه عاد بعد ذلك الى التناقص المستمر التدريجى عام بعد عام حتى بلغ حوالى ٧٦٥ الف طن مترى عام ٨١/١٩٨٢ اى انه قد انخفض الى نحو ٨٧٪ عام ٨١/ ١٩٨٢ عما كان عليه عام ٧٥/ ١٩٧٦ ، وبالتأكيد فان انخفاض حجم المنتج من الطاقة له اثره على كل القطاعات الصناعية الاخرى . ومن الملاحظ ان انتاج البنزين قد تزايد بالتدريج من ١٠٧ الف طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ الى نحو ١٥٠ الف طن مترى عام ٧٨/ ١٩٧٩ ولكنه عاد الى التناقص حتى بلغ عام ٨١/ ١٩٨٢ الى نحو ١٢٠ الف طن مترى وايضا زيت الوقود بعد ان ازداد الانتاج منه قليلا خلال السنوات الثلاث الاولى عاد الى الانخفاض بشكل كبير حتى انخفض من ٤٤٣ الف طن عام ٧٤/ ١٩٧٥ حتى بلغ ١٦٠ الف طن عام ٨٠/ ٨١ والى ١٧٤ الف طن عام ٨١/ ١٩٨٢ اى انخفض الى ٣٦٪ و ٣٩٪ للعامين المذكورين عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ . أما انتاج الغاز فعلى الرغم من تناقصه القليل خلال السنوات الاربع ٧٦/ ٧٧ ـ ٧٩/ ٨٠ الى ما بين ٩٠٪ ـ ٩٣٪ عما كان عليه عام ٧٤/ ٧٥ فانه عاد الى التزايد الكبير ليبلغ نحو ١٥٢٪ ، ١٥١٪ عامى

٨٠/٨١ ـ ١٩٨٢/٨١ عما كان عليه فى عام ٧٤/ ١٩٧٥ ٠

اما الصناعات الكيماوية فقد تركزت فى مجموعة من المنتجات اهمها الصابون ، البطاريات الجافة والكبريت وحديثا الاطارات بالاضافة الى صناعة البلاستيك التى بدأت فى الفترة الاخيرة حيث منحت وزارة الصناعة عدة تراخيص لعدد من المستثمرين واقيمت عدة مصانع بدأ انتاجها فى الظهور بالفعل وان كانت هذه الصناعة تواجه نفس المشاكل التى تواجهها الصناعة بصفة عامة فى السودان ٠

بلغ انتاج الصابون نحو ٣٢ الف طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ واخذ فى التزايد المتذبذب خلال السنوات الخمس التالية حتى بلغ نحو ٥٥ الف طن فى كل من عامى ٧٩/ ٨٠ ـ ٨٠/ ٨١ أى انه قد ازداد الى نحو ١٤٩٪ عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ ولكنه عاد للانخفاض مرة اخرى الى ٥٢ الف طن ثم ٤٧ الف طن عامى ٨١/ ٨٢ ـ ٨٢/ ١٩٨٣ او ما يعادل نحو ١٢٧٪ عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ ٠

اما انتاج البطاريات الجافة فقد بلغ ٢٤ مليون وحدة عام ٧٥/ ١٩٧٦ واتجه الى التزايد المستمر عام بعد عام حتى بلغ اقصى قدر من الانتاج ٩٠ مليون وحدة عام ٧٩/ ١٩٨٠ أو ما يعادل حوالى اربعة اضعاف ما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ ولكنه عاد كغيره من الكثير من الصناعات الى الانخفاض حيث انخفض الى ٨١ مليون وحدة ثم ٦١ مليون وحده عامى ٨٠/ ٨١، ١٩٨٢/٨١ او ما يعادل نحو ٣٣٨٪ ، ٢٥٤٪ مما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ ٠

أنشئ بالسودان فى السنوات الاخيرة مصنع للاطارات بواسطة القطاع الخاص بامتياز من احدى الشركات العالمية وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من استهلاك الاطارات بالاضافة الى امكانية التصدير مستقبلا ، وتقدر الطاقة الانتاجية لهذا المصنع بحوالى ١٢٠ الف اطار خارجى و ٢٤٠ الف اطار داخلى ، ومع هذا فان بيانات الانتاج الفعلى تدل على أن المشروع قد حقق معدلات انتاج اعلى من الطاقة التقديرية فى أولى سنوات التشغيل حيث بلغ الانتاج

نحو ٣٩٥ الف وحده او ما يعادل نحو ١١٠٪ من الطاقة المقدره ، ولكن الانتاج انخفض فى العام التالى الى نحو ٣٥٢ الف وحده او ما يعادل نحو ٩٨٪ من الطاقة المقدرة .

٥. المنتجات التعدينية غير المعدنية (عدا البترول) :

اهم هذه الصناعات فى السودان هى صناعة الاسمنت ولكن مما يؤسف له تدهور كمية الانتاج من الاسمنت خلال السنوات موضع الدراسة فبينما بلغ الانتاج نحو ٢١٨ الف طن مترى عام ٧٤/ ١٩٧٥ بدأ فى الانخفاض المتذبذب دون هذا القدر حتى بلغ ادنى حد له ١٤١ الف طن عام ٧٧/ ١٩٧٨ اى انه قد انخفض الى نحو ٦٥٪ عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ ثم ازداد فى العامين التاليين الى نحو ١٨٥ الف طن ، ١٧٣ الف طن ولكنه عاد الى الانخفاض عام ٨٠/ ٨١ الى حوالى ١٥٠ الف طن فقط أو ما يعادل ٦٩٪ فقط عما كان عليه عام ٧٤/ ٧٥ ثم عاد الانتاج الى التزايد فى العامين التاليين حيث بلغت كمية الانتاج نحو ١٧٠ الف طن ١٨٣ الف طن فقط عامى ٨١/ ٨٢ ، ٨٢/ ١٩٨٣ او ما يعادل نحو ٧٨٪ ، ٨٤٪ مما كان عليه الانتاج عام ٧٤/ ١٩٧٥ .

اما الصناعة الثانية الهامة ضمن الصناعات التعدينية غير المعدنية فهى صناعة الاجر والفسيفساء وهى واحدة من الصناعات القليلة جدا التى لم تشهد تذبذبا فى الانتاج ولم تتجه نحو التناقص ولكنها اخذت فى التزايد خلال الفترة موضع الدراسة فقد بلغت كمية الانتاج نحو ١٩٠ الف متر مربع عام ٧٤/ ١٩٧٥ اخذت فى التزايد التدريجى المستمر حتى بلغت ٥٥١ الف متر مربع عام ٨٠/ ١٩٨١ اى انها قد تضاعفت حوالى ثلاث مرات عما كانت عليه عام ٧٤/ ٧٥ ثم تضاعف الانتاج فى عام ٨١/ ٨٢ عما كان عليه عام ٨٠/ ١٩٨١ حيث بلغ نحو ١,١ مليون متر مربع او ما يعادل نحو ٦ اضعاف كمية الانتاج عام ٧٤/ ١٩٧٥ . أما المنتجات الزجاجية فقد تراوح انتاجها ما بين ٩ الاف طن مترى و ٤ آلاف طن مترى خلال السنوات ٧٤/ ٧٥ـ٧٨/ ١٩٧٩ مع الاتجاه نحو الانخفاض المتذبذب فى حجم الانتاج عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ حيث

انخفض الانتاج الى ادنى حد له عام ٧٦/ ١٩٧٧ وهو حوالى ٤ آلاف طن مترى أو ما يعادل ٥٠٪ من كمية الانتاج عام ٧٤/ ١٩٧٥ .

٦-٣ الالات والمنتجات المعدنية :

أنشئ بالسودان مسبك لصب المعادن يعتبر نواة نحو قيام صناعات هندسية فى المستقبل ، وقد ساهمت كل من منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة " اليونيدو " وحكومة يوغسلافيا فى اقامة هذا المسبك ، ويعتمد هذا المسبك فى الوقت الحاضر على خردة النحاس والحديد وتقدر طاقته الانتاجية من المسبوكات المختلفة بنحو ١٥٠٠ طن .

وقد بلغت كمية الانتاج من قضبان الصلب الملفوفة نحو ٨ آلاف طن مترى عام ٧٥/ ١٩٧٦ زادت الى ١٥ الف طن ، ١٣ الف طن فى العامين التاليين اى ان الانتاج قد ازداد الى ١٨٨٪ ، ١٦٣٪ عما كان عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ . كما بلغ انتاج انابيب الصلب فى كل من عامى ٧٤/ ٧٥ ـ ٧٥/ ١٩٧٦ حوالى الفى طن مترى زادت الى ٣ آلاف طن مترى عام ٧٦/ ٧٧ أو ما يعادل نحو ١٥٠٪ عما كانت عليه عام ٧٤/ ١٩٧٥ .

ويوضح الجدول رقم (١٤) هيكل الانتاج الصناعى لاهم المنتجات الصناعية بالسودان وفق وحدة الانتاج الموضحة امام كل منها وذلك عن السنوات ٧٤/ ٧٥ ـ ٨٢/ ١٩٨٣ . كما يوضح الجدول رقم (١٥) التطور النسبى لكل منتج من هذه المنتجات عن نفس الفترة .

جدول رقم (١٤)

هيكل الانتاج الصناعي لاهم المنتجات الصناعية بالســـــودان

المنتجـــــات	الوحدة	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ :										
الدقيق وملحقاته	الف طن متري	٢٢٧	٢٤٤	٢٧٣	٢٨٢	٢٧٧	٢٥٠	٢٤٤	٢٦٣	٢١٢
منتجات الالبان	طن متري	١٠٥	٤٦	١٥٥	١٣	١١٠	١١٦	—	—	—
معلبات خضروات وفواكه	مليون علبة	١٢	١٨	١٢	١٣	١٥	١٨	٢٨	—	—
السكر	الف طن متري	١٢٩	١١٤	١٣٩	١٣٨	١٢٠	١٣٠	٢٠٨	٢٣٩	٣١٥
النبيت	" "	٦٤	٧٨	٧٠	٧٣	٧٣	٨٢	٦٧	٧٧	٥١
المشروبات الغازية	مليون زجاجة	٧٣	٧٢	٦٩	٧٣	٩١	١٠١	١٤٨	١٣٠	—
السجاير	الف كيلو جرام	٥١٤	٨٩٥	٧٢٨	٨٢٠	١١١٥	١٠٦٥	١٠٣٤	٧٥٩	٧٣٦
الغـــزل والنسيج :										
النسوجات	مليون متر	١٢٠	١٢٧	١٣١	١٣٣	١٨٠	١٦١	٦٣	—	—
الغـــزل	الف طن متري	—	—	—	١٠	١١	١١	٩	١١	—
الجلود والمنتجات الجلدية :										
جلود عادية	الف قدم مكعب	—	٢٩٢٩	٤١٣٥	٢٨٥٨	٣٥٠٠	٣٠٧٧	—	—	—
جلود نعال	الف كيلو جرام	—	١٣٧	١٧٩	١٥٠	١٣٤	٨٧	—	—	—
جلود شه مصنعه ومشعرة وكروم	الف قدم مكعب	—	١٥٥	١٩٦	١٣٢	١٨٤٢	٢٠٣٠	—	—	—
جلود محظة وزواحف وسيدى	الف تطعة	—	١٧٢	٢١٢	٢٥٨	٢٩٣	٢٥١	—	—	—
احذيـــة	مليون زوج	١٣	١٤	١٢	١٣	١٣	٩	٩	١٠	٨
المنتجات البترولية والكيماوية :										
الصابون (حمام وغسيل)	القنطار متري	٣٧	٤٣	٥٠	٤٨	٤٥	٥٥	٥٥	٥٢	٤٧
البطاريات الجافة	مليون وحدة	—	٢٤	٣١	٣٩	٣٦	٩٠	٨١	٦١	—
الكبريت	" "	٥	٦	٧	٧	—	—	—	—	—
البنزين	الف طن متري	١٠٧	١١٧	١١٧	١٤٤	١٥٠	١٣٧	١٣٦	١٢٠	—
الغاز	" "	٣١٣	٣١٥	٢٨٤	٢٨٢	٢٩٠	٢٨٥	٤٧٥	٤٧١	—
زيت الوقود	" "	٤٤٣	٤٥٠	٤٦٠	٤٤٩	٣٩٨	٣٧٢	١٦٠	١٧٤	—
الاطـــارات	الف وحدة	—	—	—	—	—	—	٣٩٥	٣٥٢	—
المنتجات التعدينية غير المعدنية (عدا البترول)										
الاسمنت	الف طن متري	٢١٨	١٧٦	١٧٧	١٤١	١٨٥	١٧٣	١٥٠	١٧٠	١٨٣
منتجات زجاجية	" "	٨	٩	٤	٧	٦	—	—	—	—
الآجر والقيشاني	الف متر مربع	١٩٠	٢٢٠	٢٣١	٢٢٥	٢٩٣	٤٩١	٥٥١	١١١٢	—
الآلات والمنتجات المعدنية :										
قضبان صلب ملفونة	الف طن متري	—	٨	١٥	١٢	—	—	—	—	—
انابيب صلب	" "	—	٢	٢	٣	—	—	—	—	—
معدات كهربائية	الف وحدة	—	—	—	—	١٧	٢٩	—	—	—

المصدر:

تم اعداد البيانات السالفة من عدة مصادر مختلفة مع ترجيح البيان المكرر في اكثر من مصدر • في حالة وجود اختلاف في البيانات وهذه المصادر هي :
البحر الاقتصادي القومي الاول "مجلد نشأة الصناعة وقوانين الاستثمار" الخرطوم ديسمبر ١٩٨٢ • نشرات مصلحة الضرائب • مؤسسة الانتاج الصناعي •
مجلدات خطط واستراتيجيات التنمية في السودان •

W.B. Report No.45289 SU. pricing Policies and structural balances Vol, Nov. 1983

جدول رقم (١٥)

تطور هيكل الانتاج الصناعى لاهم المنتجات الصناعية بالسودان

المنتجـــــات	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
المنتجات الغذائية المشروبات والتبغ:									
الدقيق وملحقاته	١٠٠	١٠٨	١٢٠	١٢٤	١٢٢	١١٠	١٠٨	١١٦	٩٣
منتجات الالبان	١٠٠	٤٤	١٤٨	١٢	١٠٥	١١١	—	—	—
معلبات خضروات وفواكه	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٨	١٢٥	١٥٠	٢٣٣	—	—
السكر	١٠٠	٨٨	١٠٨	١٠٧	٩٣	١٠١	١٦١	١٨٥	٢٤٤
الزيوت النباتية	١٠٠	١٢٢	١٠٩	١١٤	١١٤	١٢٨	١٠٥	١٢٠	٨٠
المشروبات الغازية	١٠٠	٩٩	٩٥	١٠٠	١٢٥	١٣٨	٢٠٣	١٧٨	—
السجاير	١٠٠	١٧٤	١٤٢	١٦٠	٢١٧	٢٠٧	٢٠١	١٤٨	١٤٣
الغزل والنسج :									
المنسوجات	١٠٠	١٠٦	١٠٩	١١١	١٥٠	١٣٤	٥٣	—	—
الغزل	—	—	—	١٠٠	١١٠	١١٠	٩٠	١١٠	—
الجلود والمنتجات الجلدية :									
جلود عادية	—	١٠٠	١٤١	٩٨	١٢٠	١٠٥	—	—	—
جلود نعال	—	١٠٠	١٣١	١١٠	٩٨	٦٤	—	—	—
جلود شبه مصنعة وبقشرة وكروم	—	١٠٠	٨١	٨٥	١١٨٨	١٣١٠	—	—	—
جلود محنطة وزواحف وسويدى	—	١٠٠	١٢٣	١٥٠	١٣٠	١٤٦	—	—	—
أحذية	١٠٠	١٠٨	٩٢	١٠٠	١٠٠	٦٩	٦٩	٧٧	٦٢
المنتجات البترولية والكيماوية :									
الصابون (حمام وغسيل)	١٠٠	١١٦	١٣٥	١٣٠	١٢٢	١٤٩	١٤٩	١٤١	١٢٧
البطاريات الجافة	—	١٠٠	١٢٩	١٦٣	١٥٠	٣٧٥	٣٣٨	٢٥٤	—
الكبريت	١٠٠	١٢٠	١٤٠	١٤٠	—	—	—	—	—
البنزين	١٠٠	١٠٩	١١٩	١٣٥	١٤٠	١٢٨	١٢٧	١١٢	—
الغاز	١٠٠	١٠١	٩١	٩٠	٩٣	٩١	١٥٢	١٥٢	—
زيت وقود	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠١	٩٠	٨٤	٣٦	٣٩	—
الاطارات	—	—	—	—	—	—	١٠٠	٨٩	—
المنتجات التعدينية غير المعدنية (غير البترول) :									
الاسمنت	١٠٠	٨١	٨١	٦٥	٨٥	٧٩	٦٩	٧٨	٨٤
منتجات زجاجية	١٠٠	١١٣	٥٠	٨٨	٧٥	—	—	—	—
الآجر والصيفاء	١٠٠	١١٦	١٢٢	١١٨	١٥٤	٢٦٣	٢٩٠	٥٨٥	—
الالات والمنتجات المعدنية :									
قضبان صلب ملفوفة	—	١٠٠	١٨٨	١٦٣	—	—	—	—	—
انابيب صلب	—	١٠٠	١٠٠	١٥٠	—	—	—	—	—
معدات كهربائية	—	—	—	—	١٠٠	١٧١	—	—	—

نخلص من كل ما تقدم عن هيكل الانتاج الصناعى فى مصر والسودان الى أن اتخاذ اى قرار فى مجال التكامل الصناعى بين البلدين يحتاج فى البداية الى ضرورة توفير قدر معين من البيانات المبوبة والمعدة وفق نظام احصائى موحد يتيح للباحثين امكانية اجراء التحليل العلمى لها واستخلاص النتائج منها ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة بشأن التكامل الصناعى بين البلدين •

وتواجه الصناعة السودانية الكثير من المشاكل الادارية والفنية وغيرها أدت فى مجملها الى تعطل قدر كبير من الطاقات الانتاجية فى مختلف الصناعات وفى مجال التكامل يمكن ان تساهم الخبرات المصرية فى ايجاد الحلول المناسبة لمثل هذه المشاكل حيث واجهت الصناعة المصرية مثل هذه المشاكل فى مراحل نموها •

وفى ضوء البيانات المتاحة عن هيكل الانتاج الصناعى يمكننا ان نخلص الى أن كل من مصر والسودان تتمتع آمالا كبيرة حول تطوير صناعة الغزل وتنميتها ليس فقط لسد الاحتياجات المحلية وانما كذلك لاغراض التصدير خاصة وأن كلا الدولتين منتجتين لاقطان طويلة التيلة من الانواع الممتازة ، ومن ثم فان التكامل فى هذا المجال يجب أن يتجه الى التنسيق بين قطاعى الغزل والنسيج فى البلدين من حيث نوعيات الانتاج واسواق التصدير وغير ذلك •

أما فيما يتعلق بالصناعات الغذائية فكلا البلدين فى حاجة الى تحقيق المزيد من التطوير وزيادة الانتاج فى هذه الصناعات حيث ان معظم الانتاج من هذه الصناعات ضرورى للاستهلاك المحلى كالدقيق والزيوت ومنتجات الالبان والمشروبات الغازية وغيرها ، وتنحصر افاق التكامل فى هذه الصناعات فى تبادل الخبرات الفنية والادارية وغيرها ، وهناك بعض الصناعات المصرية التى يتم تصدير جانب منها ، كما وان انتاج السكر فى السودان يتوقع زيادته بقدر كبير يسمح بتحقيق فائض للتصدير فى الوقت الذى بدأت فيه زراعة القصب ومن ثم صناعة السكر فى مصر تواجه الكثير من المشاكل •

٤ ـ الصادرات والواردات الصناعية في مصر والسودان

٤ ـ الصادرات والواردات الصناعية
فى مصـر والسودان

١٠٤ مقدمـــة :

تؤكد نظريات التجارة الخارجية كما قدمها ريكاردو أو اهلن على المزايا الاقتصاديـة والاجتماعية وتحقيق الكفاية الانتاجية للموارد ٠

ومن يدرس نظرية ميـــل ومارشال للتجارة الخارجية يجد ان الدفاع عن التجـــارة الخارجية ليس على اساس تحقيق الكفاية الانتاجية فى تخصيص الموارد وهو مايمكن فهمـــة من النماذج التقليدية ولكن على اساس انها تساعد على التقدم الفنى والتعرف علـــى الفنون الانتاجية وانتقال المعلومات والتكنولوجيا ٠ ويؤكد مؤيدو هذه النظريات علـــى ماحققته كل من تايوان ودول شرق آسيا من معدلات عالية للنمـــو الاقتصادى من جـــراء اعمال دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بدول كالهنـــد والصين التى حققت معدلات متواضعه للنمو الاقتصادى نظرا لعدم الاهتمام بالدور الديناميكى لقطاع التجارة الخارجية فى الاسراع بعجلة التنمية الاقتصادية وتغيير البنيان الاقتصـــادى والاسراع بعملية التصنيع المحلى ٠

الا انه هناك من يعارض هذا المنهج التنموى ويرى التأكيد على الاستثمار المحلـــى المخصص للتقدم الفنى ودعم الجهود الذاتيـة التى تبذلها الشركات فى مجال البحوث والتنمية واعتباره اختيارا مناسبا فى هذا المجال بالنسبة للدول النامية ٠ الا اننا لانؤيد عمليـــة الانغلاق على الداخل ولكن محاولة استغلال مكاسب الاستثمار والتجارة من خلال برامـــج التكامل الصناعى الاقليمى او الدولى وذلك للتغلب على مشكلات النظام الاقتصادى العالمـى الحالى المتميز للدول الصناعية المتقدمة ٠

---

١ ـ على احمد نجيب : التخطيط الصناعى والاستغلال الوطنى ـ ورقة مقدمة فى سيمينار الثلاثـاء معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨٤ ٠

٢ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ الاقتصاد العالمى النظرية والواقع ـ المحلية الدولية للعلوم الاجتماعية العدد السادس والخمسون ـ يونيو / سبتمبر ١٩٨٤ ٠

ومن الجدير بالذكر ان التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية على وجه الخصوص تؤدى الى زيادة الطلب على الواردات اكثر من امكانيات الطاقة التصديرية فى الدول الناميـــة عموما والتى تتدرج تحتها كل من مصر والسودان ٠

واذا ما كان هناك خلل وعدم اتزان واضح فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى مصـر والسودان انما هو انعكاس للخلل الواضح فى ميزانية الدولة وبالتالى ارتفاع معدل الاصدار النقدى عن معدل نمو الدخل الحقيقى وعدم التوازن بين الاستثمار والاستهلاك ، والعرض والطلـــب على السلع الاستهلاكية واثره بالتالى على زيادة الاسعار والتضخم وعدم ملاءمة النظام الحالـــى للاسعار لمتطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الصناعى على وجه الخصـــوص وبالتالى لاصلاح هذا الخلل يجب بداية الاهتمام بقضية الانتاج والاستثمار وتحديد هيكلة المناسب لعلاج الخلل فى الميزان التجارى ككل أو / والميزان التجارى الصناعى ٠

وتقدم الدراسة الحالية تحليلا لبنود الصادرات والواردات الصناعية فى كل من مصـــر والسودان خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٢ وتوقعاتها المستقبلية ٠

وتهدف هذه الدراسة الى :ـ

١ ـ التعرف على التطور الذى حدث فى قطاع التجارة الخارجية مع اعطاء اهمية خاصة لتجـــارة المنتجات الصناعية فى كل من مصر والسودان ٠

٢ ـ محاولة وضع منهج مناسب لتخطيط هذا القطاع وذلك لعلاج الخلل فى الميزان التجـــارى اثناء عملية التخطيط مع تواجد العلاقة التجارية ودفعها بين مصر والسودان ٠

ولقد اعتمدنا فى هذه الدراسة على البيانات المنشورة سواء من اجهزة الاحصاء والتخطيط المحلية او المؤسسات الدولية فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ٠

ولقد استخدمنا المنهج التحليلى فى معالجة القضايا المطروحة مع استخدام ادوات التحليل المختلفة كالمرونات والمعاملات الفنية والارقام القياسية والارتباط وذلك حتى يمكن استخلاص النتائـــج وتحليلها ٠

٢٠٤ الصادرات والواردات الصناعية فى مصـــر :

١٠٢٠٤ تطور علاقة الصادرات بالواردات :

ارتفعت نسبة الصادرات والواردات بصفة عامة خلال العشرين عاما السابقة فى مصر سواء بالنسبة للفرد او بالنسبة للناتج القومى الاجمالى ٠

فلقد زادت قيمة الصادرات اكثر من ثمانية اضعاف خلال الفترة من ١٩٦٧ـ١٩٨٢ وذلك بالاسعار الجارية وهذا يعنى ان معدل النمو السنوى المركب خلال الفترة بلـــغ ١٤٪ فى المتوسط وترجع هذه الزيادة فى الصادرات الى زيادة الصادرات البترولية من الناحية الكمية نتيجة لزيادة الانتاج والقيمة نظرا لارتفاع اسعار البترول العالميـــة ومن ناحية اخرى نجد انخفاضا واضحا من الناحية الكمية فى الصادرات الزراعية نظـــرا لثبات الانتاج فى قطاع الزراعة وزيادة السكان والطلب المحلى على المنتجات الزراعية نظرا لارتفاع مستويات الدخول ٠

ومن ناحية اخرى نجد الثبات النسبى فى العلاقة بين الصادرات والناتج القومـــى الاجمالى والتى تراوحت بين ١ر٧٪ ـ ٥ر١٤٪ من الناتج القومى الاجمالى ٠ ومـــن الحقائق الهامة ايضا ان نسبة تغطية الواردات من الصادرات كانت تعادل ٧١٪ فـــى عام ١٩٦٧ ولكنها اصبحت تعادل ٣ر٣٠٪ فقط فى عام ١٩٨٢ ٠ كما وان الصـــادرات الزراعية كانت تعادل ١٢٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٦٧ ، الا انها اصبحـــت تعادل ١٪ فقط من اجمالى الواردات فى عام ١٩٨٢ ٠

ومن ناحية الواردات فقد ارتفعت الى اكثر من ٢٠ ضعفا خلال الفترة أى بلغ معدل النمو السنوى المركب ٢١٪ فى المتوسط ولقد ارتفع الميل المتوسط للواردات (نسبة الواردات للدخل) من ٨ر١٣٪ عام ١٩٦٧ الى ٣ر٣٥٪ فى عام ١٩٧٨ . ولقد كان الميل الحدى للاستيراد (التغير فى الواردات / التغير فى الدخل) سالب خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٦٩ ، ثم ارتفع الى ٣٠ر٠ فى عام ١٩٧٠ ثم الى مايزيد عن الواحد الصحيح عام ١٩٧٣ ، ١٩٨١ .

ويوضح الجدول رقم (١٦) تطور علاقة الصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى فى مصر فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢ .

مع ملاحظة ان بيانات الواردات والصادرات فى هذا الجدول لاتتوافق مع بيانات الصادرات والواردات فى الجدولين رقم (١٧) ، (٢٢) حيث ان الواردات والصادرات فى الجدول رقم (١٦) تشمل على قيمة الواردات والصادرات غير السلعية اما فى الجدول رقم (١٧) والجدول رقم (٢٢) يبين الواردات والصادرات السلعية فقط .

٤-٢-٢ ـ <u>هيكل الصادرات والواردات :</u>

فى بداية الستينات احتلت صادرات المواد الخام واهمها القطن المكانة الاولى فى هيكل الصادرات ونظرا للتحول الصناعى فى مصر منذ بداية الستينات فقد أدى الى تغيير هيكل الصادرات المصرية . والجدول رقم (١٧) يوضح معدل نمو الصادرات وكذلك الاهمية النسبية لبنود الصادرات فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٠ .

جـــدول رقم (١٦)

تطور علاقة الصادرات والواردات بالناتج القومي الاجمالي في مصر في الفترة

مـــن ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤

(القيمة بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

السنة	قيمة الصادرات الكلية		قيمة الصادرات غير زراعية		قيمة الواردات الكلية		الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق	معدل التبادل (نسبة الصادرات للواردات ٪)	معدل التبادل نسبة الصادرات غير زراعية للواردات ٪	نسبة الصادرات للناتج القومي الاجمالي ٪	الميل الحدي للواردات	نسبة الواردات للناتج الاجمالي
	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي						
١٩٦٧	٢٤٦ر١	١٠٠	٢٠٤ر١	١٠٠	٣٤٤ر٢	١٠٠	٢٥٠٠ر٣	٧١	٥٩	٩ر٨	ـ٠ر٦٥	١٣ر٨
١٩٦٨	٣٧٠ر٣	١١٠	٣١٩ر٢	١٥٦	٢٨٩ر٢	٨١	٢٥٨١ر٣	١٢٨	١١٠	١٤ر٣	ـ٠ر٠٦	١١ر٣
١٩٦٩	٣٢٤	١٣٢	٢٥٢	١٢٣	٢٧٧ر٣	٨٠	٢٧٩٣ر١	١١٦	٩٠	١١ر١	٠ر٣٠	٩ر١
١٩٧٠	٣٣١ر٣	١٣٥	٢٦٣ر٢	١٢٩	٣٤٩ر٠	٩٩	٣٠٠٦ر١	٩٧	٧٧	٧ر٧	٠ر٣٧	١١ر١
١٩٧١	٢١٣ر٣	١٣٩	٢٩٣ر٢	١٤١	٠ر٤٠٠	١١٦	٣١٨٠ر١	٨٦	٧٣	١٠ر٨	ـ٠ر٠٥	١٢ر١
١٩٧٢	٣٥٩ر٨	١١٦	٣١٠ر٨	١٥٢	٣٩٠ر٨	١١٣	٣٣٤٠ر١	٩٢	٧٩	١٠ر١	ـ٠ر١٢	١١ر١
١٩٧٣	١١٤ر٣	١٨٠	٣٧٨ر٢	١٨٨	٣٦١ر١	١٠٥	٣٦٢٥ر٥	١٢٣	١٠٤	١٢ر٣	١ر٢٢	١٠ر٠
١٩٧٤	٩٤١	٢١٠	٥١٣	٢٥٥	٩٢٠ر١	٢٦٧	٤٠٨٥ر٠	٦٤	٥٥	١٤ر٥	٠ر٩٩	٢٢ر٥
١٩٧٥	٥١٨ر٢	٢٢٢	٤٩١ر٢	٢٤١	١٥٣٩ر١	٤٤٧	٤٧١٣ر٠	٣٦	٣١	١١ر٦	ـ٠ر٠٥	٣٢ر٧
١٩٧٦	٥٠٥ر٥	٢٤٢	٤٩٨ر٥	٢٣٩	١١٨٩ر٩	٣٣٤	٥٦٧١ر٠	٤٠	٣٢	١٠ر٥	٠ر١٩	٢٦ر٣
١٩٧٧	٧٧٩ر٣	٣١٧	٦٥١ر٣	٣٢٣	١٨٨٤ر٠	٥١٨	٧٧٥٨ر٠	٤١	٣٤	١٠ر٠	٠ر٩٩	٢٤ر٣
١٩٧٨	٦٤٩	٢٦٣	٥٥٨	٢٧٣	٣٩١٢ر٠	٩٣٣	٩٠٨٩ر٠	٢٤	١٧	٧ر١	ـ٠ر١٦	٣٥ر٣
١٩٧٩	٣٧٨	٥٢٣	٦١١٥ر٠	٥٤٦	٢٦٣٢ر٠	٧٦٤	١٢٦١٠ر٢	٤٨	١٥	١٠ر٢	٠ر٢٧	٢٠ر١
١٩٨٠	٣٤٤ر٩	٩٧٣	٣٥٥ر٠	١١٠	٤١٠٢ر١	١١٩٢	١٨٠٤١ر٢	٥٨	٥١	١٣ر٣	١ر٠	٢٢ر٧
١٩٨١	٣١٧ر٢	١٠١	٨٤١ر٢	٢٠١	٦٢٨ر٨	١٨٠٩	٢٠٧٢٦ر٨	٣٠	٢٩	٩ر٦		٣٠ر١
١٩٨٢	٣٠٣ر٨	٨٩٥	٢٠٦٦ر٨	١٠١٣	٧٢٧١ر٢	٢١١٣	ـ	٣٠ر٣	٢٨			
معدل النمو السنوي	٠ر١٤		٪٢١				٪١١					

المصدر : مجمعة من :ـ

١ ـ الاهرام الاقتصادي ـ صادرات مصر على خريطة العالم العدد ٨٠٠ ـ ١٤ مايو ١٩٨٤ .

٢ ـ Khalid Kram, Egypt, Economic Management in a period of transition, World Bank Economic paper, 1986.

٣ ـ بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

جـدول رقـم (١٧)

معدل نمو الصادرات وهيكل الصادرات فى مصـــر
فى الفـترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

(القيمة بالالف جنية بالاسعار الجارية)

المجموعة السلعية	١٩٧٠		١٩٨٠		معدل النمو السنـــوى
	قيمـة	%	قيمـة	%	
الوقـــــود	١٥٨٠٨	٤٫٨	١٣٧٠٥٧٢	٦٤٫٣	اكبر من ٥٠٪
القطن الخـــام	١٤٧٨٦٩	٤٤٫٧	٢٩٦٤٧٢	١٣٫٩	٧٪
المواد الخـــام	٢٦٤٤٠	٨٫٠	١٠٤٥٦٣	٤٫٩	١٤٪
سلع نصف مصنعـــة	٤٤٨٣٦	١٣٫٥	٢٠٨٨٢٦	٩٫٨	١٦٪
سلع تامة الصنـــع	٩٦٠٩٢	٢٩٫٠	١٥١٨٤٥	٧٫١	٤٪
الاجمالـــــى	٣٣١٠٤٥	١٠٠٫٠	٢١٣٢١٧٨	١٠٠٫٠	٢٠٪

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ وسائل تنمية الصادرات المصريـــــة مارس ١٩٨٠ .

من الملاحظ من الجدول السابق زيادة صـادرات البترول نظرا للاكتشافات الجديدة فى خليـج السويس والصحراء الغربية والدلتا وكذلك نظرا لارتفاع اسعار البترول من ١٫٨٥ دولار / للبرميل فـــى عام ١٩٧٠ الى ٣٥٫٣٦ دولار / للبرميل عام ١٩٨١ طبقا لاسعار منظمة الاوبيك .

وتمثل صادرات البترول الخام حوالى ٩٠٪ من اجمالى صادرات الوقود نظرا لان حجم البتـــرول الخام اكبر من اقتصاديات عمليات التكرير محليا . ثم ياتى تصدير منتجات البترول حيث ان هنـــاك

طاقة تكريرية غير مستغلة عالميا مما تؤدى الى انخفاض التكلفة الحدية للتكرير وبالتالى الاسعار العالمية ولهذا تقضى السياسة البترولية المصرية بالاكتفاء بتكرير البترول والحصول على مشتقات البترول من بوتاجاز ، بنزين ممتاز ، بنزين عادى ، كيروسين ، سولار ، مازوت ، ديزل ، واستقلت اللازم للاحتياجات المحلية فقط [1] .

واما بالنسبة للقطن الخام فقد انخفضت نسبة صادراته من ٧ر٤٤٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٧٠ الى ٩ر١٣٪ فى عام ١٩٨٠ وهذا الاتجاه يرجع فى الحقيقة الى زيادة استهلاك المنازل المحلية للقطن اذ ارتفع نسبة الاستهلاك المحلى لاجمالى المحصول من ٦ر٣٧٪ فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ الى ٦٥٪ فى عام ١٩٧٨/٧٧ [2] وهذا يعنى ان نسبة صادرات القطن الخام الى اجمالى المحصول انخفض من ٤ر٦٢٪ فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى ٣٥٪ فى عام ١٩٧٨/٧٧ وذلك بالاضافة الى ارتفاع الاهمية النسبية لصادرات البترول .

وتشمل السلع النصف مصنعة على سلع مثل غزل القطن ، المولاس ، الزيوت والراتنجات ، سبائك الالومنيوم . اى انها سلع قد ادخلت عليها مرحلة او مرحلتين من مراحل الانتاج وتحتاج الى المرور بمراحل انتاج اخرى حتى تكون جاهزة للاستخدام النهائى وتتمثل اهمية هذه السلع من الناحية التصديرية اذ تؤدى الى زيادة فائض القيمة وبالتالى الى زيادة حصيلة النقد الاجنبى ويتبين هذا الاتجاه فى قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من الجدول رقم (١٨) الذى يبين تطور سعر الطن بالجنيه المصرى لصادرات القطن الخام ، خيوط الغزل ، المنتجات النسبية المختلفة .

---

١ ـ بلغت المنتجات البترولية المستهلكة فى مصر فى عام ١٩٨٣ حوالى ٤٩٩ر١٥ مليون طن ـ الاهرام الاقتصادى ـ العدد ٨٢٢ ـ ١٥ اكتوبر ١٩٨٤ .

٢ ـ المجالس القومية المتخصصة ـ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ـ ١٩٨١ .

جـدول رقـــم (١٨)

تطور سعر الطن لصادرات القطن الخام ، الغزل والمنتجات النسجيـة مـن ١٩٧٠ـ ١٩٨٠

(القيمة بالجنيه)

السنة	قطن خام	غـزل (١)	منسوجات قطنية	تريكـــو	ملابس جاهزة
١٩٧٠	٢٦	٨٢٠ر٠	٧٨٨	٢٣٩٥	٢٢٧٢ر٠
١٩٧١	٢٦	٨٦٥ر٠	٧٩٧	٢٦٠٠	٢٨٢٨ر٠
١٩٧٢	٢٧	٩٢٥ر٠	٨٣٢	٣٢١١	٣١٤٤ر٠
١٩٧٣	٣٤	٩٧٢ر٠	٩٢٦	٣٦٩٧	٣٥٩٢ر٠
١٩٧٤	٦٠	١٩١٠ر٠	١٤٣٣	٧٣٩٥	٦٥١٦ر٠
١٩٧٥	٥٤	١٩١٢ر٠	١٧٩٨	٦٤٥٠	٦٣٤٥
١٩٧٦	٤٧	١٤٤٨ر٠	١٢٤٣	٤٩٧٦	٦١٠٦ر٠
١٩٧٧	٦٣	٢٣٥٥ر٠	١٦٣٦	٥٥٥٣	٤٦٩٧ر٠
١٩٧٨	٤٩	٢٥٠٠	١٦٩٨	٧٣٠٤	٥٤٢٦ر٠
١٩٧٩	٩١	٢٨٤٣	٢٤١٢	٧٩١٦	٦٠٧٨ر٠
١٩٨٠	٩٠	—	٢٦٢٣	—	—

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المجالس القومية التخصصية .

(١) : سبب ارتفاع اسعار الغزل عن اسعار المنسوجات يرجع الى ان صادرات الغـــزل هى من الغزول الرفيعة .

ويتضح من الجدول السابق انه بتدرج عملية التصنيع تزداد القيمة المضافة للوحدات المنتجة . فتحقق اسعار صادرات التريكو والملابس الجاهزة اكثر من ٦٠ الى ٧٠ ضعف اسعار تصدير القطن الخام مما يؤدى الى الاتجاه الى زيادة درجة التصنيع . وعلى الرغم من ذلك نجد اتجاه نصيب السلع نصف المصنعه الى الانخفاض من ٣ر١٣٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٧٠ الى ٩ر٩٪ فقط عام ١٩٨٠ .

ولقد انخفضت النسبة المئوية للصادرات من السلع تامه الصنع من ٢٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٧ر١٧٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٠ ولقد بلغ معدل نمو الصادرات من السلع التامة الصناعية فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ اقل معدل للنمو بالمقارنة ببنود الصادرات الاخرى اذ بلغت للسلع تامة الصنع ، سلع نصف مصنعة ، المواد الخام ، القطن الخام ، الوقود ٤٪ ، ١٦٪ ، ١٤٪ ، ٧٪ ، اكثر من ٥٠٪ على الترتيب .

ويبين الجدول رقم (١٩) التطور الكمى والقيمى والتركيب الهيكلى للصادرات من السلع المصنعه فى مصر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .

جـــدول رقـــم (١٩)

التركيب النسبى للصادرات من السلع المصنعة فى الفـــــترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

(الكمية بالالف طن
القيمة بالالف جنيه)

البنـــود	السنوات ١٩٧٠ الكميـة	١٩٧٠ قيمـة	١٩٧٠ % للقيمـة	١٩٨٠ الكميـة	١٩٨٠ قيمـة	١٩٨٠ % للقيمـة
بصل وثوم مجفـــف	٦	١٨٤٦	١ر٩	٦	٥٩٨١	٣ر٩
ارز مقشور مبيض وغير مبيض	٦٤٧	٣٣٨٩٨	٣٥ر٢	٨٩	٣٢٩٩٥	١٥ر١
سكر قصب مكـــــرر	٨٢	٣٧٨١	٣ر٩	٩	٣٠١٤	٢ر٠
صناعات غذائية وعصير فواكه	٦	١٦٧	٠ر٩	١	٦٦٥٨	٤ر٤
مشروبات روحية وكحوليـــة		٢٥٥٦	٢ر٧		٣٢٠١	٢ر١
ادوية للطب البشـــرى	١	٩٦٣	١ر٠	١	٣١١٩	٢ر٠
عطور وروائـــــــح	١	١١٩٨	١ر٢		٣٣٠٤	٢ر٢
اقمشة قطنيـــــــة	٢٣	١٨١٣٢	١٨ر٩	١٤	٣١٧٩٣	٢٤ر٢
سجاد وبسط صـــــوف	١	١٣٩١	١ر١		٩٩٨	٠ر٧
النسبة داخلية وخارجيـــة	١	١٩٣٠	٢ر٠	١	٨٤٥٨	٥ر٢
النسبة وتوزيعها من النسيج		٢٦٤٠	٢ر٣	٣	١١٣٠٧	٧ر٤
أحذيـــــــــة		٣٨٩١	٤ر١		٦٣٤	٠ر٤
قضبان وعيدان الموفنيـــوم				١٢	١٥٢١٩	١٠ر١
الواح وصفائح من حديـــد				٥١	١١٠٤٥	٧ر٣
اسمنـــــــــت	٣٢٤	١٦٥٤	١ر٧	١	٤٧	ـ
كتـب ومطبوعات وصحـــف	٤	١٩٥٨	٢ر٠	١	٨٤٨	٠ر٦
أخـــــــــرى	ـ	٢٠٥٢٧	٢١ر٤	ـ	١٨٢١٦	١٢ر٠
الجملـــــة		٩٦٠٩٢	١٠٠		١٥٨٤٥	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ وسائل تنميـــة الصادرات ـ مرجع سابق .

ومن واقع بيانات الجدول رقم (١٩) نجد الاتجاه الهبوطى الكمى لصادرات مصر من السلع الصناعية او الثبات النسبى خلال الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٨٠ كما يلى :—

١ — البصل المجفف وذلك لزيادة الاستهلاك المحلى وانخفاض الانتاجية والمساحة المنزرعة لعوامل تتعلق بمستوى الربحية من وجهة نظر المنتج .

٢ — الأرز المقشور وذلك لانخفاض المساحة والانتاجية وزيادة الاستهلاك المحلى (لزيادة السكان وتغيير النمط الاستهلاكى بالريف وخاصة الوجه القبلى نحو زيادة الاقبال على استهلاك الأرز بدلا من البدائل الاخرى).

٣ — سكر القصب نظرا لانخفاض الانتاجية والمساحة المنزرعة وزيادة الاستهلاك نظرا لعوامل تتعلق بانخفاض الاسعار وارتفاع مستويات الدخول .

٤ — الصناعات الغذائية المحفوظة نظرا لعوامل تتعلق بكل من العرض والطلب ادت لانخفاض الانتاج المحلى نظرا للمشكلات الاقتصادية والفنية ، وكذلك لعوامل من جانب الطلب أدت الى زيادته وبالتالى انخفضت امكانيات التصدير منها .

٥ — لقد انخفضت صادرات الاقمشة القطنية من ٢٣ الف طن فى عام ١٩٧٠ الى ١٤ الف طن فى عام ١٩٨٠ للعوامل التالية :—

أ — عوامل تتعلق بالجودة بصفة عامة وعدم التصدير لاسواق اوربا الشرقية .

ب — عوامل تتعلق بعدم خلط الغزول القطنية بالغزول الصناعية التى تساعد على سهولة الغسيل وسرعة الجفاف وانخفاض الوزن ... الخ .

جـ — عوامل تتعلق بالمنافسة الدولية الحادة من دول شرق آسيا (كوريا — الصين — تايوان ... الخ) . والتى تتمتع بزيادة معدلات الانتاجية وانخفاض معدلات الاجور ومن ثم مستويات الاسعار .

د — عدم استخدام الانوال الاتوماتيكية التى تؤدى الى زيادة الانتاجية وانخفاض كل من متوسط التكلفة والتكلفة الحدية للوحدة وبالتالى الاسعار

هـ — انخفاض مستوى تصدير المنتجات النسيجية (ملابس جاهزة وتريكو) يرجع اساسا الى عدم ربط عملية التسويق بالموضة والذى يعتبر احدث الاتجاهات فى دراسة الاسواق العالمية للمنتجات النسيجية

٦ — لقد انخفضت الصادرات من الاحذية الجلدية من ١ر٩ مليون زوج فى عام ١٩٧٠ الى ١ر٢ مليون زوج فى عام ١٩٧٧ [(١)] ويرجع هذا التدهور فى صادرات الاحذية والمنتجات الجلدية للاسباب التالية :—

أ — مشاكل تتعلق بعملية دبغ الجلود والمستوى التكنولوجى المتواضع المستخدم .

ب — مشاكل تتعلق بتدريب القوى العاملة فى هذه الصناعة .

جـ — عوامل تتعلق بسياسة تسعير الخامات والجلود المدبوغة والمنتجات النهائية .

كل هذه الاسباب أدت الى هذه المنافسة الاجنبية امام صناعة الجلود والاحذية فى الاسواق العالمية .

ولزيادة معدل نمو صادرات الاصناف يلزم التغلب على العقبات والمشاكل التى تواجه الصناعة من زيادة الطاقة الانتاجية بقدر يسمح بزيادة الصادرات .

وبصفة عامة يلزم دراسة الاسواق العالمية دراسة وافية حتى يمكن التعرف على أذواق المستهلكين هناك ويمكن الافادة من مكاتب التمثيل التجارى بعد تطويرها . [(٢)]

---

١ — انيس تكلا — دراسة فنية اقتصادية لقطاع الجلود فى مصر حتى عام ١٩٨٥ — بحث دبلوم المعهد عام ١٩٧٨ — معهد التخطيط القومى ١٩٧٨ .

٢ — الاهرام الاقتصادى — العدد ٦٥٢ — ١٣ يولية ١٩٨١ .

كما يجب الاهتمام بعملية تخطيط الصادرات وبحوث اسواق التصدير [1] فمن وجهة نظر سياسة التصدير يمكن تقسيم الصادرات الى نوعين :ـ

أ ـ صادرات تتم من خلال اتفاقيات التجارة او حصص الصادرات الدولية وهذه البنود من الصادرات يمكن تقديرها وتخطيطها بدرجة كبيرة من التأكد .

ب ـ صادرات تتم خارج اتفاقيات التجارة / هذه الانواع من الصادرات يمكن اعتبارها كدالة فى اتجاهات السوق العالمى . وتخطط هذه الصادرات باعتبارها تعتمد على نمو الدخل القومى فى الدول المشترية كما يلى :ـ

$$ص = م د$$

حيث ان (ص) تمثل الصادرات ، (م) تمثل نسبة الدخل القومى فى الدول المشترية الى كمية السلع المشتراه من الدول المستوردة ، (د) تمثل الدخل القومى فى أى دولة مشترية . وكما يمكن اعتبار ان معدل نمو الصادرات معادلا لمعدل نمو الدخل القومى فى الدول المشترية .

كما يمكن اعتبار ان معدل نمو الصادرات يعادل معدل نمو الدخل القومى فى الدول المستورد تضروبا فى الرقم القياسى لاسعار الصادرات على الرقم القياسى لاسعار الواردات مضروبا فى معامل مرونة الطلب الدخلية فى الدول المستوردة ويمكن التعرف على احتياجات الدول المستوردة من واقع دراسة الطاقة الانتاجية الحالية والمتوقعة من سلعة ما والاستهلاك الحالى المتوقع من نفس السلعة بها وبالتالى يكون اجمالى الواردات ممثلا لحجم الواردات الذى يلزم اشباعة عن طريق صادرات الدول الاخرى لها . ومن هنا تبدأ عملية دراسة الاسواق المنافسة وتصبح النقطة التالية بعد ذلك هى دراسة مدى

---

(١) انظر : Introduction to Export Market Research, I.T.C., UNCTAD/GATT, 1978.

حيث انه يجب المواءمة بين تكلفة بحوث السوق الميدانية والايرادات التى سوف تتحقق زيادة الايرادات والصادرات لهذه الاسواق .

امكانية الطاقة الانتاجية التصديرية المحلية لتغطية كمية الصادرات المخططة ٠واذا لـم يكن ذلك ممكنا فانه يجب تعديل الخطة الاقتصادية وخطة التصنيع تبعا لذلك ٠

ولقد قدرت الخطة الخمسية فى مصر ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ حجم الصادرات ومعدل نموه خلال الفترة بمعدل هر١٠٪ كما يتبين من الجدول رقم (٢٠) ٠

جدول رقم (٢٠)

قيمة ونمو الصادرات طبقا للمجموعات السلعية فى الخطـة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالملهون جنيه)

البنـــود	٨٢/٨٣		٨٧/٨٦		معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	
صادرات سلعية :					
صناعية وزراعية	٨٠٥	٢٠	١١٠٠	١٩	٨٪
بترول ومنتجاته	٢٤٩٥	٦١	٣٦٢٠	٦٣	١١٪
أخـــــرى	٧٨٣	١٩	١٠٧٠	١٨	٦٪
اجمالى الصادرات السلعية	٤٠٨٣	١٠٠	٥٧٩٠	١٠٠	هر١٠٪

المصدر : بيانات وزارة التخطيط ٠

ومن الحقائق الهامة التى تتبين من هذا الجدول انه مازال البترول ومنتجاته يمثل اكثر من ٦٠٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى الاقتصاد المصرى مع العلم بان الانتاج من البترول والاحتياطى منه لا يستطيع ان يغطى الاحتياجات من الطاقة الكهربائية التى تقدر بحوالى ١٠٠ مليار ك٠و٠س فى عام ٢٠٠٠ وبالتالى يجب البحث عن مصادر اخرى للطاقة ومصادر اخرى لزيادة حجم الصادرات المصرية فى المستقبل ٠

ومن البديهى امكان تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات عند استقاء المعادلة الاساسية الآتية :ـ

(صادرات من السلع الصناعية + الصادرات من السلع غير الصناعية = الواردات من السلع الراسمالية + الواردات من السلع الوسيطة + الواردات من السلع الاستهلاكية + القروض الخارجية) ٠

ومن هنا نأتى اهمية دراسة الواردات لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ويجب التنويه بان الواردات من السلع الاستهلاكية تحرر المواد المحلية لاستخدامها فى النشاط الانتاجى الا انه يلزم استيراد السلع الانتاجية (وسيطة وراسمالية) لاستخدامها فى توسيع الطاقة الانتاجية فى الاقتصاد القومى والبعد عن استيراد سلع الاستهلاك الترفى ٠

ويتبين من الجدول رقم (٢١) هيكل الواردات السلعية المصرية فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ ٠

جـدول رقم (٢١)

هيكل الواردات المصرية فى الفترة من ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

(%)

البنـــود	السنوات	
	١٩٦٠	١٩٧٩
السلع الغذائيـــة	٢٣	٢٦
الوقـــــود	١١	١
السلع الاولية الاخرى	١٦	٧
الالات ومعدات النقل	٢٥	٣٤
السلع المصنعة الاخرى	٢٥	٣٢
الجملـــة	١٠٠	١٠٠

المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم ــ البنك الدولى ــ مرجع سابق

ويتضح من الجدول زيـــادة نسبـــة السلع الغذائية المستوردة نظرا لزيادة السكـان وقصور الطاقة الانتاجية المحلية كما وان زيادة واردات الالات والمعدات والسلع الصناعية الاخـرى خلال الفترة قد تم على حساب انخفاض نسبة واردات الوقود والسلع الاولية الاخرى بالنســـبة لاجمالى الواردات .

ويبين الجدول رقم (٢٢) مرونة الواردات الداخلية لمكونات الواردات من سلع استهلاكيـــة وسيطة ورأسمالية خلال الفترة ٧٧ ــ ١٩٨٢ .

جـدول رقم (٢٢)

هيكل الواردات وعلاقته بالدخل القومى الاجمالى خلال

الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ (*)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الدخل القومى الاجمالى بسعر السوق	الاستهلاكية		الوسيطة		الراسمالية	
		القيمة	م ح و **	القيمة	م ح و **	القيمة	م ح و **
١٩٧٧	٨٢٠٩ر١	٧٥٨	—	٤٧٥	—	٦٥١	—
١٩٧٨	٩٧٨٧ر	١٠٨٩	٢١ر٠	٥٧٧	٠٦ر٠	٩٦٥	٢٠ر٠
١٩٧٩	١٢٦١٠ر٢	١٢١٣	٠٤ر٠	٥٧٠	—	٩٠٣	٠٢ر٠
٨٠**	١٨٠٤١ر٢	١٤٦٦	٠٥ر٠	١٠٠٨	٠٨ر٠	٩٢٢	—
٨١**	٢٠٧٢٦ر٨	٢٩٧٠	٦ ر٠	١٤٨٥	١٨ر٠	١٧٣٥	٣٠ر٠
١٩٨٢		٢٩٤٠		١٥٣٣		١٨٥٨	

المصدر : قدرت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ ـ ١٩٨٢ ـ اغسطس ١٩٨٣ .

* تشتمل بيانات السلع الاستهلاكية على الحيوانات الحية ، منتجات المملكة النباتية شحوم ودهون ، منتجات غذائية وتبغ ومشروبات ، نسيج ومصنوعاته ، الاحذية ومنتجات صناعية اخرى وتمثل السلع الوسيطة على المنتجات المعدنية ، منتجات الصناعات الكيماوية ، راتنجات ولدائن صناعية ، جلود ، خشب وفحم ، مواد لصناعة الورق وتشمل السلع الراسمالية على الالات والاجهزة الكهربائية واجزاؤها ومعدات النقل .

*** تمثل بيانات الدخل القومى عن السنوات المالية ٨٠/٨١ ، ١٩٨٢/٨١ .

** م ح و تمثل الميل الحدى للواردات

ومن الواقع بيانات الجدول رقم (٢٢) نجد ان مرونة الواردات الدخلية (التغيير فى الواردات لكل مجموعة سلعية على التغير فى الدخل) لم تصل الى اكبر من الواحد الصحيح لاى من المجموعات الثلاثة . الا اننا نلاحظ ارتفاع مرونة الواردات للسلع الاستهلاكية عن مثيلتها بالنسبة للسلع الوسيطة او الراسمالية . وهذا مايؤكد عدم كفاية الجهاز الانتاجى المحلى للسلع الاستهلاكية لحاجة الطلب ذلك على حساب استيراد السلع الوسيطة والسلع الراسمالية اللازمة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا مايدعونا الى القول بضرورة الاهتمام بالجهود الرامية الى ترشيد الاستهلاك بوجه عام وترشيد الواردات الاستهلاكية الترفية بوجه خاص .

وقد تم تقدير معامل الارتباط لبيرسون فى هذه الدراسة بين الدخل القومى الاجمالى وكل من الواردات الكلية ، الاستهلاكية الوسيطة ، والراسمالية خلال الفترة ٧٧ ــ ١٩٨١ ونتائج التقدير مبينة فى الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣)

معاملات الارتباط بين الدخل القومى ، الواردات الكلية ، الواردات الاستهلاكية الواردات الوسيطة ، الواردات الراسمالية خلال الفترة ٧٧ــ١٩٨١

	الواردات			
	الكلية	الاستهلاكية	الوسيطة	الراسمالية
الدخل القومى الاجمالى	٨٩٪	٨٨٪	٩٥٪	٢٠٪

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٢٢)

ومن الجدير بالذكر ان النمو الاقتصادى والتنمية الصناعية يؤديان الى زيادة الطلب على الواردات اكثر من امكانيات الطاقة التصديرية فى الدول النامية عموما • وبهذا فانه يجب تخطيط الواردات [1] • وعن تخطيط الواردات تقسم الى بنود التالية :—

١ — احتياجات الواردات من السلع الوسيطة : — تخطط هذه الاحتياجات عن طريق تقدير اجمالى الواردات الوسيطة اللازمة لمختلف فروع الصناعة فى المستقبل عن طريق ضرب معامل الواردات (واردات فروع الصناعة / انتاج فروع الصناعة) التاريخى فى القيمة المخططة لكل فرع من فروع الصناعة [1] •

٢ — الاستيراد من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية : تخطط واردات السلع الاستهلاكية على اساس الزيادة السكانية • ويمكن اعتبارا جزء من هذه الواردات كدالة فى الدخل القومى او فى متوسط دخل الفرد • وتخطط السلع الاستثمارية باستخدام الطرق التالية :—

أ — بالاعتماد على معاملات الواردات من السلع الاستثمارية (معاملات عن الحاضر او فى الماضى) يمكن تحديد الاحتياجات المتوقعة من الواردات المخصصة للاستثمار • وبالتالى يمكن تقدير الواردات من السلع الاستثمارية فى مجال الواردات غير التنافسية •

ب — يمكن الاعتماد على حساب الفرق بين اجمالى الاحتياجات الاستثمارية وكمية السلع الاستثمارية والتى يكون الاقتصاد قادرا على انتاجها وبالتالى يمكن تقدير احتياجات الواردات التنافسية

---

(١) J. Bognar, Economic Policy and Planning in Developing Countries, Akademiai Kiado, Budapest, 1975.

(٢) يجل مراعاة تغير معامل الواردات اثناء تنفيذ الخطة نظرا لاتباع سياسة احلال الانتاج المحلى محل الواردات •

ويوضح الجدول رقم (٢٤) تدفقات الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ للواردات السلعية موزعة طبقا للمجموعات السلعية :

جدول رقم (٢٤)

قيمة ونمو الواردات طبقا للمجموعات السلعية

(القيمة بالمليون جنيه)

البند	٨٣/٨٢		٨٧/٨٦		معدل النمو
	القيمة	%	القيمة	%	
واردات سلعية :					
سلع استهلاكية	٢١١٠	٣١	٢٣٢٠	٢٩	٢ر٥
سلع وسيطة	٢٥٦٧	٣٨	٣١٢٥	٣٩	٥ر٠
سلع استثمارية	٢١٢٣	٣١	٢٥٧٥	٣٢	٥ر٢
اجمالى الواردات السلعية	٦٨٠٠	١٠٠	٨٠٢٠	١٠٠	٤ر٣

المصدر : Ministry of Planning, The Detoiled frame of the five year Plan for economic and Social development, 82/83- 86/87, Dec. 1982.

ويتضح من الجدول توسع الواردات من السلع الوسيطة والسلع الراسمالية مع انخفاض معدل استيراد السلع الاستهلاكية خلال الخطة .

واذا ما اريد زيادة التبادل التجارى للسلع الصناعية بين مصر والسودان فانه يجب النظر فى ضوء قائمة الصادرات والواردات فى الخطط طبقا لاسلوب التخطيط السابق ومن ثم اختيار عدد من السلع الواردة بهذه القوائم بشرط ان تتمتع باعلى كفاءة تصديرية معينة .

ولقد اثبتت عديد من الدراسات وباستخدام مقياس تكلفة الموارد المحلية (اى مقدار الموارد المحلية التى يتحملها المجتمع نظير الحصول على وحدة نقد اجنبى فى الصناعة المصرية) .

ولقد كانت الصناعات كالغزل والنسوجات والاطارات والاسمدة والاسمنت تتمتع بميزة نسبية عالية[1] ويجب اعتبار ان هذا المقياس يعتبر مقياسا غير ديناميكى وبالتالى يجب ان تتم عملية القياس فى الاجل الطويل [2] .

---

(1) E.B. Lucas and others, Comparative Advantage, Reports Submitted to USAID, 1981

(٢) انظر الجزء الخاص بفرض الاستثمار الصناعى وتقييمه فى هذا البحث .

٣٠٢٠٤ . الهيكل الاقليمى للصادرات والواردات

فى بداية الستينات احتلت صادرات مصر مكان الصدارة للدول النامية اذ بلغت ٣٩٪ لهذه الدول من اجمالى الصادرات المصرية . وفى بداية السبعينات احتلت نسبة صادرات مصر الى دول شرق اوربا المكانة الاولى لاجمالى الصادرات اذ بلغت ٧ر٦٠٪ . وقد احتلت المكانة الثانية للتصدير دول اسيا اذ بلغت نسبتها ٩ر١٦٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٧٠ ، واحتلت الصادرات الى دول غرب اوربا المكانة الثالثة اذ بلغت نسبتها ٥ر١٤٪ من اجمالى الصادرات فى نفس السنه ، وكان نصيب دول افريقيا المكانة الرابعة اذ بلغت نسبة الصادرات اليها من اجمالى الصادرات ١ر٦٪ فى عام ١٩٧٠ ومن بينها السودان الشقيق .

ولقد تغير الهيكل الاقليمى لصادرات مصر لصالح دول غرب اوربا نتيجة الانفتاح الاقتصادى ففى عام ١٩٨٠ بلغت نسبة الصادرات الى هذه الدول ٥ر٤٩٪ من اجمالى صادرات مصر ولقد احتلت دول اسيا المرتبة الثانية من ناحية صادرات مصر اليها اذ بلغت نسبتها ٤ر٢٢٪ . ولقد انخفضت نسبة الصادرات الى دول شرق اوربا اذ بلغت ٦ر١٦٪ فقط . ولقد بلغ نصيب صادرات مصر الى دول افريقيا ومنها السودان فى نفس السنه حوالى ١٪ فقط . وقد بلغ حجم البروتوكول التجارى بين مصر والسودان لعام ١٩٨٠ ١٢٠ مليون دولار . واهم السلع التى تقوم بتصديرها السودان هى :

اللحوم - السمسم - الزيوت النباتية والجلود المدبوغه وتصدر اليها مصر الاقمشة القطنية والمنسوجات والارز والفواكه ومواد البناء (١)

ويبين الجدول رقم (٢٥) الهيكل الاقليمى لصادرات وواردات مصر عام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

---

(١) الاهرام الاقتصادى - العدد ٥٨٧ اول فبراير ١٩٨٠ .

جدول رقم (٢٥) الهيكل الاقليمى لتجارة مصر الخارجية عامى ٨١ ، ١٩٨٢

القيمة بالمليون جنيه

الدول	١٩٨١ واردات قيمة	١٩٨١ واردات %	١٩٨١ صادرات قيمة	١٩٨١ صادرات %	١٩٨٢ واردات قيمة	١٩٨٢ واردات %	١٩٨٢ صادرات قيمة	١٩٨٢ صادرات %
الدول العربية	١٠٧	١٫٧	١١١	٤٫٩	١٠٢	١٫٦	١٥٧	٧٫٢
شرق اوربا	٨٨٦	١٤٫٣	٣٦٦	١٦٫٣	٩٥٥	١٥٫٠	٣٦٤	١٦٫٧
غرب اوربا	٢٧٠٣	٤٣٫٧	٩٥٢	٤٢٫١	٢٧٣٩	٤٣٫٢	٩٩٨	٤٥٫٧
اسيا	٥٢٤	٨٫٥	٦٣٢	٢٧٫٩	٥٧٩	٩٫٢	٤٢٤	١٩٫٤
افريقيا	٢٠	٠٫٣	٢	—	٣٥	٠٫٥	٢٠	٠٫٩
امريكا الشمالية	١٢٧٢	٢٠٫٦	١٠٣	٤٫٥	١٢٨٤	٢٠٫٢	١٠٦	٤٫٨
امريكا الجنوبية	٧١	١٫١	—	—	١٧٥	٢٫٨	—	—
امريكا الوسطى	١٣٤	٢٫١	—	—	٤١	٠٫٦	١٢	٠٫٥
اخرى	٤٧٠	٧٫٦	٩٨	٤٫٣	٤٤٤	٦٫٩	١٠٥	٤٫٨
الجملة	٦١٨٧	١٠٠٫٠	٢٢٦٤	١٠٠٫٠	٦٣٥٤	١٠٠٫٠	٢١٨٦	١٠٠٫٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ـ المصدر السابق .

ويتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ـ اتجاه مركز التجارة الخارجية الى اسواق غرب اوربا بصفة رئيسية .

٢ـ ضعف التعامل التجارى مع اسواق العالم العربى وافريقيا .

وهذا ما يستلزم اعادة النظر فى خريطة صادرات واردات مصر بصفة عامة والجانب الصناعى منها بصفة خاصة .

٤٠٣٠ الصادرات والواردات الصناعية فى السودان

٤٠٣٠١٠ تطور علاقة الصادرات بالواردات

تشير احصاءات التجارة الخارجية فى السودان الى العجز الدائم فى الميزان التجارى خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨١ ٠ وهذا الاتجاه يعكس ارتفاع معدل نمو الواردات بالمقارنة بمعدل نمو الصادرات ٠ وترجع زيادة الواردات الى العوامل التالية ٠

١ـ ضعف الجهاز الانتاجى عن مقابلة الطلب الاستهلاكى والانتاجى بالاقتصاد السودانى بصفة عامة وضعف مرونه الانتاج الصناعى بالنسبة للطلب الكلى (محلى + صادرات)

٢ـ ارتفاع الميل الحدى للواردات والميل المتوسط لها او مرونة الطلب على الواردات ٠

٣ـ ارتفاع معدل النمو السكانى حيث زاد السكان خلال الفترة من ٧٦ ـ ١٩٨٢ بحوالى ٢ مليون نسمه ٠

ويشير الجدول رقم (٢٦) الى علاقة الصادرات بالواردات السودانية وعلاقة الواردات بالناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨١

جدول رقم (٢٦) علاقة الصادرات بالواردات والناتج المحلى الاجمالى بالسودان

(القيمة بالمليون جنيه سودانى)

السنوات	الناتج المحلى بسعر السوق	الصادرات		الواردات		نسبة الصادرات للواردات
		قيمة	نسبة الصادرات للناتج المحلى الاجمالى %	قيمة	نسبة الواردات للناتج المحلى الاجمالى %	%
١٩٧٦	١٨٤٨ر٠	١٩٣	١٠ر٤	٣٤١ر٤	١٨ر٥	٥٦
١٩٧٧	٢٣٣٩ر٨	٢٣٠ر٢	٩ر٨	٣٧٦ر٥	١٦ر١	٦١
١٩٧٨	٢٨٨٢ر٧	٢٠٢ر٣	٧ر٠	٤٤٩ر٥	١٥ر٦	٤٥
١٩٧٩	٣٤٦٢ر٠	٢٣٢ر٧	٦ر٧	٤٧٧ر٣	١٣ر٨	٤٩
١٩٨٠	٤٠٧٢ر١	٢٧١ر٣	٦ر٧	٧٨٨ر٢	١٩ر٤	٣٤
٨١	٤٧٩٢ر٧	٣٥٧	٧ر٤	٨٣٩ر٣	١٧ر٥	٤٣
معدل النمو السنوى	١٦٪	١٠٪		١٦٪		

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى ـ العرض الاقتصادى ٨٠/٨١ ـ الخرطوم.

ويتبين من هذا الجدول عدد من الحقائق هى :ـ

١ـ انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٥٦٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٤٣٪ فى عام ١٩٨١.

٢ـ يتساوى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مع معدل نمو الواردات خلال الفترة مما يؤكد على ان مرونة الواردات تعادل الواحد خلال هذه الفترة .

وهذا ما يحتم ضرورة تقوية وتوسيع الجهاز الانتاجى الصناعى والزراعى على السواء حتى يكون قادرا على القيام بتبعات التصدير للحصول على النقد الاجنبى اللازمه لعملية التنمية الصناعية والاقتصادية بالسودان .

٢٠٣٠٤ . هيكل الصادرات والواردات

تحتل صادرات القطن الخام المركز الاول فى قائمة صادرات السودان خلال الفترة ٧٦-١٩٨١ ولقد احتلت صادرات القطن هذا المركز الهام على الرغم من انخفاض نصيبها النسبى نظرا لمنافسة الالياف الصناعية والالياف التركيبية كالاكريلك والبولى استر للقطن من ناحية وتقلبات الاسواق العالمية للقطن من ناحية اخرى .

ويبين الجدول رقم (٢٧) الهيكل النسبى لبنود الصادرات السودانية بصفة عامة .

ويمثل القطن ، الصمغ العربى ، والسمسم والفول السودانى والجلود والذرة اهم صادرات السودان .

وحققت صادرات الصمغ العربى اعلى معدل نمو للصادرات اذ بلغ ٢١٪ خلال الفترة ٧٦-١٩٨١

ولا تمثل الصادرات الصناعية اهمية تذكر نظرا لانخفاض مستوى التصنيع واستيعاب الاسواق المحلية للانتاج الصناعى المحلى وبالتالى لا يتبقى اى كمية تذكر للتصدير وكذلك كما يتضح من تحليل هيكل وتطور اهم المنتجات الصناعية السودانية الوارد فى الجزء السابق من هذه الدراسة .

جدول رقم (٢٧) الهيكل النسبى لبنود الصادرات السودانية فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١

السلعة	معدل النمو السنوى	١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩			١٩٨٠			١٩٨١	
		كمية	قيمة	%	كمية	قيمة	%	كمية	قيمة	%	كمية	قيمة	%	كمية	قيمة	%	كمية	قيمة	%
القطن	-٦٪	١٩٣٫٧	٩٧٫٨	٥٠٫٧	١٨٩٫٦	١٣١٫٦	٥٧٫٢	١٤٢٫٦	١٠٤٫١	٥١٫١	١٠٠	١٥١٫٢	٦٥٫٠	٦١٫٨٠٩	١١٥٫٤	٤٢٫٦	٤٣٫٣	٦٨٫٧	١٩٫٢
الصمغ العربى	٢١٪	٢٦٫٢	١١٫٢	٥٫٨	٣٠٫٣	١٣٫٥	٥٫٩	٣٧٫٧	١٤٫٨	٧٫٣	٢٤٫٧	١٨٫٧	٨٫٠	٢٦٫٢	١٨٫٣	٦٫٧	٣٢٫٩	٣٥٫٧	١٠
السلسم	١٢٪	٨٨٫٨	١٧٫٣	٩٫٠	٩٣٫٠	١٨٫٣	٧٫٩	٧٦٫٠	١٩٫٢	٩٫٥	١٦	٦٫٣	٢٫٧	٥٧٫٢	٢٤٫٩	٩٫٢	٥٨٫٩	٣٥٫٣	٩٫٩
الفول السودانى	٩٪	٢٨٢٫٨	٣٩٫٠	٢٠٫٢	١٤٣٫٨	٢٨٫٢	١٢٫٣	٩٤٫١	٢٠٫٠	٩٫١	٣٧٫٤	١٠	٤٫٣	٢٢٫٠	٥٫٩	٢٫٢	١٤٫٣	٦٦٫٥	١٨٫٦
الجلود	٦٪	٦٫٠	٣٫٧	١٫٩	٨٫٠	٤٫٤	١٫٩	٤٫٩	٣٫٩	١٫٩	٢٫١	٣٫٧	١٫٦	٤٫٢	٦٫٦	٢٫٤	٥٫٤	٧٫٩	٢٫٢
الذرة	-٩٪	٢٤٫٥	٣٫٢	١٫٧	١٠٣٫٨	٤٫٨	١٫٢	٤٣٫٢	٢٫٤	١٫٢	١٧٤٫٠	١٣٫٥	٨٫٥	٢٨٦٫٢	٤٣٫٠	١٥٫٩	٢٤١٫٣	٤٢٫٩	١٢
اخرى	٢٩٪	-	٢٠٫٨	١٠٫٨	-	٨٫٨	٣٫٨	-	١٧٫٢	١٨٫٣	-	٢٩٫٣	١٢٫٦	-	٥٧٫١	٢١٫١	-	١٠٠	٢٨
الجملة	١٠٪	-	١٩٣٫٠	١٠٠٪	-	٢٣٠٫٢	١٠٠٪	-	٢٠٣٫٣	٨٠٪	-	٢٣٢٫٧	١٠٠٪	-	٢٧١٫٢	٨٠٪	-	٣٥٧	١٠٠٪

ومن استقراء احصاءات الواردات السودانية نجد انها تتركز فى الواردات من الصناعات الكيماوية ، الالات والمعدات ، وسائل النقل والمنسوجات .

ويوضح الجدول رقم (٢٨) تطور بنود الواردات السودانية فى الفترة من ٧٤/٧٥ ـ ٨١/٨٢ ويتضح من هذا الجدول مجموعة الحقائق التالية :ـ

ـ بلغ معدل نمو الواردات خلال الفترة ١٤٪ سنويا ومعدل نمو واردات السلع الاستهلاكية ١٥٪ والبترول ٣١٪ ، السلع الوسيطة ٨٪ ، السلع الراسمالية ١١٪ .

ـ فى عام ٧٤/٧٥ كان نصيب واردات السلع الاستهلاكية ٢٦٪ من اجمالى الواردات ، والبترول ١٠٪ ، السلع الوسيطة ٣٧٪ ، السلع الراسمالية ٢٨٪ . واما فى عام ٨١/٨٢ كان نصيب واردات السلع الاستهلاكية يعادل ٢٧٪ من اجمالى الواردات ، البترول ٢٧٪ ، السلع الوسيطة ٢٣٪ ، السلع الراسمالية ٢٢٪ . وهذا يعنى زيادة نصيب واردات البترول نظرا لارتفاع اسعار البترول العالمية من ناحية وزيادة الاستهلاك المحلى من ناحية اخرى .

ـ بصفة عامه نجد ان معدل نمو الواردات يعادل معدل نمو الناتج القومى . اى ان مرونة الواردات للدخل تعادل الواحد الصحيح وهذا ما يمكن مراعاته عند تخطيط الواردات بالسودان .

ـ ومن الجدير بالذكر انه ضمن بنود الواردات ما يعتبر كمجال من مجالات تصدير مصر الى السودان اذا ما اعيدت صياغة الاتفاقية المعقودة لتبادل التجارى بين البلدين . هذه السلع كالمنسوجات ، المصنوعات الجلدية والاحذية ، الاسمنت ، الملابس الجاهزة ، اطارات وانابيب العربات ، منتجات البترول .. الخ وذلك مقابل استيراد الجلود ، المنتجات الغذائية ، السكر .

وبقياس معامل ارتباط بيرسون بين الناتج المحلى الاجمالى والواردات فى الفترة بين ٧٤/٧٥ ـ ١٩٨١/٨٠ وجد انها تقارب الواحد الصحيح .

جدول رقم (٢٥) هيكل الواردات السودانية في الفترة من ٧٤/٧٥ - ٨١/٨٢

(القيمة بالمليون جنيه سوداني)

بنود الواردات	٧٤/٧٥		٧٥/٧٦		٧٦/٧٧		٧٧/٧٨		٧٨/٧٩		٧٩/٨٠		٨٠/٨١		٨١/٨٢		معدل النمو السنوي
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
سلع استهلاكية	٨٢٫١	٢١	٨٧٫٣	٢٣	٩٩٫٨	٢١	١٠٧٫٧	١٨	٧٧٫٨	١٧	١٠٥٫١	٢٥	٢٠٦٫٣	٢٦	٢٦٢٫٣	٢٧	١٥
الاغذية والمشروبات	٥٦٫٦	٢١	٥٨٫٦	١٥	٥٠٫٥	١٥	٤٨٫٦	١١	٤٧٫٧	١٠	١٣١٫٤	٢١	١٦٨٫٣	٢١	١٩٧٫٤	٢٠	١٤
الاغذية	٢٦٫٢	٢٠	٥٣٫٣	١٤	٤٤٫٥	١٢	٤٩٫٥	١٠	٣٩٫١	٩	١٢٦٫٨	٢٠	١٥٧٫٢	٢٠	١٨٥٫٢	١٩	١٤
المشروبات والدخان	٣٫٦	١	٥٫٣	١	٥٫٣	١	٦٫١	١	٦٫٤	١	٦٫٤	١	١١٫٤	١	١١٫٧	١	٢٦
سلع استهلاكية اخرى	٢٨٫٧	٥	٢٨٫٧	٨	٤٩٫٨	٦	٢٨٫٥	٧	٣٣٫١	٧	٢٥٫٥	٤	٣٨٫٠	٥	٦٥٫٠	٧	١٨
ادوية	٨٫٨		١٠٫٦		٧٫٦		١٣٫٥		١٤٫٦		١٣٫٦		١٦٫٤		١٠٫٠		
مستحضرات تجميل	٨٫٠		٨٫٠		١٫٦		١٫٠		١٫٦		٠٫٠		٠٫٠		٣٫٦		
خمورات	١٫٦		١٫٦		٠٫٧		٠٫٠		١٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		
ملابس	٠٫٣		١٫٦		٢٫٠		٢٫٣		٢٫٦		٢٫٦		٤٫٠		٨٫٤		
اجهزة راديو وتليفزيون	٠٫٠		٨٫٠		٨٫٠		١٫٣		١٫٠		٢٫٠		٢٫٦		٢٫٦		
معدات كهربائية منزلية	٠٫٠		١٫٠		٠٫٠		١٫٠		١٫٠		٠٫٠		١٫٠		١٫٦		
سيارات ركوب	٢٫٠		١٠٫٦		٥٫٠		٤٫٦		١٠٫٨		٣٫٠		٦٫٧		٣٤٫٠		
جنيكلات	١٫٠	٥	١٫٠	٨	١٫٠	٦	١٫٠	٧	٢٫٠	٧	١٫٠	٤	٢٫٠	٥	٣٫٠	٧	١٨
دراجات	١٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٢٫٦		
احذية	١٫٠		١٫٠		—		٠٫٠		١٫٠		٠٫٠		٠٫٠		١٫٠		
ادوات طباعة	٠٫٦		١٫٦		٠٫٦		١٫٣		٢٫٦		١٫٦		٣٫٠		٣٫٨		
ادوات رياضية	١٫٠		٠٫٠		٠٫٤		٠٫٥		٠٫٠		٠٫٤		١٫٠		١٫٦		
البترول	٣٠٫٥	١٠	٣٠٫٣	٨	٣٧٫٥	١١	٤٩٫٣	١٠	٦٣٫٤	١٤	١٣٢٫٣	١٩	١٦٦٫٨	٢١	٢١٦٫٣	٢٧	٣١
سلع وسيطة	١١٦٫١	٣٧	١٠٧٫٢	٢٩	٩٩٫٥	٢٩	١٢٩٫٣	٣١	١٣٥٫١	٣٠	١٨٩٫٥	٢٩	٢٣١٫٣	٣٠	٢٢٠٫١	٢٣	٨
مواد خام	٠٫٧		٠٫٠		٠٫٧		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		٠٫٠		١٫٧		
اسمدة	٤٫٦		١٢٫٦		١٫٠		١٫٦		٤٫٧		٤٫٧		٥٫٠		٥٫٠		
مبيدات	٨٫٩		٨٫٦		٥٫٣		٨٫٦		٨٫٦		١١٫٣		١٤٫٦		١٦٫٠		
كيماويات اخرى	١٫٠		١٫٠		٢٫٠		١٫٠		١٫٠		٢٫٠		٣٫٠		١٫٠		
حديد وصلب	٧٫٢		٩٫٠		١٫٦		٩٫٢		١١٫٠		٧٫٧		١٣٫٨		٥٫٠		
معادن صنعة	١٠٫٦		١٣٫٣		٢٠٫٥		١٦٫٦		٢٩٫٧		٥٦٫٧		٥٧٫٠		٦٧٫٠		
جسور	٨٫٧		٤٫٣		٤٫٤		٣٫٣		٩٫٩		١٢٫٦		١٨٫٧		٨٫٠		
انابيب استنتة	٣٫٦		٤٫٨		٥٫٠		٦٫٦		١٠٫٧		٦٫٩		١٤٫٦		٨٫٣		
سلع صنعة اخرى	١٥٫٥	٣٧	١٣٫٣	٢٩	١٤٫٣	٢٩	٢١٫٦	٣١	٢١٫٧	٣٠	٢٤٫٧	٢٩	٤٨٫٦	٣٠	٨٣٫٤	٣٣	٨
خمورات اخرى	٣٣٫٦		٣٣٫٣		٢٤٫٥		٣٣٫٤		٢٠٫٧		٤٠٫٠		٣٣٫٦		١١٫٧		
مواد خام متنوعة	٤٫٠		٥٫٠		٢٫٠		٢٫٠		٥٫٠		٥٫٠		٤٫٠		٥٫٠		
كيماويات متنوعة	٧٫٠		١٠٫٦		٧٫٢		٨٫٣		١١٫٦		٢٨٫٦		٣٠٫٦		٢٩٫٠		
معدات طبية	٢٫٠		٣٫٥		٢٫٦		٢٫٦		٤٫٦		٤٫٦		٣٫٠		٣٫٥		
اخرى	١٫٧		١٫٦		١٫٦		١٫٧		١٫٣		١٫٦		٢٫٧		٤٫٥		
سلع راسمالية	٨٩٫٣	٢٨	١٤٥٫٠	٣٩	١٣٦٫٥	٤٠	١٦٥٫٠	٤٠	١١٩٫٦	٣٨	١٧٣٫٤	٢٧	١٧١٫٦	٢٣	٢١٦٫١	٢٣	١١
الالات	٤٥٫٥	١٤	٩٥٫٦	٢٦	٩٨٫١	٢٩	١٢٧٫٦	٣١	١١٢٫٦	٢٥	١١١٫٦	١٧	١١٣٫٥	١٥	١٣٤٫٣	١٤	١٤
الالات الكهربائية	٤٫٦		٤٫٦		٧٫٣		٦٫٣		٧٫٠		٢٠٫٠		١٦٫٨		١٤٫٤		
الالات غير الكهربائية	١٤٫٦		٢٤٫٦		٢٤٫٣		٣٠٫٤		٢٤٫٦		٣٧٫٥		٣٨٫٦		٢٨٫٨		
قطع غيار الات	٢٦٫٢	١٤	٥١٫٥	٢٦	٤٥٫٠	٢٩	٨٢٫٠	٣١	٤٨٫٦	٢٥	٤٤٫٤	١٧	٤٥٫٨	١٥	٤٧٫٦	١٤	١٤
جسورات	٣٫٨		٤٫٦		٣٫٠		٣٫٥		٥٫٦		٤٫٦		٤٫٦		٥٫٦		
الات نقل وضخ	١٫٦		٩٫٠		١٦٫٥		١٫٠		١٦٫٦		٥٫٤		٥٫٠		١٫٦		
الات اخرى	—		—		—		—		—		—		—		٢٤٫٦		
معدات النقل	٤٣٫٨	١٤	٤٩٫٨	١٣	٣٨٫٤	١١	٣٧٫٦	٩	٥٦٫٦	١٣	٦١٫٨	١٠	٦٤٫٦	٨	٧٧٫٨	٨	٧
اللنشات	١١٫٦		١٩٫٦		١١٫٠		٩٫٦		١٢٫٦		١٥٫٧		١٣٫٠		٣٥٫٠		
معدات	٧٫٠		٧٫٥		٨٫٦		٨٫٣		٣٫٨		٨٫٦		٨٫٦		٨٫٦		
انابيب واطارات	٥٫٠		٣٫٦		٥٫٤		٧٫٦		٨٫٨		١٠٫٤		١٠٫٤		١٠٫٦		
الاخشاب	١٣٫٦	١٤	٢٤٫٦	١٣	١٣٫٦	١١	١٥٫٤	٩	١٩٫٦	١٣	٣١٫٦	١٠	٣٥٫٣	٨	٤٧٫٦	٨	٧
قطاطير	٨٫٦		٣٫٠		٣٫٥		٨٫٦		٨٫٦		٨٫٦		٨٫٦		٨٫٦		
طائرات	٨٫٠		٨٫٦		٨٫٠		٨٫٠		٨٫٠		٨٫٠		٨٫٠		٨٫٦		
اجمالي الواردات	٢١٩٫٦	١٠٠	٢٦٩٫٦	١٠٠	٢٤٣٫٣	١٠٠	٤١٣٫٧	١٠٠	٤٤٦٫٣	١٠٠	٦٤٣٫٧	١٠٠	٧٨١٫٤	١٠٠	١٠٠٠٫٣	١٠٠	١٤

المرجع : البنك الدولي

لقد اعدت وزارة المالية والتخطيط السودانية والبنك الدولى تصوراتهما من الخطة الاقتصادية والاجتماعية بالسودان خلال السنوات العقبية من الثمانيات وكذلك حتى عام ٢٠٠٠ .

ولقد اعدت دراسات متعددة عن الاقتصاد القومى وقطاع الزراعة على وجه الخصوص(١) .

ولقد كان المنهج المتبع فى بناء هذه الخطة يعتمد على دراسة الطاقة الانتاجية المتوقعة ومقابلتها بالاستهلاك والاحتياجات وبالتالى فان الفجوة بينهما اما ان تكون صادرات او ان تكون واردات او تسد هذه الفجوة عن طريق القروض . وبالتالى كان هناك اهتمام زائد لمعالجة القروض وسداد اعبائها والتى تقدر حاليا بمقدار ٧ مليار دولار .

وعند تخطيط التجارة الخارجية الا ينظر اليها كمتغير تابع فقط ولكن يجب ان ينظر اليها كمتغير مستقل ايضا .

ويمكن تخطيط الواردات والصادرات السودانية كما اقترح عند الحديث عن تخطيط الواردات والصادرات المصرية وذلك حتى نضمن التوازن فى ميزان المدفوعات الذى يعتبر عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية .

---

(١) انظر :

Sudan, pricing policies and structural Balances, Vol. 1: main Report, World Bank, 1983; Vol. II: Statistical Annex; Vol. III Agriculture in sudan; Ministry of Finance and Economic Planning, prospects, programmes and policies for Economic Development, 1983/1984 1985/86, Oct. 1983.

والجدول رقم (٢٩) و (٣٠) يوضحان توقعات الصادرات والواردات حتى عام ١٩٩٥/٩٤ طبقا لتوقعات البنك الدولى .

جدول رقم (٢٩) الصادرات المخططة بالسودان ٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٥/٩٤

(بالاسعار الجارية وبالمليون دولار)

البيـــــان	٨٣/٨٢		٩٥/٩٤	
	كميـــة	قيمـــة	كميـــة	قيمـــة
القطن (الف بالة)	٦٣٤٫٢	١٦٨٫١	١٥٠٩٫٢	١٣١٠٫١
الصمغ العربى (الف طن متري)	٣٣٫٠	٤٨٫٠	٤٦٫١	١٠١٫٤
السمسم "	٦٥٫٠	٤٨٫٤	١٠٦٫٦	١٧١٫٢
فول سودانى "	١١١٧	٦٫٢	١٩٣٫٠	٤٢٧٫٣
بذور الزيوت "	١٥٫١	١٧٫٩	٢٢٤٫١	١٩٩٫١
ذرة "	٢٩٠٫٠	٨٤٫١	٤٣٧٫٠	١٩٩٫٣
اغنام الف راس	٦٣٩٫١	٦١٫٠	٩٤٢٫٤	١٧٤٫١
البترول الف برميل يوميا			١٠٠	١٣٠٦٫٥
سلع اخرى		٧٢٫٣	٩٤٫٨	٢٠٣٫١
الاجمالـــى	ـ	٥٠٦٫٠	١٨٢٤٫٦	٤٠٩٣٫٧

جدول رقم (٣٠) الواردات المخططة بالسودان ٨٢/٨٣ - ٩٤/١٩٩٥

(بالاسعار الجارية وبالمليون دولار)

البنـــــود	٨٢/٨٣		٩٤/٩٥	
	قيمـــة	%	قيمـــة	%
السلع الغذائية	٢٩٦ر٤	١٧	٦٥٢ر٧	١٣
سلع استهلاكية اخرى	١٣٤ر٧	٨	٤٨٢ر١	٨
البـــترول	٤٤٠ر٦	٢٥	١٢٨٦ر٣	٢٧
سلع وسيطة	٤٥٨ر٤	٢٦	١٣٢٨ر٧	٢٧
سلع راسمالية	٤١٢ر٥	٢٤	١١٩١ر٧	٢٥
اجمالـــــى	١٧٤٢ر٥	١٠٠	٤٨٤١ر٥	١٠٠

ومن هذا نجد انه مازالت الاقطان تلعب دورا رئيسيا فى الصادرات واستيراد البترول والسلع الوسيطة والسلع الراسمالية تحتل العناصر الرئيسية فى احتياجات الواردات .

٤ ٣٠٣٠٤ ٠ الهيكل الاقليمى للصادرات والواردات

تمثل الصادرات بصفة عامة الى السوق الاوروبية المشتركة حوالى ٤٠٪ من اجمالى الصادرات السودانية ٠ واما الصادرات السودانية الى مصر فانها تراوحت بين ٣ر٠ — ٤ر٣٪ من اجمالى صادرات السودان خلال الفترة ٧٦ — ١٩٨١ ٠ واما باقى الصادرات السودانية فيتم تصديرها الى الدول الاشتراكية ، بقية الدول الاوروبية ، اليابان ، الصين والهند ٠ ويرجع ضعف الصادرات السودانية الى جمهورية مصر العربية الى تماثل هياكل الصادرات والواردات والى الحاجة الى العملات الحرة مما يؤدى الى الميل الى زيادة الصادرات الى دول العملات الحرة والدليل على ذلك هو عدم تصدير الجلود السودانية الى مصر وبالتالى لزيادة حجم التبادل بين مصر والسودان وضع الاسس القاسية للدفع ٠

وبالنسبة للهيكل الاقليمى للواردات السودانية خلال الفترة ٧٦ — ١٩٨١ يتضح من الجدول رقم (٣١) ان غالبية الواردات تاتى من دول السوق الاوربية المشتركة وباقى دول غرب اوروبا وتتراوح نسبة الواردات من هذه المجموعة الاخيرة بين ٦ر٤٢٪ — ٥ر٤٧٪ من اجمالى الواردات السودانية ٠ واما بقية الواردات فانها تاتى من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية والولايات المتحدة وبقية الدول الاخرى وتمثل الواردات من مصر الى السودان ١ر١٪ من اجمالى الواردات السودانية ٠

جدول رقم (٣١) توزيع الصادرات والواردات السودانية اقليميا خلال الفترة ٧٦ـ١٩٨١

(%)

الـــــدول	الصادرات		الواردات	
	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٧٦	١٩٨١
السوق الاوروبية المشتركة	٤٢ر٤	٣٠ر١	٤٦ر٠	٣٩ر١
بقية دول غرب اوربا	٥ر٥	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٥
اليابان	٧ر٥	٧ر٥	٦ر٥	٦ر٩
الولايات المتحدة الامريكية	٣ر٩	٨ر٠	٩ر٤	٨ر٦
الهند	٤ر٣	٠ر٤	٥ر٦	٢ر٣
الصين	٤ر٣	٤ر٨	٢ر٨	٣ر٥
الاتحاد السوفيتى	٣ر٢	٥ر٥	١ر٨	١ر٠
بقية الدول الاشتراكية	٩ر٤	٣ر٥	٣ر٧	٢ر٥
مصر	٣ر٤	٠ر٣	١ر١	١ر١
اخرى	١٦ر١	٣٦ر٥	١٩ر٦	٣٤ر٩
الجملـــة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى ـ مرجع سابق .

ويلاحظ ان اتجاهات الصادرات والواردات السودانية تميل الى التركز وبالتالى يجـــب اعادة رسم خريطة الصادرات والواردات السودانية .

واخيرا يمكن تلخيص اهم النتائج والتوصيات الخاصة بواردات وصادرات كل من مصر والسودان على النحو التالى :

١ـ للواردات والصادرات دورها يجب ان تلقياه فى احداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة فى هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادى .

٢ـ يمكن عرض الحقائق التالية والمشاكل التى تواجه الصادرات والواردات الصناعية فى مصر وهى :

ـ هناك عجز مزمن فى الميزان التجارى مما يستلزم اتخاذ الخطوات المناسبة لعلاجه سواء كان ذلك فى مجال الانتاج او فى مجال التسويق والاداره الاقتصادية .

ـ هناك اتجاه هبوطى فى التطور الكمى للصادرات الصناعية المصرية نظرا لمجموعة من العوامل تختلف باختلاف الصناعة ولكنها تشترك فى مجموعة منها : عوامل الجودة ـ المنافسة الاجنبية ـ زيادة الاستهلاك المحلى ـ التخلف التكنولوجى وبالتالى ارتفاع التكلفة بالمقارنة بالاسعار العالمية ومشاكل تتعلق بانتاجية العمالة والعوامل المؤثره فيها .

ـ ان هيكل الصادرات الصناعية ليس هو الهيكل الامثل الذى نسعى عليه حيث ان القطن ومنتجاته والبترول ومنتجاته هما محور التصدير الصناعى . بل يجب ارتياد مجالات صناعية اخرى للتصدير كالزجاج والحراريات والسيراميك والمنتجات الخزفية وارتياد مجالات قطع الغيار للصناعات المعدنية ، الهندسية ، وكذلك الصناعات التى يتوافر لها المواد الخام المحلية .

ـ من الملاحظ ان هيكل الواردات يميل لصالح السلع الاستهلاكية والسلع الراسمالية .

ونجد ان مرونه الواردات الاستهلاكية للدخل اعلى من المرونه للسلع الوسيطة والسلع الراسمالية . ومن الظواهر الملفته للنظر هى ان معامل الارتباط بين واردات السلع الراسمالية والدخل القومى اقل من معامل الارتباط بين الدخل والسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة .

وان معاملات الارتباط بين الدخل القومي والواردات الكلية ، الواردات الوسيطة والواردات الاستهلاكية والواردات من السلع الراسمالية فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ كانت كما يلى :
٨٩٪ ، ٩٥٪ ، ٨٨٪ ، ٢٠٪ على الترتيب .

وسعيا وراء سد العجز فى ميزان المدفوعات يمكن اتباع سياسة احلال الانتاج المحلى محل الواردات بشرط ان تقوم على اساس الحساب الاقتصادى للتكلفة والعائد .

٣- يمكن عرض الحقائق التالية والمشاكل التى تواجه صادرات وواردات القطاع الصناعى فى السودان وهى :-

- هناك عجز مزمن فى الميزان التجارى بصفة عامة والميزان التجارى الصناعي بصفه خاصة .
- هناك اتجاه هبوطى لصادرات القطن السودانى نظرا للمنافسة من الالياف الصناعية كالحرير الصناعى او الالياف التركيبية كالاكريلك او البولى استر مما يستوجب تصنيعة محليا والاستفادة من القيمة المضافة التى تتراوح بين ٣ - ٧ اضعاف الدخل فى حالة التصنيع بالمقارنة بحالة عدم التصنيع او اعادة النظر فى التركيب المحصولى لصالح المحاصيل الاكثر ربحية .
- لا تلعب الصادرات الصناعية دورا بارزا فى هيكل الصادرات السودانية نظرا للمشاكل التى تواجهها الصناعة كضعف البنية الاساسية ، نقص المواد الخام سواء كانت محلية او مستوردة ، حجم السوق ، اختيار الانتاج ، اختيار التكنيك ، المنافسة الاجنبية ، المنافسة على الاسعار وتحديدها بحيث لا تعكس القيمة الحقيقية للانتاج مع تواجد هامش ربح يتراوح بين ٥ - ١٥٪ على راس المال المستثمر . هذا بالاضافة الى ضعف طاقة التشييد .
- السودان كاحدى الدول النامية تحتل الواردات من السلع الراسمالية والوسيطة المكانة الاولى فى هيكل وارداتها . وبالتالى يجب اختيار الصناعات التى يمكن اقامتها من بينها محليا بحيث تسمح على تدعيم التكامل بين مصر والسودان وخاصة اذا ما كان الحجم

الاقتصادى للمشروع اكبر من امكانيات السوق المحلى منفردا ٠

ـ يحساب مرونة الواردات الداخلية او معامل الارتباط بين الواردات والدخل القومى وجد انه مرتفع مما يستلزم تخطيط الواردات فى ضوء متغير الدخل القومى ٠

٤ـ تمثل دول امريكا واوروبا الغربية المكانة الاولى سواء للتصدير اليها او الاستيراد منها فى كل من مصر والسودان ٠ وهذا الاتجاه يمثل تحولا للهيكل الاقليمى للتجارة فى غير صالح الدول الاشتراكية اعتبارا من بداية السبعينات ٠ وتوصى الدراسة باعادة خريطة التجارة الخارجية بحيث تضمن عدم التركز الزائد لما لذلك من خطورته ٠

٥ـ يجب الاهتمام بعملية تخطيط القطاع الخارجى فى كل من مصر والسودان ويجب النظر الى عملية تخطيط القطاع الخارجى فى اطار عملية التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ككل ٠ ومما لا شك فيه ان خطة الصناعة لها ابعاد متصلة بالتخطيط القومى وخطة التجارة الخارجية حيث ان القطاع الصناعى اكثر حساسية للقطاع الخارجى من غيره من القطاعات وخاصة فى الدول النامية نظرا لارتفاع المكون الاجنبى للاستثمار الصناعى او حتى معاملات الواردات الوسيطة للانتاج القطاعى الصناعى ٠

من الملاحظ ان عملية تخطيط القطاع الخارجى ينظر اليها من الناحية العملية كعملية تابعة وبالتالى اعتبارا مؤشرات التجارة الخارجية كمتغيرات تابعة وليست متغيرات مستقلة ٠ وعند تخطيط الواردات توصى بتقسيمها الى الانواع التالية حيث ان نوع يؤثر فيه مجموعة من العوامل قد تختلف عن العوامل التى تؤثر فى الانواع الاخرى :

ـ واردات وسيطة : وتخطط بناء على المعاملات الفنيه للواردات ومستوى الانتاج المطلوب مع مراعاة التغير فى المعاملات نظرا للتطور الفنى وتغير الحجوم الاقتصادية واتباع سياسة الانتاج المحلى محل الواردات ٠

- واردات استهلاكية : تخطط بناء على مرونة الطلب مع الواردات ومعدل نمو الدخل القومي او دخل الفرد .

- واردات السلع الراسمالية : وتخطط بناء على مجموع انتاج القطاعات المحلية المنتجة للسلع الراسمالية مضاف اليها الواردات من السلع الراسمالية اللازمة لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى .

واما بالنسبة للصادرات يمكن تقسيمها الى نوعين من وجه نظر التخطيط كما يلى :-

- صادرات داخلية ضمن اطار الاتفاقيات والحصص ويمكن تحديدها من واقع هذه الاتفاقيات وبدرجة كبيرة من عنصر التاكد .

- صادرات خارجة عن اطار الاتفاقيات والحصص : وهذه يمكن تخطيطها بناء على معدل نمو الدخل فى الدول المستوردة وعلاقات اسعار الصادرات والواردات او بناء على تقديرات الطاقة الانتاجية المتوقعة والطلب المتوقع بهذه الدول .

واذا لم يتعادل جانبى المعادلة مع امكانيات الاقتراض الخارجى يلزم اعادة النظر فى الاهداف الموضوعة للخطة .

٦- بالنسبة لتشجيع الصادرات والواردات بين مصر والسودان يمكن اتباع الاتى :-

- فى الاجل القصير يمكن النظر فى قائمة الصادرات والواردات الصناعية واختيار السلع التى تتمتع بوفر تكلفة الموارد المحلية المنخفض كالسكر والمنسوجات ، الاسمنت والاسمدة الكيماوية والاحذية بالنسبة لمصر ويمكن تقدير ذلك بالنسبة للسودان .

- فى الاجل الطويل يمكن القول بانه بعد اتمام عملية التخطيط المذكورة آنفا يصبح السؤال الخاص بالتوزيع الاقليمى للتجارة الخارجية مطروحا . وعند الاجابة عليه يلزم اعطاء اولوية لبنود الصادرات والواردات الواردة فى قائمة الصادرات والواردات لكل

من البلدين مع تقدير كفاءة الاستثمار المتصل بالتجارة الخارجية او بمشروعات التكامل كما قدمنا فى ورقة سابقة وبالتالى يمكن وضع اطار الاتفاقيات الثنائية التجارية فى المستقبل .

٥ ـ خطط وسياسات التنمية الصناعية في مصر والسودان

٥ - خطط وسياسات التنمية الصناعيه فى مصـــر والسودان :

٥ - ١ خطط تنمية القطاع الصناعى فى مصـر:

فى ضوء الاستراتيجيه العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدد الاطار العام للخطه الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ ، كما أعد اطار التنمية الصناعيه على هدى النتائج التـــى أسفر عنها النشاط الصناعى خلال السنوات الماضية والتغير المنشود فى هذه النتائج خـــلال السنوات القادمة بما يحقق الاهداف البعيدة المدى التى ينشدها المجتمع فى ضوء الدراسات التى أعدت عن تصور التطور للمتغيرات الرئيسية فى المجتمع المصرى حتى نهاية هذا القرن .

وقد حكمت حدود التقديرات المتعلقة بالخطه القطاعية الصناعية ٨٢/٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ مجموعة من الاعتبارات والمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والتى يمكن ابراز أهمها فيما يلى :

- المدى التى وصلت اليه الطاقة الاستيعابية للمجتمع .
- حجم قوة العمل المتزايدة تبعا للزيادة السنوية فى عدد السكان ، وما يفرضه ذلك مـــن ضرورة فتح المجال لخلق فرص عمل جيدة .
- التحديات التى تواجهها مصر فى مرحلة السلام وفى ظروف التنمية السريعة المطلوبـــة (سواء كانت هذه التحديات مرتبطة بالظروف الداخلية أو الخارجية للمجتمع) .
- المقدرة على جذب مصادر تمويل وخاصة التمويل الاجنبى اللازم للمشروعات الاستثماريـــة بشروط ميسرة خاصة بعد أن شهدت المحافل الدولية والهيئات الاقتصادية المتخصصـــة بقدرة الاقتصاد المصرى .

وقد أولت الدولة فى خططها التنمويه منذ خطة ٦٠/١٩٦٤ رعاية خاصة لقطاع الصناعـــات التحويلية والتعدينية فأتاحت له أحجاما من الاستثمارات لم تتح لاى قطاع آخر من قطاعـــات الاقتصاد القومى وأدت على زيادة نصيبه من الاستثمارات مرحلة بعد أخرى بحيث ارتفعـــت الاستثمارات فى القطاع الصناعى من نحو ٤٠٣ مليون جنيه فى خطه ٦٠/١٩٦٤ الى نحو ٨ر٦ بليون جنيه فى الخطه الخمسية ٨٢/١٩٨٧ ، كما تجدر الاشارة ايضا الى أن الاستثمارات

للقطاع الصناعى فى الخطه الخمسية الاخيرة قد فاق جملة الاستثمارات التى خصصت للصناعة خلال الفترة ٦١/٦٠ الى نهاية ٨٢/٨١ والذى بلغ ٧ بليون جنيه وبوجه عام فان الاستثمار فى القطاع الصناعى لم تقل نسبته من اجمالى الاستثمارات بأى حال من الاحوال فى جميع مراحل النمو وعلى مدار خطط التنمية منذ ٦١/٦٠ وحتى الان عن ٢٥٪ ويبين الجدول الاتى نصيب قطاع الصناعة والتعدين من الاستثمارات الكلية فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ خطه ٦٤/٦٠ وحتى الخطه الحالية ٨٧/٨٢ .

جـــدول رقم (٣٢)

الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة التحويليـــة والتعدين فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مـــــــــن ٦٠/٦١ وحتى ٨٢/٨٧

(القيمة بالميلون جنيه)

البيـــــــان	٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤	٦٦/٦٥ الى ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ الى ٧٦	١٩٧٧ الى ٨٢/٨١	جملة الاستثمارات من خطة ٦١/٦٠ حتى نهاية ٨٢/٨١	الخطة الخمسية الحاليـــة ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧
الاستثمارات الكليـــة	١٥١٣	١٧٤٦ر٦	٤٦١٠ر٦	١٨٠٣٨ر٠٠	٢٥٩٠٨ر٦	٣٥٤٨٦ر١
استثمارات قطاع الصناعة التحويلية والتعدينيـــة	٤٠٣ر٩	٤٥١ر٨	١٢٩٥ر٧	٤٨٦٨ر٦	٧٠٢٠	٨٦١٦ر٩
نسبة استثمارات الصناعة التحويلية والتعدينيه الى أجمالى استثمارات الخطه	٢٦ر٧٪	٢٥ر٩٪	٢٨ر١٪	٢٧٪	٢٧ر١٪	٤١٪

المصـــدر : الاطار العام التفصيلى للخطه الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧ ـ الجزء الاول والثانى وزارة التخطيط ـ ج ٠ م ٠ ع ديسمبر ١٩٨٢ ٠

٥ - ١ - ١ • الابعاد الاساسية لخطة التنمية الصناعية فى اطار الخطه العامة للدولة ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ •

أستهدفت خطة التنمية الصناعية توفير المستلزمات والامكانيات للقطاعات المختلفه فى الاقتصاد القومى ، حيث من المعروف أن قطاع الصناعة يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاخرى التى تعتمد عليه لتوفير احتياجاتها ومستلزمات انتاجها من هذا القطاع ، ولذلك فان تقاعس قطاع الصناعة وتخاذله فى سد احتياجات القطاعات الاخرى يؤثر بالضرورة على معدلات نموها كذلك فان تصحيح مسار القطاع الصناعى وتطوير انتاجه يمكن أن يحقق له قدره تصديرية فى الاسواق العالمية أو على الاقل يحقق خفضا فى الواردات عن طريق مايقدمه وفاء للاحتياجات المحلية •

وقد ارتكزت التنمية الصناعية فى الخطه ٨٢/٨٧ على مجموعة من الدعائم يأتى فى مقدمتها مايلى :

- تحقيق التوازن والتكامل بين قطاعى الزراعة والصناعة بحيث يسهم قطاع الصناعة ايجابيا فى توفير احتياجات الزراعة من الاسمدة والمبيدات والجرارات والآلات الزراعية وعلف الحيوان وغيرها ، كما يسهم قطاع الزراعة فى توفير المستلزمات الزراعية للصناعة مثل قصب السكر والبذور الزيتيه والاقطان والكتان والحبوب وغيرها من السلع الزراعية اللازمة للانتاج الصناعى وكذلك تحقيق التنسيق باقى القطاعات وعلى الاخص الكهرباء والنقل •
- الاهتمام بالصناعات التى تنتج مستلزمات الانتاج الامر الذى يترتب عليه زيادة الطاقه الانتاجيه فى قطاع الانشاءات والتشييد والاسكان مثل صناعات الاسمنت ، حديد التسليح الطوب الطفلى والرملى ، الجبس ، الزجاج ، المواسير ، الادوات الصحية ، معدات المقاولات ..... الخ •
- توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية للصناعات التى تفى باحتياجات المجتمع من سلع الاستهلاك المحلى المرتبطه بالغذاء والكساء •

- توسيع قاعدة الانتاج للصناعات التصديرية مع التركيز على الصناعات التى تتميز بقدرة تنافسيه فى الاسواق العالمية مثل الاسمنت والجبس والاسمدة والملابس الجاهزة ، الفوسفات ومنتجات خان الخليلى ، وتقليل الاعتماد فى التصدير على سلع تصديريه تقليديه مثل الغزل والنسيج .
- تنمية الصناعات المنتجة للسلع الوسيطه والاستثمارية بما يكفل التوازن بينهما وبين الصناعات الاستهلاكيه ، وذلك لضمان قاعدة صناعية قوية ومتكاملة تحقق التشابك الصناعى وتوفر متطلبات استمرار التنمية الصناعية .
- استغلال الطاقات المتاحه غير المستغله بالشركات الصناعية بما يحقق زيادة الانتاج وخفض التكاليف دون تخصيص استثمارات كبيرة ، كما فى حالة شركات الحديد والصلب والسكر وترسانه الاسكندرية البحرية .... الخ .
- تطوير الصناعات الهندسية بحيث تكون قادرة على تصنيع السلع الاستثمارية محليا مع التركيز على معدات الميكنه الزراعية من عزاقات وطلمبات وآلات حصاد ومقطورات ومعدات رى بالرش ومعدات المحالج والمطاحن والمخابز الآلية .
- مراعاة التوازن النسبى بين القطاع العام والقطاع الخاص والمشترك وبين الصناعات ذات الحجم الكبير والصناعات ذات الحجم المتوسط والصناعات الصغيرة والانتاج الحرفى بما يحقق أعلى زيادة فى الانتاج وأقصى معدل للتنمية الصناعية .
- تشجيع اقامة مناطق صناعية متكاملة فى محافظات الجمهورية تستوفى فيها هياكل البنيه الاساسية من مرافق ونقل وكهرباء ومياه دون مساس بالرقعة الزراعية توخيا لعدالة توزيع الصناعات على كافة ارجاء البلاد .
- مراعاة البعد الاقليمى عند اختيار أماكن توطن المشروعات الصناعية أو عند اقامة مناطق صناعية متكامله بعيداً عن المساحة المزروعة وبحيث يحقق توطن المشروعات الصناعية تنميه حقيقيه وضطرده فى الاقاليم المختلفه .
- دعم الصناعات التحويليه التى تعتمد على خامات وموارد أوليه محلية سواء كان مصدر هذه

الموارد قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة الاستخراجيه .

- العناية بالصناعات الريفيه والحرفيه والبيئيه لاستغلال الامكانيات الكبيرة والمهارات المتوفره لدى الصناع الوطنيين والمحافظه على تنميه انتاجهم ورفع مساهمتهم فى الناتج الصناعى .

٥ - ١ - ٢ . أهداف الصناعة فى الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٧ :

تسعى سياسة التصنيع التى تضمها الخطه القومية الشامله للسنوات الخمس ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ الى دفع معدلات التنمية والارتقاء بمستوى الانتاج كما وكيفا ومن ثم فان اهم أهداف خطه قطاع الصناعة والتعدين (لاتشمل البترول) تركز فى أهداف الانتاج وأهداف نمو الناتج الصناعى واضافه الى ذلك فان الخطه الصناعية تستهدف زيادة حجم صادرات السلع الصناعية وخلق المزيد من فرص العمل - مع الالتزام برفع الكفاءة الانتاجية للعمل ويبين الجدول التالى أهم اهداف الخطه الخمسية للقطاع الصناعى والتى نورد ها بالتفصيل فيما يلى :

أ - الانتاج :

استهدفت الخطه أن يتحقق انتاج صناعى فى عام ٨٦/٨٧ يقدر بحوالى ١٤٩٤٩ مليون جنيه بأسعار سنه الاساس (٨١/٨٢) مقارنه بالانتاج فى سنه الاساس ٨١/٨٢ الذى بلغ ٩٤٩٤ مليون جنيه - وبناء عليه فان نمو الانتاج الصناعى فى نهايه الخطه الخمسيه يقدر بحوالى ٥ ر٧٥٪ مما كان عليه قبل بدء تنفيذ الخطه - وبذلك تحقق الصناعة معدلا سنويا لنمو الانتاج الصناعى يصل الى حوالى ٥ ر٩ ٪ فى المتوسط .

وقد استهدفت الخطه التركيز على الصناعات المنتجة للسلع الوسيطه والاستثماريه لتحقيق معدل نمو سنوى أكبر بينما استهدفت معدل نمو أقل للصناعات الاستهلاكية (غزل ونسيج غذائية - ملابس جاهزة)

هذا وسيظل القطاع العام الصناعى يلعب دوراً رائداً فى عملية التنمية الصناعية اذ تمثل قيمة انتاج هذا القطاع نحو ٩ ر٦٢٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى الوطنى المستهدف لعام ١٩٨٧/٨٦ (باسعار سنة الاساس ٨٢/٨١) فبينما لا يمثل القطاع الخاص اكثر من ١ ر٣٧٪ من هذا الانتاج يتركز معظم انتاج القطاع الخاص فى صناعة السلع الاستهلاكية - مثل الصناعات الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية والاثاث ويبين الجدول التالى معدلات نمو انتاج السلع الصناعية طبقا لفروع الصناعة (القطاع العام) والذى يتضح منه أن فروع الصناعة التى تحقق متوسط نمو سنوى أكثر من ١٠٪ هى على التوالى : صناعات الخزف والصينى والفخار والصناعات الكيماوية ، وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات التعدينية ومن أقل فروع الصناعة تحقيقا للنمو هى الصناعات الغذائية ويستهدف لها تحقيق ٦ ر٦ ٪ وذلك لمحدوديه نمو قطاع الزراعة الذى يمد هذه الصناعات بمستلزمات الانتاج الاساسية .

جـــدول رقـــم (٣٣)
أهم اهـداف قطاع الصناعـة والتعديـن فى الخطـة الخمسيـة
٨٣/ ١٩٨٧

(القيمة مليون جنيه باسعار ٨٢/٨١)

الاهـــــداف	سنة الاساس ٨٢/٨١	المســـــتهدف		معدل النمو السنوى		الزيادة خلال فترة الخطه الخمسية
		٨٣/٨٢	٨٧/٨٦	٨٢/٨١ ٨٣/٨٢	٨٢/٨١ ٨٧/٨٦	
الانتاج الاجمالى	٩٤٩٤	١٠٢٨٦	١٤٩٤٩	٨ر٣	٩ر٥	٥٤٥٥
الناتج المحلى الاجمالى	٢٦٦٥	٢٩٠٦	٤٣٥٩	٩ر٠	١٠ر٣	١٦٩٤

عن أهداف الاستثمار فى قطاع الصناعة ينظر الجـــدول السابـــق.

المصـدر : الاطار التفصيلى للخطه الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ ـ ٨٧/٨٦ الجزء الاول والثانـى
وزارة التخطيط ج . م . ع ديسمبـر ١٩٨٢.

جدول رقم (٣٤)
الانتاج الصناعى للقطاع العام المستهدف فى نهاية الخطة ٨٦/٨٧
مقارنه لعام ٨١/٨٢ (سنة الاساس) موزعا حسب فروع الصناعة

القيمة (الف جنيه)

فروع الصناعة	سنة الاساس ٨١/٨٢	نهاية الخط ٨٦/٨٧	% معدل النمو خلال الخطه	% المتوسط السنوى
الصناعة الغذائيه	١٣١١٤٣٠	١٨٠١٢٥٠	٣٧ ر ٤	٦ ر٦
صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢٦٥٦٤٣	٢٠٦٩٥٠٠	٦٣ ر٥	١٠ ر٣
صناعة الخشب	٢٧٤٢٧	٣٧٥١٦	٣٦ ر٨	٦ ر٥
صناعة الورق	١٠١٩٥٧	١٥٨٢٥٥	٥٥ ر٢	٩ ر٢
الصناعات الكيماوية	٣٨٩١٥٩	٦٩٢١٩٤	٩٧ ر١	١٤ ر٥
صناعات الخزف والصينى والفخار	٣٢٤١٠	٧٣٧٣٥	١٢٧ ر٥	١٧ ر٩
الصناعات المعدنية الاساسية	٦٢٢٨٥٣	٩٨٢٧٣٩	٥٧ ر٨	٩ ر٥
الصناعات الهندسية والالكترونيه	٦٦٦٩٥٥	٩٣٠٧٩٥	٣٩ ر٦	٦ ر٩
الصناعات التعدينية	٤٣٩٠٠	٧١٢٦٩	٦٢ ر٣	١٠ ر٢

المصدر : الاطار العام التفصيلى للخطه الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ .
الجزء الاول : وزارة التخطيط ج . م . ع ديسمبر ١٩٨٢.

هذا ولما كانت منتجات الصناعات الهندسيه المحلية تعتمد فى تصنيعها المحلى على استيراد معظم مستلزماتها حيث تتصف بانها فى مجملها صناعات تجميعيه لهذا فان الخطه تستهدف زيادة التصنيع المحلى لمكونات هذه الصناعة مما يؤدى الى تحسين ميزان المدفوعات.

كما تستهدف الخطه العمل على توفير انتاج الكابلات من الاسلاك والمحولات والعدادات الكهربائيه التى يعتمد عليها قطاع الكهرباء . أما انتاج الادوية والكيماويات الدوائيه فسيزيد بمعدل سنوى متوسط يصل الى ١٧٪ ليصل انتاجها الى عام ٨٦/٨٧ الى حوالى ٣٤٠ مليون جنيه .

ب- الناتج الصناعى :

استهدفت الخطه الخمسية للقطاع الصناعى تحقيق ناتجا صناعيا يقدر بحوالى ٤٣٥٩ مليون جنيه عام ٨٦/٨٧ (٤٢٩٣ للصناعة التحويليه ، ٦٦ للمناجم والمحاجر) بزيادة قدرها ١٦٩٤ مليون جنيه عن سنة الاساس ٨١/١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوى متوسط ٣ ر١٠٪ تقريبا ويمثل هذا الناتج الصناعى نسبه قدرها ٢ ر٢٩٪ من قيمة الانتاج الصناعى المستهدف فى عام ٨٦/٨٧ وهى نسبة ترتفع عن مثيلتها التى تحققت فى سنة الاساس ٨١/١٩٨٢ بمقدار ١ ر١ ٪ الامر الذى يؤكد ان خطه الصناعة تستهدف تحسين الكفاءة الانتاجية فى هذا القطاع.

جـ- التوظف فى القطاع الصناعى :

تستهدف الخطة الخمسية بوجه عام فتح مجالات عمل جديدة لنحو ١ ر٢ مليون عامل ليصل عدد المشتغلين فى الانشطه الاقتصادية فى عام ٨٦/٨٧ الى نحو ٨ ر١٣ مليون مشتغل وتبلغ متوسط الزيادة السنوية فى فرص العمل فى الخطه حوالى ٤٢٠ ألفا مشتغل .

وتهتم الخطه بالقطاعات الانتاجيه خاصه قطاع الصناعة لانه من القطاعات التى يمكن ان تساهم فى توفير جانب من فرص العمل ، وقد قدرت الخطه نمو العمالة الصناعية بنحو ٥ ر٥٪ سنويا نتيجة الزيادة الاستثمارات فى هذا القطاع والعمل على الانتهاء من المشروعات تحت التنفيذ

بما يفسح المجال للتوظف فيها عند بدء الانتاج - وجدير بالذكر ان الخطه الجديدة تستهدف ان يستوعب قطاع الصناعة نحو ١٩٠٩ ألف فرص عمل فى نهاية عام ٨٦/٨٧ من الاجمالى العام لحجم المشتغلين الذى يتوقع ان يتزايد خلال الخمس سنوات وحتى يصل الى ١٣ر٨ مليون وبذلك يمثل عدد المشتغلين فى الصناعة والتعدين حوالى ١٣٪ من الاجمالى التوظف فى الانشطه الاقتصادية فى عام ٨٦/٨٧ بعد أن كان ١٢ر٥٪ فى عام ٨١/٨٢ .

كذلك تستهدف الخطه تنمية الموارد البشرية فى الصناعة ، ليس فقط من ناحية الكم ولكن من ناحية الكيف أيضا وبصورة مستمرة لرفع مستويات الانتاجيه والاداء عن طريق رفع مستويات المهارة فى صورة متكاملة مع باقى العناصر الاخرى لتنمية الموارد البشرية فى الصناعة (مثل الرعاية الصحية والاجتماعية وسياسات الاجور) ، وعلى ذلك يصبح تنفيذ التدريب الموجه واعادة التدريب والتدريب التحويلى جانبا هاما من الجوانب التى تعكسها خطه التنمية الصناعية خلال الخمس سنوات ٨٣/٨٧ .

ء - الاستثمار الصناعى :

تهدف الاستثمارات المدرجة فى الخطه الخمسية ٨٢/١٩٨٧ الى دفع عملية التنمية الصناعية ، وتقدر جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعى فى الخطه حوالى ٨٦١٧ مليون جنيه من جملة استثمارات الخطه البالغة ٣٥٤٨٦ مليون جنيه وعلى ذلك يكون نصيب الصناعة والتعدين من جملة الاستثمارات حوالى ٢٤٪ .

أما مايخص القطاع العام من الاستثمارات فى ضمن القطاع فقد بلغ حوالى ٦٨٤٢ مليون جنيه ، وبذلك يستأثر القطاع العام الصناعى بحوالى ٨٠٪ من حجم الاستثمارات الكليه المخصصه للقطاع الصناعى بالخطه بينما قدر نصيب القطاع الخاص الصناعى بحوالى ٢٠٪ أو ما يعادل ١٧٧٥ مليون جنيها خلال فترة الخطه .

وفي ضوء سياسات الصناعة تم تخصيص الاستثمارات على المشروعات الصناعية ويبين الجدول التالى أهم المشروعات الصناعية المدرجة فى الخطه موضحا به هدف الانتاج والاستثمارات المخصصه لكل منهـا .

جـدول رقـم (٣٥)

الاستثمار والانتاج لاهم مشروعات الخطه لقطاع الصناعـة

المشـروعـات	الاستثمار مليون جنيه	الانتـاج
سكر جرجا	٢٥ر٥	٧٥ ألفا طن سكر
	مرحلة أولى	٣٥ ألف طن مولاس
توسعات الشركة الشرقية للدخان	٣٢ر٥	٦ مليار سجارة
اعادة تأهيل الشركة الاهلية للغزل والنسيج	٤٠	٩٣٠ طن غـزل
		٤٦ر٧ مليون متر اقمشه
أعادة تأهيل شركه مصر حلوان للغزل والنسيج	٣٩ر٥	٦٦٠ طن غزل قطن
		١١ر٥ مليون متر اقمشه
أعادة تأهيل شركه المنسوجات الحديثه	٦ر٧	١٦ مليون متر أقمشه
تركيب ٥٥ ألفا مغزل بمنيا القمح	٦ر٨	٧٥٠٠ طن غزل قطن
ملابس جاهزة وبطاطين (٣٣ مشروعا)	٧٢ر٥	٣٣ر٣ مليون قطعه جاهزة
		٢ مليون بطانيـه
سماد تربل فوسفات	٧ر٥	١٧٦ ألفا طن
الصودا الكاوية والكلور	٤ر٦	٢٠ ألفا طن صودا
		١٠ ألفا طن كلور
انتاج ٥ مليون زوج حذاء	١٠	٥ مليون زوج حذاء
انتاج الفروسيلكون	١٥ر٤	٥٦ ألفا طن
انتاج مواسير الضغط العالى من الزهر المرن	٥٣ر٨	٤٧ ألفا طن
انتاج الحراريات لمجمع الحديد والصلب	٤ر٦	١٠ ألفا طن
الاثاث المعدنى	١٢ر-	" " "
انتاج الكابلات الكهربائيه	١٩	١٤ الفا طن
فوسفات البحاميد	٢٣ر٢	٦٠٠ الفا طن
جبس (رأس ملعب)	١١	٢٥٠ ألفا طن

أما القطاع الصناعى الخاص والذى خصص له بالخطه الخمسية استثمارات قدرهـــا ١ ٧٧٥ مليون جنيه حتى يتمكن من المشاركة فى تحقيق النشاط والنمو الصناعى فقد وضعت له اهـــداف تتناسب مع طبيعته وحتى تاتى مقترحاته الاستثماريه متسقة مع خطه التنمية فقد روعى ضرورة مراعاة بعض الاعتبارات عند تحديد المشروعات التى يعتزم أقامتها نوجزها فيما يلـــى :

١ ــ التعرف على الطاقات القائمه والتى تحت الانشاء (ووفق عليها) حيث تقتضى قواعد الكفاءة فى استخدام الموارد تجنب التكرار المؤدى الى أهدار الطاقات أو خلق طاقات غير مستغلـة .

٢ ــ أن تحقق مشروعات القطاع الخاص استخداما للتكنولوجيا الحديثة المؤديه الى رفـــع كفاءة استخدام الموارد خاصة النادرة منها .

٣ ــ يفضل ان تحقق مشروعات القطاع الخاص جانبا من تصدير السلع الصناعية الى الخـــارج لسد أحتياجاتها من العملات الاجنبيه التى تتطلبها لشراء مستلزمات الانتاج الدورية وبالاضافه الى هذا فقد أعدت للقطاع الخاص قوائم بأهم فرص الاستثمار التى يقترحهـــا المخطط لنشاطه فى قطاع الصناعة وليس بالضرورة ان يكون الامر مقصورا على هـــذا التحديد ولكـن وضعت هذه القوائـــم كمؤشر ارشادى للمستثمرين فى القطاع الخاص الصناعى ــ ونورد فيما يلى قائمه المقترحات الاستثماريه للمشروعات الصناعية التى أعدت ليستفيد بها المستثمر الخاص .

قائمة المشروعات المقترحة للقطاع الخاص
الصناعى - ضمن مشروعات خطه التنميه

- انتاج البيوجاز من مخلفات الحقل .
- انتاج الاعلاف بالطرق الحديثه (تخمر المخلفات) .
- انتاج المبيدات الحشريه ومستحضرات مقاومة الافات .
- انتاج الآلات والمعدات الخفيفه اللازمة للميكنه الزراعية .
- انتاج زوارق الصيد .
- انتاج مواد التعبئة والتغليف لمختلف الاغراض من الورق الكرتون والبلاستيك والرقائق المعدنية ... الخ
- انتاج الملابس الجاهزة .
- انتاج الاثاث .
- انتاج الاوانى الزجاجيه .
- انتاج الانواع الخاصة من الزجاج المسطح .
- انتاج الالياف الزجاجيه .
- انتاج الانواع الخاصة من الزجاج الحرارى والمتعادل .
- انتاج بدائل الطوب الاحمر .
- انتاج الاسمنت .
- مصنوعات الخزف والصينى لاغراض المبانى ولاغراض الاستخدام المنزلى .
- تقطيع وتشكيل الاحجار لاغراض البناء .
- انتاج اجهزة الطاقة الشمسيه والسخانات الشمسية .
- انتاج وحدات رفع المياه .

٥ - ٢ - خطط تنميه القطاع الصناعى فى السودان :

اتجه السودان الى تخطيط التنمية منذ مطلع الستينات ، ولذلك فقد تم منذ ذلك الحين أعداد وتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كان أبرزها الخطه الخمسية ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤ والخطه السداسية ٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢ . ونظرا للعديد من الصعوبات التى صادفت تنفيذ الخطة السداسية ، فقد تم بلورة مكوناتها الاساسية فيما اطلق عليه برنامج الاستثمار الثلاثى (أى للسنوات الثلاثه الاخيرة منها ٨٠/٨١ - ٨٢/٨٣) والذى اعتبر بمثابة جوهر أو محور الخطه الاساسى . وقد حرصت الحكومة السودانية من خلال اعداد وتنفيذ ذلك البرنامج على تدعيم سياسة الاصلاح المالى وتركيز الاستثمارات بما يساعد على زيادة عائدات الدولة وتخفيف عبء المشاكل الاقتصادية . وعليه فقد كان العنصر الحاكم فى اعداد وتنفيذ هذا البرنامج الاستثمارى الثلاثى هو عملية تخصيص الموارد المالية المحلية والاجنبية على الانشطة الانمائية وفقا للاولويات التالية :

- مشروعات جارى تنفيذها ويتوقع أن تدر عائدا اقتصاديا مجزيا .
- استثمارات تهدف الى اعادة بناء وتحديث مشاريع قائمة وذلك لوقف تدنى انتاجيتها وهو مايطلق عليه اعادة تأهيل المشروعات القائمة .
- مشروعات البنية الاساسية التى تؤدى الى ازالة الاختناقات الهيكلية وبالتالى تساعد على بناء الطاقة الانتاجية وزيادتها .
- الاستثمارات التى تعتمد على المواد والخامات المحلية والتى يمكن أن تساعد على زيادة حصيلة السودان من العملات الاجنبية من خلال زيادة الصادرات او تقليل الواردات .

وعلى نفس المنوال تم اعداد وتصميم البرنامج الاستثمارى الثلاثى للسنوات الثلاثه ٨٣/٨٤ ١٩٨٤/٨٥ ، والذى يجرى تنفيذه حاليا - ويعتبر هذا البرنامج تجسيدا مرحليا (للثلاث سنوات) لاستراتيجية التنمية فى السودان ، تلك الاستراتيجية التى يتوقع ان تحكم عملية التنمية حتى مطلع التسعينات . ذلك أن الخطه السداسية والتى كانت بمثابة نقطة الاساس

فى أعداد وتصميم البرنامج الاستثمارى الثلاثى الاخير (٨٣/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥) قد أعدت فى اطار خطة تنمية طويلة الاجل (١٨عام) مقسمة الى ثلاث خطط سداسية تنتهى عام ٩٥/٩٤ وعلية قامت وزارة التخطيط السودانية باعداد مجموعة من الاسقاطات والتنبؤات لمختلف جوانب ومتغيرات الاقتصاد السودانى حتى عام ١٩٩٢/٩١ .

واستنادا الى كل ماتقدم فان معالجتنا لجانب التصنيع فى خطط وبرامج التنمية فى السودان سوف تعتمد على تحليل ودارسة النقاط الثلاث التالية :

أولا :التطور التاريخى للاداء الصناعى فى اطار الاداء الاقتصادى العام

ثانيا : الاستثمار الصناعى فى البرنامج الاستثمارى الثلاثى ٨٣/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥.

ثالثا : الافاق المستقبلية للصناعة فى السودان .

٥.٢.١ التطور التاريخى للاداء الصناعى فى اطار الاداء الاقتصادى العام :

شهد الاقتصاد السودانى جهودا تنموية على مدى فترتى الستينات والسبعينات لا باس بها كان لها اثر واضح على نمو الاقتصاد السودانى ، حيث حقق معدلا للنمو يتراوح بين ٤٪ الى ٥٪ سنويا خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ . الا أن الملاحظة الاساسية على اداء الاقتصاد السودانى فى الفترات السابقة والتى كان لها أكبر الاثر على تواضع النتيجة والمحصلة الفعلية والنهائية لمسيرة التنمية فى السودان ، لم تكن فقط هى تواضع معدلات النمو المحققة سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو قطاعاته المختلفه ، بل كانت بالاساس فى تفاوت تلك المعدلات وبشكل واضح ، من فترة او مرحلة الى اخرى الامر الذى لم يجعل نمو الاقتصاد السودانى رتيبا وبالتالى قلل من شأن نتائجها النهائية الملموسة ذلك انه من وجهة نظر عملية التنمية السليمة ، أن معدلا للنمو مضطرا ولفترة زمنية طويلة نسبيا وان كان متواضعا لاشك أفضل من تذبذب معدل النمو من فترة لاخرى حتى وان حقق قيما عالية فى بعض تلك الفترات أو السنوات .

أن معدل النمو المحقق فى الاقتصاد السودانى كان شديد التذبذب من فترة الى اخـــرى ففى الوقت الذى هبط فيه الاداء الاقتصادى العام فى السودان عام ١٩٧١/٧٠ بحيـــث كان معدل النمو بالسالب (ـ ٢ر٥٪) سرعان ماتحسن الاداء بشكل واضح خلال الفتـــرة ٧٣/٧٢ـ١٩٧٨/٧٧ ، حيث حقق الاقتصاد السودانى معدلا للنمو خلال تلك الفتـــرة مقداره ٩ر٧٪ سنويا . الا ان الاقتصاد السودانى لم يستطيع ان يحافظ على هذا المعـــدل طويلا ، اذ سرعان ماانخفض وبشكل كبير ليصل الى ٢ر٪ سنويا خلال الفترة ٧٨/٧٧ ـ ٨٣/٨٢ (١) وتزداد الصورة وضوحا بالنظر الى الجدول التالـــى :

جـــدول رقـــم (٣٦)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج خلال
الفترة من ٧٨/٧٧ ـ ٨٣/٨٢

السنوات	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
معدل النمو السنوى	٥ر٧	ـ ٥ر١٠	٨ر٢	٦ر٤	٦ر٤	ـ ٧ر٢

المصدر : World Bank; Ibid; Vol.II, Statistical Annex, P.11

ولاشك ان هناك العديد من العوامل والظروف التى أحاطت بعملية التنمية فى السودان بهذا الشكل فى الفترة المشار اليها والتى كان لها اثرها الكبير فى تحديد وتاثـــــر الاداء الاقتصادى السودانى بهذا الشكل . وسوف نشير الى أهم العوامل والظروف فيما بعـــد وعند دراسة وتحليل سياسات التصنيع فى السودان ، وذلك نظرا لاهميتها فى تحديد حجم وطبيعة الغضوط التى تحكم صياغة سياسات التنمية ومن بينها سياسة التنمية الصناعية ، طالما أن غايتنا هنا ليست اكثر من تحديد الصورة العامة لاداء الاقتصاد السودانى فى المرحلـــة السابقة ومركز القطاع الصناعى منه . صحيح ان جزءً كبيرا من هذه العوامل والظروف انمـــا يرجع فى الاساس الى طبيعة النمط أو الخطوط العامة والعريضة (أى مايطلق علية استراتيجية التى حكمت

---

(١) World Bank; Sudan: Pricing Policies and Structural Balances; Vol. I; Main Report, P.7

عملية التنمية واعداد الخطط وتنفيذها) الا أن القيمة التحليلية والعلمية لكل ذلك يظل مرتبطا بهدف تقييم تجربة التنمية والتخطيط فى المحل الاول ، او تبيان مدى اثر تلك العوامل على تحديد واختيار السياسات التنموية والاساليب والاجراءات التى تتضمنها الخطة وهو مالا نستهدفه فى هذا الصدد ، وماسعى اليه الان هو الوقوف على الصورة العامة للنتائج الفعلية لعملية التنمية فى السودان وموقع الصناعة النسبى منها . لذلك فان مايساعدنا فى هذا التحليل هو الاشارة الموجزة لاهم تلك العوامل والظروف التى أحاطت بعملية التنمية وساهمت بشكل كبير فى رسم وتحديد نتائجها النهائيه ، على ان نتناول تلك العوامل والظروف بشكل اكثر تفصيلا عن تحليل سياسات التصنيع .

لقد قام ومايزال ، نمط التنمية فى السودان على الزراعة باعتبارها القطاع القائد لعملية التنمية وذلك استنادا الى ماقدمته الطبيعة من امكانات هائلة لنمو وتطور هذا النشاط ويكون بالتالى قاعدة وأساسا للنمو فى القطاعات الاقتصادية الاخرى وأهمها الصناعة . وهذا تفكير لاغبار عليه . فالزراعة هى المطالبة بتدبير الغذا سواء لمن هى نشاطهم الاساسى أو لمن يعملون بغيرها من الانشطه الاقتصادية كالصناعة والخدمات . كما انها هى (أى الزراعة) المطالبة بالاضافة الى المناجم والمحاجر والمصايد والغابات بتدبير وتهيئة المادة الخام التى تجرى عليها العمليات الصناعة لتصبح سلعة اكثر قدرة على اشباع حاجات الانسان ، الى غير ذلك من العوامل التى تعطى للنشاط والاستثمار الزراعى أهمية خاصة فى عملية التنمية الا أن كل ذلك لايغير من طبيعة النشاط الزراعى لاعتماده الى حد كبير على الظروف الطبيعية والمناخية والتى كان لها أكبر الاثر فى هبوط مستويات انتاج المحاصيل الرئيسية فى السودان كالقطن - القمح - الحبوب الزيتية . . الخ بالاضافة الى التدنى الواضح فى التكوين الرأسمالى الثابت فى القطاع الزراعى وتدهور الهياكل الاساسية فى المجال الزراعى ، مما كان له اثره الواضح على تدنى مستوى الانتاجية فى الزراعة السودانية ، وبالتالى نقص الانتاج .

وقد ترتب على نقص الانتاج الزراعى تدهور فى الانتاج الصناعى نظرا لان معظم الصناعات

فى السودان هى فى الاساس تصنيع للمنتجات الزراعية (تصنيع زراعى) . وأصبح النمـــو الزراعى بالتالى ووفقا لنمط التنمية والتصنيع فى السودان ، هو العنصر الحاكم لعملية النمـــو الصناعـــى .

من ناحية ثانية ، اتساقا مع نمط التنمية فى السودان والذى يعتمد على الزراعة باعتبارهـــا القطاع المناط به قيادة عملية التنمية الشاملة أو ان خطوات التصنيع تصبح مرهونة بمستويات الانتاج الزراعى التى يمكن تحقيقها ، فقد ظل القطاع الزراعى هو المصدر الاساسى فى تحقيـــق الانتاج وتوليد الدخل القوميين فى السودان ، بالمقارنه بالقطاع الصناعى والقطاعات الاخـــرى وذلك على الرغم من التحسن النسبى فى مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات الاخيرة ، وماصاحب ذلك من تراجع ملحوظ فى نسبة مساهمة الزراعة ، كما يتضـــح من الجـــدول التالـــى :

جـــــدول رقـم (٣٧)
الاهمية النسبيه لمساهمة الزراعة والصناعة فى الناتج المحلـــى الاجمالى فى السودان خـلال الفترة ٧٦/٧٧ـ٨٢/٨٣

السـنوات	٧٢/٧٣	٧٧/٧٨	٧٨/٧٩	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	متوسط الفترة
نسبة مساهمة الزراعة	٤٢ر٦	٤٠ر٤	٣٧ر٦	٣٥ر٤	٣٥ر٦	٣٦ر١	٣٤ر٤	٣٧ر٤
نسبة مساهمتا لصناعة	٦ر٤	٥ر٨	٧ر١	٧ر٦	٧ر٦	٧ر٥	٧ر٨	٧ر١

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم ٣٦ السابق.

ويتضح من هذا الجدول ان القطاع الزراعى مازال هو المصدر الاساسى للانتاج والدخـــل وذلك على الرغم من تراجع نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى من ٤٢ر٦٪ عام ٧٦/٧٧ الى

الى ٤ ر٣٤٪ عام ١٩٨٣/٨٢ • ذلك انه رغم هذا التراجع الا ان القطاع الزراعى مازال يساهم بالقدر الاعظم حيث بلغت نسبة مساهمته فى المتوسط على مدى الفترة المذكورة ٤ ر٣٧٪ بالمقارنه بالقطاع الصناعى التى بلغت نسبة مساهمته خلال نفس الفترة ١ ر٧٪ فى المتوسط على الرغم من تحسن تلك النسبة فى نهاية الفترة (٩ ر ٧٪) بالمقارنة ببدايتها (٤ ر٦ ٪)•

٥ ـ ٢ ـ ٢ الاستثمار الصناعى فى البرنامج الاستثمارى الثلاثى ٨٣/٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥

يعتبر برنامج الاستثمار العام الثلاثى (اى السنوات ٨٣/٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥) الرابع نقطه بارزة على طريق التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان اذ يعتبر بمثابة برنامج للاصلاح المالى والاقتصادى • فضلا عن كونه برنامجا استثماريا يستهدف تشجيع وزيادة الاستثمار العام • فقد حرص المخطط السودانى عند اعداد وتصميم هذا البرنامج على التأكيد بشكل واضح على عدد من الاعتبارات العملية أهمها :

- ضبط وترشيد عمليات التمويل للمشروعات بما يضمن سلامة تنفيذها وتشغيلها دون ان تواجه مشاكل نقص السيولة التى تعوق عملية الانتاج •
- تحقيق الترابط الوثيق بين عمليات تنفيذ المشروعات وعمليات توفير خدمات الهياكل الاساسية كالطرق والنقل والكهرباء والتخزين والتسويق •• الخ •
- ضرورة العمل على استكمال المشروعات التى بدىء فى تنفيذها خلال سنوات البرنامج الاستثمارى الثلاثى (الثالث) وكذلك استثماراته التى لم تنفذ رغم أهميتها وذلك كله قبل البدء فى التفكير فى مشروعات استثمارية جديدة •
- ضرورة اعطاء أهمية قصوى لعملية اعادة تأهيل وبناء (تحديث) المشروعات القائمة والتى تعانى من تدنى انتاجيتها وجودة منتجاتها •

وقد استهدف البرنامج معدلا للنمو مقداره ٦٪ سنويا فى المتوسط على مدى فترة الثلاث سنوات موزعة على النحو التالى :

- عام ٨٣/١٩٨٤ معدل نمو ٧ر٥ ٪
- عام ٨٤/١٩٨٥ معدل نمو ٦ر٥ ٪
- عام ٨٥/١٩٨٦ معدل نمو ٤ر٦ ٪

ويعتبر هذا المعدل اكثر طموحا بالمقارنة بالمعدلات التى تحققت خلال السنوات السابقة خاصة السنة السابقة مباشرة وهى عام ٨٢/١٩٨٣ ، حيث كان معدل النمو السالب (-٢ر٧٪) أى تراجع عملية التنمية . وتجدر الاشارة الى ان هذا التراجع فى عملية التنمية عام ٨٢/٨٣ كان نتيجة مباشرة لنقص الانتاج الزراعى بنسبة ٦ر٢٣٪ بسبب شح الامطار علاوة على مختلف العقبات التى تواجة عملية الانتاج الزراعى ، فضلا عما تلعبه الزراعة من دور بارز فى عملية التنمية باعتبارها القطاع السائد أو القائد لعملية التنمية .

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للبرنامج ٤ ٢٣٨ مليون جنيه سودانى بالاسعار الجارية أو مايعادل ١٤٦٢ مليون جنيه سودانى باسعار ٨١/١٩٨٢ وهو مايعنى زيادة حقيقية فى الاستثمار عن البرنامج الثلاثى السابق له ، مقدارها ١٤٪ ، حيث قدرت حجم الاستثمارات فى البرنامج الثلاثى الثالث بمقدار ١٦٥٠ مليون جنيه سودانى بالاسعار الجارية وهو مايعادل ١٢٨٣ مليون جنيه باسعار ٨١/١٩٨٢ .(١)

وقد بلغ نصيب الاستثمار الصناعى فى البرنامج لفترة الثلاث سنوات (٨٣/٨٤ - ٨٥/١٩٨٦) ١٨٠ مليون جنيه سودانى ، أى بنسبة ٥ر٧٪ من أجمالى استثمارات البرنامج . الامر الذى يعنى تواضع دور التنمية الصناعية فى السودان بالمقارنة بغيرها من القطاعات الاخرى . فقد حصلت الزراعة على استثمارات مقدارها ٧٥٧ مليون جنيه سودانى (بنسبة ٨ر٣١٪) النقل ٤٣٨ مليون جنيه (بنسبه ٤ر١٨٪) الطاقة والتعدين ١٩٤ مليون جنيه (بنسبه ١ر٨ ٪) المياه ١١٤ مليون جنيه (بنسبه ٨ر٤ ٪) الخدمات ٢٢٧ مليون جنيه (بنسبه ٥ر٩٪) التنمية الاقليمية ٣٤٨ مليون جنيه (بنسبة ٦ر١٤٪) والباقى ومقدارة ١٢٦ مليون جنيه (أى بنسبة ٣ر٥ ٪) هو بمثابة احتياطى . ونود أن نشير الى أن النصيب الحقيقى

---

(١) Ministry of Finance & Econ. Planning; Sudan; PPPED - II, 38/84 - 85/86, Oct.1983, P.56

لاستثمارات الخدمات اكثر بكثير من ٢٢٧ مليون جنيه سودانى نظرا لان الشطر الاكبر من استثمارات التنمية الاقليمية هو بمثابة خدمات لكزرؤى تخصيصها اقليما لتحسين مستوى الخدمات فى الاقاليم الاقل نموا أو تحضرا . ويوضح الجدول توزيع الاستثمار الصناعى على سنوات البرنامج الثلاث واحتياجاته من النقد الاجنبى والمحلى .

جدول رقم (٣٨)
الاستثمار الصناعى العام وتوزيعه بين محلى وأجنبى خلال
الفترة ٨٣/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥

(بالمليون جنيه سودانى)

النوع	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	مجموع	%
محلى	٢٨	٢١	١٨	٦٧	٦٪ من الانفاق المحلى
أجنبى	٢٩	٤٣	٣١	١١٣	٩٪ من الانفاق الاجنبى
مجموع	٥٧	٦٤	٥٩	١٨٠	٥ر٧ من اجمالى استثمارات البرنامج

المصدر: PPPED مرجع سابق ص ٥٧

ويتضح من ذلك أن المكون الاجنبى للاستثمار الصناعى يصل الى مايقرب من ثلثى الاستثمار الصناعى (٨ر٦٢٪) فى حين ان المكون المحلى لايزيد الا قليلا عن الثلث (٢ر٣٧٪) واذا ما وضعنا فى الاعتبار الصعوبات الشديدة التى تكتنف عملية الحصول على النقد الاجنبى والناجمة أساسا عن الخلل الهيكلى الشديد فى ميزان المدفوعات السودانى ، الامر الذى قد يعنى عدم توفر الضمانات الكافية لتنفيذ هذا الحجم من الاستثمار الصناعى رغم تواضعة بالنسبة لاستثمارات القطاعات الاخرى على النحو الذى سبق ايضاحه . ومما يزيد من حدة مشكلة تدبير الاحتياجات الاستثمارية للبرنامج الثلاثى فى مجملة ، ان حصة القطاع الصناعى العام من النقد الاجنبى مع أهميتها فى تكوين استثمارات القطاع الا انها لاتزيد عن ٩٪ من أجمالى احتياجات

البرنامج من النقد الاجنبى . معنى ذلك ان المشكلة الاساسية فى تنفيذ البرنامج الاستثمارى الثلاثى بقطاعاته المختلفة ، تكمن فى مدى قدرة الاقتصاد السودانى على توفير موارد كافيه بالعملات الاجنبية وهو ليس بالامر السهل او اليسير .

ومن ناحية أولويات الاستثمار الصناعى فقد أعطى البرنامج فى ضوء ماسبق الاشارة اليه من اعتبارات أهمية خاصة لاعادة تأهيل المشروعات الصناعية القائمة والتى تعانى من تدنى انتاجيتها وانخفاض جودة منتجاتها بسبب التقادم المادى والمعنوى للمصانع ، حيث بلغت استثمارات أعادة تأهيل المصانع ١٣٥ مليون جنيه سودانى (أى بنسبه ٧٥٪) من أجمالى الاستثمار الصناعى فى البرنامج وهو ١٨٠ مليون جنيه فى حين بلغت الاستثمارات فى استكمال المشروعات التى بدئ فى تنفيذها ٣٦ مليون جنيه (أى بنسبة ٢٠٪) وبذلك يصل مجموع الانفاق الحكومى على أغراض أعادة تأهيل واستكمال المشروعات الصناعية القائمة ١٧١ مليون جنيه (أى بنسبة ٩٥٪ من أجمالى الاستثمار الصناعى فى البرنامج) اما باقى الاستثمار الصناعى فى البرنامج وقدرة ٩ مليون جنيه فقط فهو عبارة عن تمويل ذاتى تقوم به المشروعات الصناعية القائمة (بنسبة ٥٪) وبذلك يمكن القول بان محور الاستثمار الصناعى الصناعى العام خلال السنوات ٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥ هو التركيز على زيادة الانتاجية وتحسين الجودة ، علاوة على استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة للوحدات القائمة والجارى تنفيذها . وعلية فقد ذهب جزء كبير من استثمارات أعادة التأهيل للصناعات القائمة الى صناعة السكر ، حيث حصلت أربع مصانع للسكر على ٥٠٪ من أجمالى استثمارات البرنامج للتنمية الصناعية ، وذلك بهدف زيادة القدرة الانتاجية الفعلية لها . وبذلك تصبح تلك المشروعات الاربع قادرة على تلبية احتياجات الطلب المحلى على السكر بالكامل . يلى ذلك الاهتمام الكبير بأعادة تأهيل صناعات الغزل والنسيج والملابس ، نظرا لما تعانية من تفاقم مشكلة الطاقات الانتاجية العاطلة سواء المشروعات المملوكة للقطاع العام أم المشروعات المملوكة للقطاع الخاص . ذلك ان من بين أهم اسباب ظهور تلك الطاقات الانتاجية العاطلة فى صناعة الغزل والنسيج عدم كفاية التمويل ونقص السيولة أضف الى ذلك ان جزءا غير ضئيل من استثمارات اعادة تأهيل الصناعة السودانية يتجه

الى تحسين خدمات الهياكل الاساسية خاصة فى حالة تأثيرها الشديد على بعض الصناعات.

وتقدر اثار هذا النمط فى تخصيص الاستثمارات الصناعية على تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

جـــــــدول رقـــم (٣٩)
تقديرات مساهمة كل من الزراعـة والصناعة فى الناتـج المحلى الاجمالـــى
بتكلفة عوامل الانتاج الجارية فى الفترة ٧٦/٧٧ ـ ١٩٨٦/٨٥

(بالمليون جنيه سودانى)

	٧٦/٧٧	٧٧/٧٨	٧٨/٧٩	٧٩/٨٠	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦
الناتج المحلى الاجمالـــى	١ر٥٨٨٧	٤ر٦٢٢٥	٠ر٥٥٦٩	٠ر٥٧٢٧	٠ر٥٩٩٠	٠ر٦٠٩٥	٠ر٦٧٦٢	٦٤٤٤	٦٨٢٥	٧٢٦٠
مساهمة الزراعة	٦ر٢٣٠٧	١ر٨٢٥١	٢٠٩٥	٢٠٢٨	٢١٣٣	٢٠٩٥	٢٦٦٥	٢٢٧ ٤	٢٤٣٥	٢٥٧٠
مساهمة الصناعة	٥ر ٣٧٧	١ر٣٦٠	٣٩٥	٤٣٨	٤٥٦	٤٧٧	٤٧١	٥٠٠	٥٣٠	٥٦٠
٪ للزراعـة	٤٢ر٦	٤٠ر٤	٣٧ر٦	٣٥ر٤	٣٥ر٦	٣٤ر٤	٣٦ر١	٣٥ر٣	٣٥ر٧	٣٥ر٤
٪ للصناعـة	٦ر٤	٥ر٨	٧ر١	٧ر٦	٧ر٦	٧ر٨	٧ر٥	٧ر٨	٧ر٨	٧ر٧

المصـــدر:

World Bank, Sudan Pricing Policies & Structural Balances; Vol.II
Statistical Annex, P.11
(Years 1976/77- 1981/82)
PPPED; Op. cit, P. 104 (years 1982/83 - 1985/86).

ويتضح من هذا الجدول زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات الاخيرة خاصة بالمقارنة بالسنوات الاولى بالجدول • وذلك فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه نسبه مساهمة الزراعة بشكل واضح فى نهاية الفترة عنها فى بدايتها • (١)

---

(١) الطفيف بين الرقم الخاص بنسبه مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى يعود لاختلاف الاجمالى الموضحه هنا تلك المشار اليها فى ص٤٣ من هذه الدراسة الى اختلاف مصدر البيانات واختلاف اساس الحساب•

٣٠٢٠٥ - الافاق المستقبلية للصناعة فى السودان :

تقتضى سلامة وكفاءة عملية تخطيط التنمية ، من بين اهم ما تقتضى ضرورة توفير تصور عام عن الخطوط العريضة لطبيعة تطور ونمو الاقتصاد القومى والتغيرات الهيكلية المرغوب احداثها فى الاجل الطويل نسبيا ، او ما يسمى تجسيدا وتعبير لاستراتيجية التنمية والتخطيط أو انعكاسا لها. ويكون ذلك عادة فى صورة مجموعة من التنبؤات والاسقاطات لقيم الانشطة والمتغيرات الرئيسية للاقتصاد القومى والتى قد تكون على درجة من التجميع تتناسب مع مداها الزمنى الذى يتناسب عكسيا من عنصر اليقين . بعبارة اخرى فان هذه التقديرات والاسقاطات وان عازها الدقة الكافية والتفصيل المطلوب الا انها اساسية عند اعداد خطط وبرامج التنمية قصيرة ومتوسطة المدى وعلية فانها لاتعد وان تكون النسق العام الذى يحكم حركة الخطط والبرامج التنموية فى تتابعها ذلك ان كل خطة أوبرنامج قصير أو متوسط المدى انما يعتمد فى اعداده وتصميمه على انجازات سابقة كما يكون فى ذات الوقت تمهيدا وتاسيسا لما يليه فى ظل تصور عام مسبق لطبيعة المسار العام لعملية التنمية والتغيرات الهيكلية المتوقع والمستهدف احداثها فى الاقتصاد القومى .

وفى اطار هذا الفهم وتطبيقا له ، جاء البرنامج الثلاثى الرابع للتنمية فى السودان (٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥) فى اطار وعلى ضوء مجموعة التوقعات والاسقاطات العامة للاقتصاد السودانى حتى عام ١٩٩٢/٩١ . هذه التقديرات والاسقاطات وان افتقرت الى الاساس العلمى المتكامل وشابها القصور بشكل يصعب معه أخذها على انها خطه طويلة المدى للتنمية فى السودان ، الا انها ولاشك يمكن ان تكون مرشدا لعملية التخطيط قصير ومتوسط الاجل واساسا لعملية تقييمها (عملية وخطط التنمية فى الاجل القصير والمتوسط) . وكان بالتالى البرنامج الاستثمارى العام الثلاثى المشار اليه جزء من حركة التنمية فى الاقتصاد السودانى خلال العشرة سنوات التى أعدت تلك التقديرات والاسقاطات عنها

(٨٢/٨١ - ١٩٩٢/٩١) . وتتمثل المنطلقات الرئيسية لعملية التنمية فى السودان خلال تلك الفترة ومن ثم الاساسى الموضوعى لتلك التنبؤات والاسقاطات طويلة الاجل على الاتى :-

اولا :- استمرار الدور القيادى للنشاط الزراعى فى عملية التنمية ، ليس باعتبارها الاساس فى توفير الخامات والمواد التى تقوم عليها الصناعة والانشطة الاخرى غير الزراعية فحسب بل باعتبارها كذلك مصدرا اساسيا للتراكم الراسمالى الذى سوف يستخدم فى الاقتصاد السودانى بقطاعاته المختلفة . هذا فضلا عن كون الزراعة هى المنوطة بتوفير متطلبات السودان من الغذاء وتدبير فائض منها يمكن تصديره وبالتالى تحقيق دخل للسودان بالنقد الاجنبى يمكن من خلاله تمويل وارادات واحتياجات التنمية من السلع الوسيطة والانتاجية .

ثانيا :- ان الاكتشافات البترولية التى ظهرت فى جنوب وشرق السودان وان قدر لاستغلالها عام ١٩٨٦/٨٥ ، الا ان اثرها الواضح على التنمية وزيادة موارد السودان من النقد الاجنبى لن يظهر الا عام ١٩٩٠ ذلك انه من المتوقع ان تصل صادرات السودان من البترول فى ذلك العام الى اكثر من مائة الف برميل يوميا بعد تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى منه والتى تقدر بحوالى ٣٠٠ الف برميل يوميا . هذا ماتقوله وزارة التخطيط السودانية . (١) وبذلك يمكن للبترول ان يلعب دورا واضحا فى تمويل التنمية مع استمرار الدور الحقيقى والاساسى للزراعة .

ثالثا :- يعتبر السودان من بين اكثر الدول النامية معاناة لمشاكل تفاقم الديون الخارجية والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات ، بالشكل الذى اصبحت تمثل معه قيودا حقيقية على عملية وخطط التنمية ، علاوة على المشكلة السكانية الضاغطة سواء من ناحية تزايد فرص العمل اللازمة او ازدياد الطلب المحلى على الغذاء والكساء والمسكن ، كل ذلك وغيره لايمكن معالجته والتخطيط له الا على اساس المدى الطويل .

---

(١) PPPED - II مرجع سابق ، ص ١٣

رابعـا :- ان الكثير من المشروعات التى تم تنفيذها أو الجارى تنفيذها سواء تلك التـى استهدفت التوسع وزيادة الانتاجية فى الزراعة أو تحسين مستوى الخدمـات الاساسية (استثمارات الهياكل الاساسية) فى النقل والطرق والمواصلات والكهرباء والمياه ...الخ ، تحتاج بطبيعتها الى فترة طويلة نسبيا لتؤتى ثمارا . ومـن ثم فلا مناص من تقييم نتائج خطط وبرامج التنمية قصيرة ومتوسطة المدى فى اطـار مدى زمنى أطول وأبعد ،اى من خلال التوقعات والاسقاطات طويلة المدى .
كانت تلك أهم وابرز الاعتبارات التى قامت عليها التنبؤات والاسقاطات الخاصـة بالحركة العامة للاقتصاد السودانى بقطاعاته المختلفة التى اعدتها وزارة التخطيط السودانية وتضمنها PPPED - II والمنشورة فى اكتوبر عام ١٩٨٣ ، والتـى تعتبر تعديلا لما نشر فى PPPED - I فى اكتوبر عام ١٩٨٢ . وقد جـاء هذا التعديل نتيجة لتعديل تقديرات سنة الاساس ١٩٨٣/٨٢ ،لتكون رغـم كونها تقديرات وليست ارقاما فعلية محققة اقرب الى الواقع . كما حرص المخطـط السودانى ان يعطى توقعاته وتقديراته لعام ١٩٨٧/٨٦ ، باعتبارها بدايـة استغلال البترول المكتشف فى جنوب وشرق السودان ، وفى عام ١٩٩٢/٩١ ، باعتبارها السنة التى يتوقع فيها المخطط ان تظهر اثار استغلال وتصديـر البترول كاملة على عملية التنمية ، ويوضح الجدول الثانى الصورة العامـة لتوقعات النتائج المحلى الاجمالى بتكلفه عوامل الانتاج ومساهمة القطاعـات الاقتصادية المختلفـة .

جدول رقـــم (٤٠)

توقعات الناتج المحلى الاجمالـــى ـ الفترة من ٨٢/٨١ ـ ١٩٩٢/٩١

القطـــــاع	١٩٨٢/٨١	%	٨٧/٨٦	%	٩٢/٩١	%
المزراعـــــة	٢٢٦٥	٣٦ر١	٢٧٠٠	٣٤ر١	٣٤٥٠	٣٣ر٣
المناجم والتعدين (البترول)	٥	ـ	٣٦٠	٤ر٥	٧٠٠	٦ر٨
الصناعة التحويلية	٤٦٥	٧ر٤	٥٩٥	٧ر٥	٨٠٠	٧ر٧
الكهرباء والمياء	١١٧	١ر٩	١٨٠	٢ر٣	٢٧٠	٢ر٦
التشييـــــــد	٢٨٠	٤ر٥	٣٤٠	٤ر٣	٤٢٠	٤ر١
التجارة والفنادق	١٣٤٩	٢١ر٥	١٦٤٠	٢٠ر٧	٢٠٨٠	١٩ر١
النقـل والمواصلات	٦٤٧	١٠ر٣	٧٤٠	٩ر٣	٩٨٠	٩ر٥
المال	٣٨٠	٦ر١	٤٧٠	٥ر٩	٥٥٠	٥ر٣
الخدمات الشخصية والعائلية	١٤٨	٢ر٤	١٧٠	٢ر١	٢٠٠	١ر٩
الخدمـات الحكوميـــة	٦١٠	٩ر٧	٧٣٠	٩ر٢	٩٠٠	٨ر٧
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامـــل (اسعار ١٩٨٢/٨١)	٦٢٦٦	١٠٠	٧٩٢٥	١٠٠	١٠٣٥٠	١٠٠

المصدر :ـ وزارة التخطيط السودانيـــة PFPED - II اكتوبر ١٩٨٣ ص١٧

ففيما يتعلق بالنمو العام للاقتصاد السودانى فانه يتضح من هذا الجدول ان الناتج المحلى الاجمالى سوف ينمو خلال العشر سنوات (٨٢/٨١ - ٩٢/٩١ ١٩) بمعدل ٢ر٥ ٪ سنويا فى المتوسط . وان معدل النمو سيكون خلال النصف الاول من الفترة ، اى خلال ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ ، منخفض نسبيا بالمقارنة بالنصف الثانى (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) ، حيث سيكون معدل النمو السنوى فى المتوسط ٨ر٤ ٪ ، ٥ر٥٪ خلال الفترتين بالترتيب . وقد ارجع المخطط السودانى ذلك الى اثر البترول الذى سوف يظهر فى النصف الثانى ، على الرغم من أن نسبة مساهمة البترول فى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة (١٩٨٢/٨١) حتى عام ١٩٩٢/٩١ ، لن تتعدى ٧٪ ورغم ذلك يظل اثر البترول واضحا على توقعات التنمية حتى عام ١٩٩٢/٩١ ، حيث انه باستبعاد البترول ينخفض معدل النمو للفترة كلها الى ٤ر٤٪ سنويا فى المتوسط . ومع كل ذلك يظل قطاع الزراعة هو المحرك الاساسى للتنمية فى السودان كما يبدو من توقعات ١٩٩٢/٩١ ، حيث انها رغم اثر البترول والزيادة فى الانتاج القطاعات الاخرى ، لم تقل عن ثلث اجمالى الناتج المحلى أو مايعادل خمسة اضعاف نسبة مساهمة البترول ، أو اربعة اضعاف ونصف ضعف مساهمة الصناعة . وباختصار ، سوف تظل نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٢/٩١ أعلى من نسبة مساهمة أنشطة المناجم والتعدين والطاقة والكهرباء والمياة والتشييد والنقل والمواصلات والخدمات الشخصية والعائلية مجتمعة (٦ر٣٢٪) . وأخيرا وليس آخرا ، فان من اهم الاتجاهات العامة للتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد السودانى نتيجة لدخول البترول فى التنمية فى النصف الثانى من الفترة هو تراجع (وان كان بقدر ضئيل ومتفاوت) الاهمية النسبية لمساهمة معظم القطاعات فى الناتج المحلى الاجمالى ، باستثناء قطاع الصناعة التحويلية نظرا لظهور آثار المشروعات الصناعية التى بدئ بانشائها خلال النصف الاول (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦) والفترة السابقة عليه ، وكذلك قطاع الكهرباء والمياة التى سوف يشهد توسعا ملحوظا طوال الفترة (العشر سنوات) نظرا لضرورة واهمية تدعيم الهياكل الارتكازية تدعيما لعملية التنمية فى جميع القطاعات .

اما فيما يتعلق بمستقبل الصناعة فى السودان فى ضوء هذه الاسقاطات حتى عام ١٩٩٢/٩١ : فان الواضح هو استمرارية الدور المحدود لها فى التنمية حتى نهاية الفترة . ذلك ان نسبة

مساهمة القطاع الصناعى التحويلى فى الناتج المحلى الاجمالى لم تشهد تحسنا ملموسا فى نهاية الفترة عن بدايتها (ارتفعت من ٤ر٧ ٪ فى ٨٢/٨١ الى ٧ر٧٪ فى عام ١٩٩٢/٩١) وذلك على الرغم من الاستثمارات الكبيرة نسبيا فى استكمال واعادة تأهيل عدد من مشروعات الاحـــلال محل الواردات فى البرنامج الاستثمارى الثلاثى الرابع مثل صناعات السكر والغزل والنسيج والاسمنت بل ان الدور الحقيقى للصناعات التحويلية الحديثة لن يزد حتى ١٩٩٢/٩١ عن ٦٪ فى حيـــن تساهم الصناعات الحرفية والتقليدية بالنسبة الباقية (حوالى ٥ر١٪ من الناتج المحلى الاجمالـى) كل ذلك أيضا على الرغم من توقع دور ملموس للبترول فى تمويـل التنمية . ذلك ان دورة فى مشروعات الصناعة التحويلية سوف يقتصر فقط على جانب التمويل ، حيث من المقدر تصديره خام دون ان تجرى عليه اية عمليات تحويلية (تكرير) وقد بدىء فعلا عام ١٩٨٣ فى مد خط انابيب تصدير البتـرول الخام من الجنوب الى شاطىء البحر الاحمر (من مرسى نميرى الى الجنوب مباشرة من بور سودان) .

خلاصة القول ، ان القطاع الصناعى التحويلى لن يشهد تغيرات هيكلية كبيرة على الرغم مـــن استثمارات التوسع واعادة بناء وتحديث المشروعات الصناعية القائمة سواء الصناعات الحديثة أو التقليدية وسيظل خط التصنيع الاساسى فى السودان قائما على التصنيع الزراعى والخامات الزراعية والاوليـــة المحلية الامر الذى يجعل من الزراعة والنشاط الاولى العامل الحاكم لعملية التنمية لجميع قطـاعـــات الاقتصاد السودانى . وعلية سوف يكون دور البترول تمويليا مساعدا للتراكم الراسمالى الزراعى الـــذى يلعب الدور الاساسى فى انجاز التنمية فى السودان حتى فى الاجل الطويـــل .

٣٠٥ ـ سياسات التصنيع فى مصر

لقد افردت التجربة المصرية فى التنمية وخاصة مع الاخذ بالتخطيط القومى الشامل عام ١٩٦٠ ، مكانا بارزا لعملية التصنيع ، باعتباره احدى ركائز عملية التنمية الشاملة ، ومن ثم كان ومايزال من الطبيعى ان تأتى ممارسات التصنيع جزءا لايتجزأ من ممارسات عملية التنمية ذاتها حيث تتداخل وتتشابك الاهداف والسياسات والاجراءات والتدابير ، ويصبح من الصعب القول بامكانية رسم وتنفيذ سياسات التصنيع بعيدا عن سياسات التنمية الشاملة فى مصر كما ان اهداف وسياسات التنمية لاشك تترك او تطبع بصماتها على عملية التصنيع ، وعلية فان اية قراءة لخطط وبرامج التصنيع لابد ان تتم فى ضوء خطط وبرامج التنمية الشاملة ، وبالتالى فان اى تقييم او دراسة لسياسات التصنيع لايمكن ان تتم منفصلة عن الوضع العام لعملية التنمية فى مصر والممارسات التنموية فى الماضى والحاضر ، كماوان الوضع العام القائم هو الاساس لاي تفكير منطقى حول سياسات التصنيع فى المستقبل ،

ونود ان نشير بادىء ذى بدء ، الى اننا لا نقصد من ذلك ان نجعل من ممارسات التصنيع وحدها السبب وراء كل ما يعانى منه الواقع الاقتصادى المصرى القائم ، أو أن نحمل سياسات التصنيع فى الماضى والحاضر بأكثر مما تطيق أو تحتمل ، بل ان كل ما نقصده هو دراسة وتقييم سياسات التصنيع كما تم ويتم تصميمها وتنفذها ، فى اطارها العام والصحيح ، اى باعتبارها جزء من ممارسة التنمية فى مصر شانها شأن اية مجتمع اخر ، وعلية فاننا سنركز فى دراستنا لسياسات التصنيع فى مصر على النقاط الثلاث التالية :ـ

أ ـ سياسات التصنيع فى خطط وممارسات الماضى

ب ـ سياسة احلال الواردات وزيادة ضغوط التنمية

جـ سياسة التصنيع فى المرحلة الحالية والمستقبله ،

أ - سياسات التصنيع فى الماضى :

نود بادئ ذى بدء ، أن نشير الى العلاقة الوثيقة بين سياسات التصنيع وسياسات التنمية . كما أن هذه العلاقة الوثيقة تكتسب أهمية خاصة فى مجتمع يتخذ من التخطيط القومى الشامل أسلوبا لحياته . ذلك أن التصنيع هو بلا شك مفتاح التنمية وعنصرا أساسيا فى استراتيجيتها . فالنشاط الصناعى بطبيعته أكثر قدرة على توليد الدخل وفرص العمل بالمقارنة لنشاط الزراعى والاولى . كما أنه النشاط الذى يقوم بانتاج وسائل وادوات الانتاج سواء لنفسة أو لغيره من القطاعات . ومن هنا كان القطاع الصناعى هو القطاع الرائد والحاكم لعملية التنمية فى القطاعاتها المختلفة . ومن هنا كان لسياسة التصنيع اثرها الواضح ليس فقط على القطاع الصناعى ، بل على كل جوانب الحياه الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال توزيع فوائد التصنيع على مختلف قطاعات واقاليم وفئات المجتمع .

ويمكن تعريف السياسة الصناعية على انها مجموعة المنطلقات الرئيسة التى تحكم الخيار الحكومى لمجموعة القرارات الفنية الخاصة بمختلف جوانب وقضايا الاستثمار والانتاج الصناعى معنى ذلك ان عملية التصنيع يمكن ان تتم وفق أكثر من اسلوب أو بديل (خيار) . وأن جوهر التفرقة بين تلك البدائل والخيارات يمكن فى طبيعة ونوع وحجم الهدف أو مجموعة الاهداف المنشود تحقيقها خلال الفترة الزمنية التى ينطوى عليها الخيار ، وكذلك حجم ونوع الادوات والاجراءات التى تكفل سلامة التنفيذ . وعلية فان جوهر سياسة التصنيع انما ينصب بالدرجة الاولى على الهدف ثم الادوات التى ينطوى عليها الخيار الحكومى فى مجال التصنيع وخاصه فى مجال الاستثمار والانتاج الصناعى باعتبارهما المجال الحاكم لعملية النمو الصناعى .

وعلى المستوى العملى نجد أن السياسة الصناعية وان ارتبط مسماها باحد عناصرها او مكوناتها مثال : الاحلال محل الواردات ، الانتاج من أجل التصدير ، التصنيع الخفيف (الاستهلاكى) التصنيع الثقيل ، تكثيف راس المال ، تكثيف العمل ... الخ ، الا أن هذا لايعنى الاستبعاد الكامل للعناصر الاخرى . وبعبارة اخرى ، أن سياسة التصنيع لا تبنى على منطلق واحد أوحد ، وانما تبنى عمليا على كل تلك المنطلقات أو الشطر الاكبر منها ولكن بنسب واوزان متفاوتة وطبيعى ان تعرف السياسة باسم العنصر الغالب أى الذى يحتل وزنا أكبر من بين مختلف العناصر التى تنطوى عليها . ومن ثم يكتسب التحديد العلمى لسياسة التصنيع أهمية خاصة

ويصبح التطبيق الفعلى أولى بالعناية من أمر التحديد النظرى ذلك ان أخطاء او تجاوزات التطبيق الفعلى كثيرا ما تفقد السياسة المزمع تنفيذها ، بريقها النظـــرى .

وعلى ضوء هذا الفهم لطبيعة السياسة الصناعية ، يمكننا القول بان التنمية الصناعيـــة فى مصر خلال الستينات والسبعينات قد اعتمدت على سياسة واضحة لانتاج بدائل الواردات هذا على الرغم مما قد لحق بتلك السياسة من تطورات كبيرة من خلال التطبيق العلمى فـــى السبعينات عنه فى الستينات . لايضاح ذلك نقول بأن سياسة احلال الواردات كما شهد بذلك التطبيق العلمى لها خلال فترة الستينات قد ارتكز بشكل واضح على بناء قاعدة للصناعات الراسماليـة والوسيطه بالمقارنة بالصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) ، علاوة على زيادة فرص التوظف فـــى حين ان التطبيق العملى لتلك السياسة ذاتها فى السبعينات قد شهد تركيزا على الصناعـات الخفيفة خاصة التجميعية ، وتلك التى يتوافر امامها فرصا اكبر للتصدير . وقد جاء هذا التطور فى الممارسة الفعلية لسياسة احلال الواردات فى السبعينات والتى تمثلت فى الاتجاه الواضـــح للاستثمار والانتاج الصناعى نحو الصناعات سريعة العائد (الاستهلاكية) فى سياق سياســـة الباب المفتوح (الانفتاح الاقتصادى) التى تبنتها الدولة خلال السبعينات (البدايـــة الحقيقيـــة لها ١٩٧٤) .

وقد جاء انتهاج مصر فى تصنيعها خلال الستينات والسبعينات لسياسة انتاج بدائـــل للواردات ، تماشيا مع النغمة السائدة فى الشطر الاعظم من دول العالم الثالث حديثه العهـد بالاستقلال الوطنى . ان هذه السياسة قد اكتسبت بريقا لامعا فى عيون تلك الدول ، وذلك لما تخاطبة فى النفس من شعور بالاكتفاء الذاتى باعتباره فى ذلك الوقت رمزا للاستقلال الاقتصادى الذى ينبغى تحقيقة فى أعقاب الاستقلال السياسى . كما ان جزءا من بريق هذه السياســـة كان يرجع الى مايقول به ظاهرها من تقليل احتياجات النقد الاجنبى ، خاصة وان هذه المشكلة (ضعـف موارد النقد الاجنبى) كانت وماتزال احد الضغوط الرئيسية للتنمية سواء فى مصـــر أو فى الشطر الاعظم من دول العالم الثالث . هذا بالاضافة الى ماتعنية هذه السياسة مـــن

تجنب للعديد من مشاكل عدم التأكد فيما يتعلق بتصريف المنتجات ، باعتبارها من اهم القضايا الفنية فى رسم وتحديد سياسات التصنيع . وكان الغرض حينذاك ، أن السوق المحلى قائم ومضمون . كما انه يمكن التوسع من خلال اسواق الدول النامية كثيرة الشبه بالسوق المحلى وبذلك وغيره ، اكتملت لسياسة انتاج بدائل الواردات كل أسباب ومقومات الجاذبية . فذاع انتهاجها فى مصر ومعظم دول العالم الثالث ابان استقلالها السياسى . وصار الشغل الشاغل لادارة التنمية فى تلك الدول هو البحث عن الادوات والاجراءات التى ينبغى على حكوماتها اتخاذها لانجاح تلك السياسة . ومن ثم اكتسبت تجارب وممارسات التنمية والتصنيع فى مختلف الدول النامية فى هذا الصدد قدراً كبيرا من التماثل وقدرا ضئيلا من التباين وذلك على النحو الذى تشهد به الدراسات المقارنة للتنمية والتصنيع .

واعتمدت ادارة التنمية فى مصر فى تسيير امور التصنيع وفق سياسة انتاج بدائل الواردات على قاعدة عريضة من الادوات والاجراءات الحكومية نذكر منها : الرسوم الجمركية ، قيود الواردات ، دعم الصادرات ، الضرائب المباشرة على دخول الشركات الصناعية وغير المباشرة على منتجاتها ، الاقراض للشركات الصناعية واسعار الفائدة عليها ، الاجور والحوافز ، ... الخ ومع هذا التعدد والتنوع الكبير فى ادوات السياسة الصناعية ، الا ان الاعتماد كان بشكل كبير على الرسوم الجمركية وقيود الواردات وسعر الصرف والاجور خاصة فى الستينات ورغم اننا لسنا بصدد تقييم دور وفعالية كل من هذه الادوات ، الا انه يمكننا القول بأن هذا التنوع والتعدد قد حمل فى طياته فى الكثير من الاحيان القدر الكبير من التضارب والتعقيدات الادارية والروتين الحكومى نتيجة لكثرة اللوائح والقرارات الادارية والحكومية التى تعالج كل منها ، وكذلك جهات الاشراف والرقابة بل انه كثيرا ما تضاربت الاهداف التصنيعية والمالية بالنسبة للعديد من هذه الادوات ، كما فى حالة الرسوم الجمركية باعتبارها اداة حماية للصناعات المحلية وأداة جباية لموارد الدولة المالية .

واستناد الى العلاقة الوثيقة بين السياسة الاقتصادية العامة للدولة وسياسة التصنيع لابد لنا أن نشير الى التطور الواضح الذى طرا على سياسة التصنيع خلال فترة السبعينات نتيجة للاخذ بسياسة الباب المفتوح او ما اطلق عليها سياسة الانفتاح ابتداء من ١٩٧٤ . وقد اخذ

هذا التطور صورة تزايد الدور النسبى الذى يلعبة القطاع الخاص الصناعى فى التنمية الصناعية جنبا الى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولبيان اهمية وحجم هذا التطور نود ان نشير الى ان نصيب الاستثمار الصناعى الخاص من اجمالى الاستثمار الصناعى التحويلى قد ارتفع من ٣٫٤٪ عام ١٩٧٠/٦٩ ، ٣٫٢٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى ٥٪ عام ١٩٧٣ ، ١٠٫٤٪ عام ١٩٧٥ . كما ان دورة النسبى فى توليد القيمة المضافة على مستوى القطاع الصناعى التحويلى قد ارتفع من ٢٢٫١٪ عام ١٩٧٠/٦٩ ، ٢١٫٩٪ عام ١٩٧١/٧٠ ، ٢٢٫٦٪ عام ١٩٧٢/٧١ الى ٣٣٫٨٪ عام ١٩٧٤ و ٣١٫٣٪ عام ١٩٧٥ (١) وماتجدر الاشارة الية فى هذا المجال ، ان هذا التوجة فى السياسة التصنيعية قد ساعد على زيادة انحراف الهيكل الصناعى التحويلى تجاه الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الراسمالية حيث تشير الارقام الى ان النصيب النسبى للصناعات الراسمالية فى مجمل الاستثمارات المنفذة فى فروع الصناعة التحويلية قد انخفض من ١٤٪ خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ (فترة الخطة الخمسية الاولى) و ٩٫٤٪ خلال الفترة ٦٥/١٩٦٦ ، الى ٥٫٨٪ خلال الفترة ٧٠/٧١ ـ ٧٤/١٩٧٥ (٢) .

حاولنا فيما سبق ان نحدد الملامح الرئيسية لسياسة التصنيع فى مصر خلال حقبتى الستينات والسبعينات ، والتى ارتكزت اساسا على اعتبارات الانتاج لبدائل الواردات املين فى ان تتطور من خلالها وفى مرحلة متقدمة منها بعض الصناعات التصديرية التى تعتمد على المواد المحلية كما حاولنا كذلك ايضاح الاسباب التى ساعدت على رواج تلك السياسة التصنيعية فى معظم دول العالم الثالث ومن بينها مصر ولكن التطبيق العملى دائما ابدا يكون عنصرا اساسيا فى نجاح او فشل السياسة المختارة . بل ان التطبيق العملى غير السليم او السىء كثيرا ما يفقد السياسة بريقها النظرى أو الاكاديمى . ومن هنا كان التطبيق العملى لهذه السياسة فى مصر خلال الستينات وما تالت الية من انتاج اى شىء وكل شىء تحت شعار ((من الابرة للصاروخ))

---

(١) معهد التخطيط القومى : الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٠) الجزء الاول كتطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ابريل ١٩٨٢ ص١١٨ الى ص١٢٤

(٢) معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق ص ٢٩

أو فى السبعينات فى ظل سياسة الانفتاح التى تجرى وراء الاستثمار العربى والاجنبى ايا كان المجال ومدى اهميته للاقتصاد المصرى ، مثل هذا التطبيق الذى اوجد حالة شديدة من الانتشار النوعى للصناعة المصرية قد ادى الى العديد من النتائج لم تكن بالتاكيد هى المتوقعة عند احتيار تلك السياسة بل انها عكس ماكان متوقعا جنذاك . وكانت النتيجة هى مزيدا من تبعثر عملية التصنيع ذاتها علاوة على مزيد من الضغوط الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد النامى بالاساس . اننا لانرى تعليق كل مشاكل وصعوبات التصنيع على شماعة سياسة احلال الواردات وبالمقابل فاننا لانريد ان نبرئ تلك السياسة مما تعانية او تعانى منه الضاعة المصرية الان لان ماتعانى منه الان الصناعة المصرية لايرجع بالكامل الى السياسة الحالية ، بل يرجع فى جزء ملموس منه الى الممارسات السابقة ومن هنا قصدنا فى دراسة سياسة التصنيع فى مصر الان ان نعود بالتحليل الى فترة الستينات والسبعينات لذلك سنحاول فيما يلى ان نشير بايجاز الى النتائج العملية لسياسة احلال الواردات كما اسفرت عنها الممارسة العملية خلال فترتى الستينات والسبعينات ولكن فى اطار بعض الضغوط على عملية التنمية كما نراها فى الوقت الحاضر ، وذلك لبيان اثرها على رسم وتحديد سياسة التصنيع فى الحاضر والمستقبل .

ب- سياسة احلال الوارادات وزيادة ضغوط التنمية :

بداءة ، نود أن نشير الى أننا لانقصد هنا اعطاء تحليل لصعوبات وضغوط التنمية ، بقدر مانستهدف تبيان بعض آثار سياسة احلال الواردات على عملية التنمية الصناعية ذاتها من ناحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى ، وذلك على النحو الذى جاءت به الممارسة العملية خلال حقبتى الستينات والسبعينات . الهدف من ذلك هو محاولة استشفاف اثر ذلك على محاولات رسم وتصميم السياسة الصناعية لمصر فى حقبة الثمانيات . اذ كشفت الممارسة العملية لتلك السياسة خلال الفترة المشار اليها الى أن النتائج الفعلية لم تكن بالشكل أو بالقدر المستهدف ، بل على العكس تماما فقد كان لتلك السياسة آثارها السلبية على عملية التصنيع والتنمية فى مصر خلال الفترات السابقة . ومع ذلك فقد تركت بصماتها واضحة على الواقع الاقتصادى المصرى . وسوف نحاول ايجاز تلك الاثار بالشكل الذى يساعد على بلورة بعض

ضغوط التصنيع والتنمية فى الحاضر والمستقبل القريب ، ومن ثم كان عاملا محددا لسياسة التصنيع فى الثمانيـــات .

١ — كان منطق سياسة احلال الواردات هو توفير النقد الاجنبى ومن ثم تخفيف الضغط علـــى ميزان المدفوعات . وقد استند هذا المنطق الى ان انتاج السلع الجارى استيرادهـــا (وهى فى غالبيتها سلع كمالية معمرة ونصف معمرة) سوف يوقف استنزاف موارد مصر مـــن النقد الاجنبى والتى كانت تاتى بالدرجة الاولى من صادراتنا من المواد الاولية وقناة السويس والسياحة هذه الموارد بطبيعتها محدودة ولا يمكن ان تفى باحتياجات استيراد السلـــع الراسمالية اللازمة للتنمية ، وتسمح فى الوقت نفسه باستيراد تلك الكماليات . وبالفعل أنشئت الصناعات المنتجة لهذه السلع . وكما كان متوقعا اختفت منتجاتها من قوائم الواردات تقريبـــا الا أن ماكان غير متوقع هو ظهور واردات جديدة وبقيم اكبر بكثير من قيم تلك السلع . وهـــذه الواردات الجديدة هى باختصار المكونات الاساسية والسلع الوسيطة اللازمة لانتاج تلك السلع وازداد بالتالى الطلب المحلى على النقد الاجنبى لاستيراد تلك المكونات والسلع الوسيطة والمعرفة الفنية الخاصة بها وذلك الى الحد الذى أصبحت تمثل عبئا مستمرا على ميـــزان المدفوعات وساعد على تفاقم هذه المشكلة ان القطاع الصناعى التحويلى لم يكن قادرا علـــى انتاج مثل هذه المكونات والمواد الوسيطة وبذلك اخذت تلك الصناعات طابع الصناعـــات التجميعية التى يغلب عليها ارتفاع نسبة المكون الاجنبى وبذلك ألقت على الاقتصاد الوطنى عبء تدبير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد احتياجاتها المستمرة من المواد الوسيطة وقطـــع الغيار ... الخ . ويوضح الجدول التالى الواردات الوسيطة كنسبة مئوية من مستلزمـــات الانتـــاج .

جدول رقم (٤١)

الواردات الوسيطة كنسبة من مستلزمات الانتاج

(بالمليون جنية)

السنوات	الواردات الوسيطه (١)	مستلزمات الانتاج (٢)	(١)/(٢) %
١٩٦٠/٥٩	١١٤	١١٣١	١٠
١٩٦٥/٦٤	١٩٣	١٧٤٢	١١
١٩٦٧/٦٦	١٦٥	٢٠٦٤	٨
١٩٦٨/٦٧	١٤٥	٢١٩٧	٧
١٩٧٣	١٨١	٣٣٥٢	٥
١٩٧٤	٣٩٣	٣٣٥٧	١٠
١٩٧٥	٧٠٤	٤٤٦١	١٦

المصدر : معهد التخطيط القومى : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهتة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٥) ، اكتوبر ١٩٧٨ ص ٣١

ويتضح من هذا الجدول الاتجاة التصاعدى لنسبة اهمية الواردات من السلع الوسيطة الى اجمالى مستلزمات الانتاج وذلك على الرغم من تحقيق معدلات نمو عالية فى انتاج بعض الصناعات الهامة مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية . اما انخاض تلك النسبة فى السنوات ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٧٣ انما يرجع كما تقول نفس الدراسة الى نظام الموقوفات

والمعروف ان السحب بموجب نظام الموقوفات يزداد فى فترات الحرب أو احتمال نشوبها .

وتزداد الصورة وضوحا لونظرنا الى الارقام الواردة فى الجدول التالى والتى توضح حجم التطور فى الواردات الوسيطة بالنسبة لبعض الصناعات الهامة التى انشئت خلال الستينات والسبعينات .

جدول رقم (٤٢)

تطور الواردات الوسيطة لبعض الصناعات

(بالمليون جنيه)

بنود الواردات	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	١٩٧٤	١٩٧٥
أسمدة	٨ر٨	١٢ر٢	٤ر٧	٦ر٣	٢٩ر٣	٣٧ر١
مبيدات حشرية	١ر٤	٩ر٢	٨ر٧	٦ر٨	٢١ر٦	٣٣ر٣
زيوت للصناعة	٣ر٥	٨ر٢	٩ر٥	١١ر٨	٣٥ر٩	٤١ر٩
مواد كيماوية	١١ر٨	١٩ر٧	-ر١٧	١٩ر٩	٧٨ر٧	١٣٣ر٤
ورق ومنتجاته	٩ر-	٧ر٦	١٢ر٧	١١ر٦	٣١ر٥	٥٤ر٨
منتجات معدنية اساسية	٨ر٤	-ر١٣	٩ر١	١١ر٣	٢٦ر٦	٥٧ر٨
قطع غيار الات	٨ر٢	١٢ر٨	٧ر٦	٥ر٧	٢٤ر٥	٥٣ر٥
قطع غيار وسائل نقل	٣ر٧	١٤ر٥	٩ر٩	٥ر٨	١٨ر٣	٣١ر٨

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ص ٣٢

٢ - لقد ادت سياسة احلال الواردات الى اهمال التوجة الداخلى للتنمية الصناعية وذلك بمعنى ان عملية اختيار المشروعات الصناعية لم تكن تتم بما يساعد على خلق وتعضيد علاقات التشابك الصناعى والقطاعى ، بل كانت فى الاغلب تقوم لمجرد انتاج سلعة جارى استيرادها لاشباع الطلب القائم عليها من احدى او بعض شرائح المجتمع هذا الاختيار العشوائى للصناعات لمجرد ظهور السلعة فى قائمة الاستيراد ودون الوقوف على حقيقة علاقات التشابك الصناعى والقطاعى قد القى عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات علاوة على كونه قد ساعد فى تعقيد مشكلة تصريف المنتجات . وباختصار فان هذا الاسلوب قد ساعد على زيادة درجة الانتشار النوعى للصناعة ، ومن ثم زيادة حجم وعدد المصاعب التى تعانى منها الصناعة بالاضافة الى انه لم يساعد على تحقيق التماسك والتآذر بين الصناعات التى تم انشاؤها . وظلت علاقات التشابك الصناعى والقطاعى بالتالى ضعيفة بل عشوائية ، وذلك فى صورة ضعف طلب المشروعات الصناعية لمنتجات بعضها البعض لاغراض الاستخدام الوسيط .

٣ - استند المنطق الكامن وراء سياسة احلال الواردات الى سيناريو نظرى مقبول مؤداة ان الصناعات التى قامت بالاساسى للاحلال محل الواردات فى السوق المحلية ، يمكنها بعد فترة معينة ان تتجة لتصدير جزء من منتجاتها ومن ثم تصبح مصدرا مباشرا للنقد الاجنبى فى ميزان المدفوعات وهذا مالم تعكسه الممارسة العملية . فكما اوضحت الدراسات التى اعدتها منظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة UNIDO عن الاسباب الكامنة وراء انخفاض وبطء معدلات نمو الصناعات التحويلية فى الدول النامية ان الصناعات التصديرية فى الدول النامية (ومن بينها مصر) فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة لم تتمكن من توسيع انتاجها ، وهو مايرجع الى ان الطلب على المنتجات الاولية المصنعة لم يزد زيادة ملحوظة خاصة فى الستينات (١) الان

---

(١) UNIDO; Industrial Development Survey, Vol. II, 1971, P.4.

السبب الرئيسى فى ضعف قدرة الصناعات المحلية على التصدير انما يكمن فى ضعف كفاءتها الانتاجية بما يعنيه من ارتفاع تكاليف الانتاج ورداءة المنتج علاوة على ارتفاع معدلات التقادم الفنى لالاتها ومعداتها الانتاجية • وعلية فان عمليات التصدير التى تمت رغم ضعفها الشديد قد استلزمت تبنى سياسة واضحة لدعم الصادرات ، مما اثقل كاهل الاقتصاد المصرى بدلا من ان يخفف عنه •

٤ — من اهم النقاط البراقة فى المنطق الكامن وراء سياسة احلال الواردات هى نقطة ضمان السوق المحلى القائم فعلا وما قد يتطلبة ذلك من اجراءات حماية حكومية وهى امر ميسور ، علاوة على آمال التصدير لجزء من المنتجات خاصة للدول النامية • وقد اثبتت التجربة العملية كما اكدت دراسات اليونيد والتى سبق الاشارة اليها ، ان كثيرا من الدول النامية التى دخلت مضمار التصنيع من منطلق احلال الواردات كان عليها ان تواجة مشاكل عديدة من اهمها ضيق نطاق السوق المحلى بالنسبة لحجوم الانتاج التى تتطلبها اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة ، وذلك فى ظل ضعف الامكانات التصديرية امامها ذلك ان الشطر الاكبر من الصناعات التى قامت بهدف الاحلال محل الواردات كانت لمنتجات كمالية معمرة أو نصف معمرة مما يجعل نطاق الطلب المحلى عليها ضيق نسبيا نتيجة لانخفاض مستوى دخل الفرد وسوء توزيع الدخل القومى باعتبارها مظاهر عامة للتخلف • وقد زاد من تعقيد المشكلة الاتجاه العام لدى الدول النامية ومنها مصر الى استيراد اكثر الالات والمعدات الانتاجية تطورا من الدول الصناعية المتقدمة • وذلك نتيجة حتميه لهيمنة المعرفة الفنية والهندسية (المهندسين) على امور التصنيع والصناعة فى الدول النامية • المهم ان هذا الاتجاة الواضح لاستيراد اكثر انواع الالات تطورا ، وذلك باسم التكنولوجيا الحديثة ، قد جعل من الصناعات القائمة فوق طاقة

الاسواق المحلية المحدودة وضعف القدرات التصديرية كما سبق ان اوضحنا - ومن هنا كانت المشكلة الرئيسة التى عانت منها الصناعة فى الدول النامية عامة ومصر خاصة فى فترتى الستينات والسبعينات ، ونقصد بها الطاقة الانتاجية العاطلة والناجمة عن ضعف الانتاج الفعلى عن مستوى الطاقة الانتاجية المتاحة . ويوضح الجدول التالى النسبة المئوية للطاقة العاطلة (بالمفهوم السابق) فى القطاع العام الصناعى حسب الانشطة وذلك خلال الفترة ٧٤ـ ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٣)

النسبة المئوية للطاقة العاطلة الى الطاقة المتاحة فى القطاع العام الصناعى حسب الانشطة خلال الفترة ٧٤ـ١٩٧٧ .

%

النشاط الصناعى	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	متوسط الفترة
استغلال المناجم والمحاجر	١٣ر٨	١٨ر٠	٢٩ر٤	٢٨ر٣	٢٢ر٤
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١٧ر٩	١٢ر٦	٩ر٨	١٠ر٣	١٢ر٧
الغزل والنسيج والملابس	١٣ر٩	٩ر٤	٩ر١	٧ر٧	١٠ر٠
الخشب والمنتجات الخشبية	٢٥ر٦	٢٠ر٨	١٧ر٢	١٩ر٢	٢٠ر٧
الورق والكيماويات والمنتجات الكيماوية	٣٣ر٠	٢١ر٥	١٨ر٩	١٦ر٦	٢٢ر٥
الادوية والعقاقير	٢ر٦	١٥ر٣	١٥ر٣	١١ر٩٠	١١ر٣
الخامات التعدينية غير المعدنية	٢٣ر٦	١٨ر٦	١٦ر٥	١٠ر٨	١٧ر٤
المنتجات المعدنية الاساسية	٣٥ر٣	١٦ر٧	١١ر٧	٢٣ر٦	٢١ر٨
منتجات معدنية ومكنات ومعدات	١٥ر٦	٢٠ر٣	١١ر٠٦	٩ر٩	١٤ر٤
المكنات والمعدات الكهربائية	١٤ر٢	٢٠ر٦	٨ر٧	١٠ر٢	١٣ر٤
مجموع القطاع الصناعى	٢١ر٣	١٤ر٩	١٢ر-	١٢ر٦	١٥ر٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، سلسة دراسات الطاقة الانتاجية والعاطلة باهم المنشآت الصناعية بالقطاع العام ، فى السنوات المشار اليها .

ويتضح من الجدول السابق مدى أهمية وضخامة مشكلة الطاقة الانتاجية العاطلة فـــى القطاع العام الصناعى على الرغم من التحسن التدريجى فى نسبتها المئوية فى نهاية الفتـــرة المشار اليها ، حيث كانت تمثل أكثر من $\frac{1}{5}$ الطاقة الانتاجية المتاحة فى بداية الفترة ثـــم انخفضت تلك النسبة الى ٩ر١٤ ٪ ، ١٢٪ ، ٦ر١٢٪ فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على الترتيب . وغم هذا التحسن الا انها ظلت تمثل اكثر من $\frac{1}{7}$ الطاقة الانتاجية المتاحة على مستوى القطاع العام الصناعى ككل عام ١٩٧٧ . الامر الذى يوضح خطورة هذه المشكلة ومدى الصعوبات والضغوط التى تعترض عملية التنمية والتصنيع فى المرحلة الحالية والمستقبلية .

وفيما يتعلق بأسباب الطاقة الانتاجية العاطلة فقد كان نقص الخامات مسئولا بنسبة ٢٨٪ من اجمالى الطاقة العاطلة فى القطاع العام الصناعى عام ١٩٧٧ . هذه النسبة موزعة بين نقـــص خامات محلية ١ر٢١ ٪ ونقص خامات مستوردة ٩ر٦٪ . يلى هذا السبب عامل قدم الالات حيـــث ساهم على مستوى القطاع العام الصناعى ككل بنسبة ٤ر٢٢٪ (أى اكثر من الخمس) . وكـــان تغيب العمال وانقطاع التيار الكهربائى مسئولان بنسبة ٥٪ و ٨ر٤٪ على الترتيب وكانت العمـرات والصيانة غير العادية مسئولة عن ٩ر٣٪ وذلك فى حين كان نقص قطع الغيار مسئولا عن الطاقـــة العاطلة فى القطاع الصناعى العام ككل بنسبة ٤ر٣٪ وقد كان حداثة الانتاج واجراء التجارب وعدم بلوغة بعد مرحلة التشغيل العادى عنصرا فعالا فى خلق المشكلة حيث بلغت نسبة مساهمتـــة ٥ر٤٪ على مستوى القطاع ككل خلال نفس العام . (١)

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر : دكتور فتحى الحسينى خليل ، الطاقة الانتاجية العاطلـــة فى القطاع العام الصناعى واثارها الاقتصادية فى مصر فى السبعينات ، مذكر خارجيـــة ١٣٤٣ معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٨٣ ص ٤٧ .

٥ - أدت سياسة احلال الواردات وما صاحبها من حالة الانتشار النوعى للصناعة الى زيادة حدة تنافس المشروعات على الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة وهى محدودة نسبيا • الامر الذى زاد من صعوبة تنفيذ المشروعات وفق طاقاتها التصميمية كليا او جزئيا • وقد كان من أهم الظواهر العامة فى الاستثمار الصناعى هى ظاهرة التخلف فى التنفيذ واستمرار عدد كبير من المشروعات مددا طويلة دون استكمال الامر الذى كان يعنى تبديدا فى الموارد فى صورة تعطيل أو تجميد لرؤوس الاموال ، ارتفاع تكاليف التنفيذ باستمرار ، ٠٠٠الخ • وعموما ظهرت فى الاستثمارات الصناعية مشكلة الطاقة العاطلة ولكن فى صورة الفرق الواضح بين الطاقة المتاحة (على ضوء التنفيذ الفعلى للمشروع) والطاقة التصميمية أو القصوى للمشروع • هذا الفرق يعكس الى حد كبير مشكلة التبديد والهدر فى الموارد الاستثمارية المتاحة ويوضح الجدول التالى الاهمية النسبية للتبديد فى الموارد داخل القطاع الصناعي حسب النشاط خلال الفترة من ٧٤ـ ١٩٧٧ •

جدول رقـــم (٤٤)

الاهمية النسبية للتبديد فى الموارد فى القطاع العام الصناعى حسب الانشطه

خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧

النشاط الصناعـــــى	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	متوسط الفتـرة
اسغلال المناجم والمحاجـر	١٧ر٦	١٦ر٨	١٤ر٩	٦ر٤	١٤ر٠
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٩ر٨	٧ر٠	١١ر١	٣ر٣	٨ر٠
الغزل والنسيج والملابس	٣٤ر٥	٢٤ر٧	١٩ر٩	٨ر٤	٢١ر٩
الخشب والمنتجات الخشبية	٢٢ر٧	١٤ر٦	٣١ر٦	٢٧ر٩	٢٤ر٣
الورق والكيماوية والمنتجات الكيماوية	٢٨ر٣	١٦ر٧	١٠ر٨	٦ر٠	١٤ر٥
الادوية والعقاقيـــر	١٦ر٠	٢١ر٥	٣٧ر٧	١٩ر١	٢٦ر١
الخامات التعدينية غير المعدنية	١٠ر٤	١٧ر٤	١٠ر٧	٤ر٠	١٠ر٧
المنتجات المعدنية الاساسية	٢٤ر٢	٢١ر٢	٣٢ر٠	٤٧ر٩	٣١ر٣
المنتجات المعدنية والمكنات والالات	٥ر٩	٣ر٦	١٤ر٥	٤ر٢	٦ر٩
المكنات والاجهزة الكهربائيـــة	١٤ر٢	٢٦ر٣	٨ر٨	١٣ر٩	١٥ر٨

المصدر : دكتور فتحى الحسينى ، مصدر سابق ذكرة ، ص ٣٨

جـ - سياسة التصنيع فى المرحلة الحالية والمستقبلة :

ان سياسة التصنيع هى أحد وان كانت اهم ، مكونات حزمة سياسات التنمية الامر الذى يفرض ضرورة تحقيق الترابط والتنسيق بين مختلف سياسات التنمية القطاعية من ناحية وسياسة استراتيجية التنمية القومية من ناحية اخرى . ومن هنا فان سياسة التصنيع فى تصميمها وصياغتها لابد وان تاخذ فى اعتبارها مختلف الظروف والاوضاع ليس فقط فى القطاع الصناعى ، ولكن فى القطاعات الاقتصادية الاخرى كما انها لابد وان تاخذ فى الاعتبار ايضا شأنها فى ذلك شأن مختلف السياسات القطاعية الاخرى ، الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة والتى لاتخص قطاع بعينة بل الكيان الاقتصادى القومى ككل . وكما تسعى السياسات الى تغير الواقع القائم الى ماهو افضل واكثر تطور اوتقدما ،فانها تتأثر ولاشك بمتغيرات هذا الواقع وتكون السياسة الناجحة والسليمة حينذاك هى تلك التى تقوم على التصدى للضغوط والمعوقات القائمة والاستفادة القصوى من الظروف والعوامل المواتية فى الاقتصاد القومى والقطاع المعنى . خلاصة القول ان سياسة التصنيع السليمة لابد وان تهدف الى معالجة المشاكل والضغوط الاقتصادية القائمةسواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى القطاع الصناعى ، وذلك كخطوة أولى لانجاز الانطلاقة الصناعية والاقتصادية للمجتمع . ومن هنا جاءت محاولتنا فى الفقرة السابقة لبيان الاثار العلية لسياسة احلال الواردات فى الفترة الماضية على الاقتصاد المصرى والقطاع الصناعى ،وذلك من خلال دورها فى خلق وزيادة العديد من مشاكل وضغوط التنمية خلال تلك الفترة والفترة الحالية. وسوف نحاول فى هذا المجال ، ايجاز اهم المشاكل والضغوط الاقتصادية القائمة سواء ماكان منها متصلا بتلك الاثار او بالظروف والاوضاع العامة للاقتصاد المصرى اذا ان ذلك هو المقدمة المنطقية والموضوعية لفهم طبيعة وابعاد سياسة التصنيع فى الفترة الحالية كما تعكسها الخطة الخمسية الجارى تنفيذها (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) .

على المستوى القومى ، تواجة التنمية فى مصر فى الفترة الحالية العديد من الضغوط والمشاكل التى قد تكون من سمات وضع التخلف الذى يعشة الاقتصاد المصرى الا ان المشكلة الاساسية

ليست فى وجود هذه المشاكل والضغوط ولكن فى اننا وبعد أكثر من ٢٥ عاما من التنمية المبرمجة والمخططة ، لم تتحسن الصورة كثيرا ، ان لم تكن قد ازدادت تعقيدا فالزيادة السكانية العالية ، محدودية الرقعة الزراعية ، انخفاض الكفاءة الانتاجية فى الاقتصاد القومى ، ضعف الطاقة الاستيعابية ، عدم القدرة على تعبئة الموارد المحلية والاتجاه المتزايد الى الاعتماد على الخارج ، عجز ميزان المدفوعات ، وزيادة الديون الخارجية ، كل ذلك وغيره مازال بمثابة الغذاء اليومى الذى يقوم على مناضد المؤتمرات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية . وكانت النتيجة هى ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على النمو . ومن هنا ظهر الوضع الذى نعيشه واصطلح على تسميته بأزمة الاقتصاد المصرى . ونقصد بهذا المصطلح عدم قدرة الاقتصاد المصرى على النمو الذاتى . هذا الوضع هو بالتأكيد حصيلة طبيعية لممارساتنا التنموية فى الماضى والحاضر ومن المتوقع ان تظل تحكم حركة الاقتصاد المصرى لفترة طويلة مستقبلة نتيجة لتفاقم المشكلة التنموية ففجوة الموارد Resource gap مازالت قائمة وفى اتساع عجز ميزان المدفوعات مزمن ومتزايد الديون الخارجية تتفاقم واصبح عبء خدمتها قيدا حقيقيا ثقيلا على التنمية ، ضعف الادارة الاقتصادية للاقتصاد القومى والمشروعات الانتاجية وخلل وضعف الاطر التنظيمية والادارية مما ادى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية ....الخ

وعلى مستوى القطاع الصناعى فما زال هذا القطاع يعانى العديد من المشاكل والضغوط التى قد تمتد جذورها الى الممارسات التصنيعية السابقة ولكن بالتأكيد ان الممارسات الحالية ليست منها براء وعلى راس هذه المشاكل : الطاقات الانتاجية العاطلة ضعف علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بين الصناعات القائمة ، عدم دراسة المشروعات مما تسبب فى اخطاء وتأخير التنفيذ وما صاحبة من ارتفاع التكاليف، التقادم الفنى للالات والمعدات ، نقص المهارات والخبرات الفنية والادارية والتنظيمة ، سوء اختيار المواقع مما ادى الى التركز الصناعى الشديد بنتائجه الوخيمه على المرافق والخدمات العامة والانتاجية ، كل هذه المشاكل وغيرها ، قد ادت الى تقليل عائد التنمية الصناعية فى الماضى (رغم ماحققته من تقدم) . كما انها تلقى بغيومها ظلال كثيرة على آمال النمو الصناعى فى المرحلة الحالية والمستقبلة .

لكل ماسبق ، فقد كان طبيعيا ان تتم عملية تحديد الملامح الرئيسية لسياسة التصنيع في المرحلة الحالية والقادمة على ضوء هذا الواقع يكن من المتصور تحديد سياسة للتصنيع لاتأخذ في اعتبارها الاول ،التصدى لكل تلك المشاكل جنبا الى جنب مع محاولة الاستفادة من مختلف الظروف والمتغيرات المواتية والعوامل المساعدة على تحقيق انطلاقة اكبر في مجال التصنيع والتنمية . لذلك كانت كل تلك المشاكل وغيرها سواء على مستوى القطاع او المستوى القومى هى في الواقع بمثابة المنطلقات الاساسية لسياسة التصنيع في المرحلة الحالية والقادمة . وهذا هو ماحاولت الخطة الخمسية ان تعكسه بوضوح عند بيانها للركائز الاساسية للتنمية الصناعية هذه الركائز بايجاز هى (١) :

- تحقيق التوازن والتكامل بين قطاعى الصناعة والزراعة وتقوية وتدعيم علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بينهم .
- الاهتمام بالصناعات التى تنتج مستلزمات الاستثمار مما يزيد من الطاقة الاستيعابية للانشاءات والتشييد والاسكان .
- توسيع وتنويع قاعدة الصناعات التى تعنى باحتياجات الاستهلاك المحلى من الغذاء والكساء .
- توسيع قاعدة الصناعات التصديرية .
- التوازن والتكامل بين أنشطة الصناعة المختلفة
- تنمية الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والاستثمارية بما يكفل التوازن بينها وبين الصناعات الاستهلاكية وذلك لضمان قاعدة صناعية قوية متكاملة تحقق متطلبات استمرار التنمية الصناعية .
- استغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة بما يزيد الانتاج وينخفض تكلفته محليا مثل معدات الميكنة الزراعية .
- مراعاة التوازن النسبى بين القطاع العام والقطاع الخاص والمشترك وبين الصناعات ذات الحجم الكبير والصناعات الصغيرة والانتاج الحرفى .

---

(١) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى : الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ص ٤٢ — ٤٣

- توجية النشاط الصناعى فى اطار ترشيد استخدامات الطاقة الكهربائية والبترولية والغازات الطبيعية .
- اتباع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة خاصة فى مجال الصيانه الوقائية والتوثيق والاعلام الصناعى والاهتمام التام بالتدريب المهنى ومراقبة الجودة وتطبيق المواصفات القياسية .
- اقامة مناطق صناعية متكاملة فى محافظات الجمهورية تستوفى فيها هياكل البنية الاساسية دون مساس بالرقعة الزراعية توخيا لعدالة توزيع الصناعات فى كافة انحاء البلاد .
- مراعاة البعد الاقليمى عند اختيار مراكز توطن المشروعات الصناعية أو عند اقامة المناطق الصناعية المتكاملة .
- دعم الصناعات التحويلية التى تعتمد على خامات وموارد أولية محلية .
- التنسيق عند تخصيص الاستثمارات بين الصناعات المنتجة لبدائل الواردات وتلك الموجهة للتصدير .
- الاهتمام بالصناعات الريفية والحرفية والبيئية للاستعانة بالامكانات الكبيرة والمهارات المتوفرة لدى الصناع الوطنيين والمحافظة على تنمية انتاجهم ومساهمتهم فى الناتج الصناعى .

ونعتقد ان التمسك بتنفيذ تلك السياسات ومتابعتها من شأنها ان يحد بشكل تدريجى من تلك المشاكل والصعوبات التى تعوق انطلاقة التنمية الصناعية فى مصر .

ولاستكمال الصوره نورد فيما يلى الفقرة الخاصه بسياسات التصنيع فى السودان .

٤٠٥ سياسات التصنيع في السودان :

نود ان نؤكد بادى ذى بدء ما اشرنا اليه انفا عند الحديث عن سياسات التصنيع في مصر ان سياسات التصنيع ليست جزء منفصل بل مكمل لسياسات التنمية القطاعية كما ان جميع تلك السياسات علاوة على صورة تناسقها وتكاملها ، فانها تنبثق عن سياسات واستراتيجية التنمية الشاملة . ذلك ان القطاع الصناعى هو احد قطاعات الاقتصاد الوطنى ومن هنا كانت ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف السياسات القطاعية من ناحية وبينها وبين سياسة التنمية من ناحية اخرى حقيقة نود ان نؤكد عليها وهى انه على الرغم من ان سياسة التصنيع انما تستهدف بيان الاهداف التى يرتضيها المجتمع لتطورة الصناعى خلال فترة زمنية معينة مع التركيز على مجموعة الادوات والاجراءات التى تكفل تحقيق ذلك والتى يزعم المجتمع تنفيذها الا أن تحليل ذلك لا يتم منفصلا عن النتائج الفعلية التى حققها المجتمع فى تطورة الاقتصادى العام وفى القطاع الصناعى وما يتمخض عن هذا الواقع من مشاكل وضغوط سوف تحكم بالطبع عملية التنمية لفترة قد تكون طويلة . وعليه فاننا فى دراستنا لسياسة التصنيع فى السودان سوف نتبع تقريبا نفس النهج الذى سلكناه عند تحليل سياسات التصنيع فى مصر ويتمثل هذا النهج فى اعطاء تصور عام للمشاكل والضغوط التى تحيط بعملية التنمية والتصنيع وذلك بما يساعد على استشفاف المنطلقات الرئيسية لسياسة التصنيع الحالية والمستقبلة .

أ - مشاكل وضغوط التنمية والتصنيع فى السودان :

حقق الاقتصاد السودانى خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ نموا حقيقيا يتراوح بين ٤ - ٥٪ سنويا علاوة على أنه لم يشهد تغيرات هيكلية كبيرة فما زال القطاع الصناعى يلعب دورا محددا مع التأكيد على الدور المتزايد للقطاع الزراعى باعتبارة القطاع القائد لعملية التنمية فقد بلغت نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ١٠٪ عام ٦٩/٠ ١٩٧٠ ، انخفضت الى ٩٪ عام ٧٤/١٩٧٥ ، وذلك فى الوقت الذى ارتفع فيه نصيب الزراعة من ٣٦٪ عام ٦٩/٧٠

الى ٣٩٪ عام ١٩٧٥/٧٤ . وبقيت نسبة مساهمة التجارة والخدمات عند ٣٤٪ ، وانخفضت نسبة مساهمة الكهرباء والمياة بشكل حاد من ٣٪ عام ٠٩٧٠/٦٩ الى ١٪ عام ١٩٧٥/٧٤ (١) وفى الفترة اللاحقة لذلك هبطت نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى ٦٪ ، آخذا فى الاعتبار ان اكثر من $\frac{1}{2}$ القيمة المضافة المتحققة فى هذا القطاع انما تأتى من الصناعات الصغيرة والتقليدية (٢) .

مايعنينا الان هو ان هذا الاداء الاقتصادى جاء مصحوبا بالعديد من المشاكل والضغوط الاقتصادية التى اصبحت قيدا حقيقيا على عملية التنمية والتصنيع فى السودان فى المرحلة الحالية والمستقبلة . من هذه المشاكل والضغوط ما يعتبر قيدا عاما على عملية التنمية فى مجملها ، ومنها ما يعتبر قيدا او تحديا خاصا بعملية التصنيع والتنمية الصناعية ذاتها كنشاط قطاعى . كما ان منها (وربما الاكثرية) ما يعتبر سمة من سمات الدول النامية نظرا لتزوعة فى الشطر الاكبر منها (على الاقل) ، ومنها ما يعتبر لصيقا بظروف وكيفية ادارة التنمية والتصنيع فى السودان . ما يعنينا الان فى هذا الصدد ، ليس تحليل ودراسة اسباب تلك المشاكل ، ولكن مجرد تشخيصها ، على اعتبار ان ذلك هو المدخل الطبيعى والمنطقى لتفهم واستيعاب سياسات التصنيع واهم المنطلقات والعوامل الارتكازية فى تصميمها وصياغتها ذلك ان سياسات التصنيع وان استهدفت الانتقال بالاداء الصناعى الى مستوى افضل ، فانها انما تستهدف ضمنيا التغلب والقضاء على مختلف المشاكل والضغوط التى تقلل من قدرة المجتمع على التنمية والتصنيع وبالتالى تعظيم العائد منها .

على صعيد الاقتصاد السودانى ، فان التنمية فى مجملها قد واجهت وما تزال عددا من المشاكل والصعوبات (وان ازدادت حدتها وتفاقمت آثارها فى السنوات الاخيرة) . من

---

(١) وزارة التخطيط القومى ، الخط السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٨/٧٧ ١٩٨٣/٨٢ ، المجلد الاول ، ص٣ ص٤ .

(٢) World Bank, Sudan, Pricing Policies and Structural balances Vol. I., Main Report, P.46

أهم تلك المشاكل المشكله الاساسية التى تحد بدرجة كبيرة من قدرة الاقتصاد السودانى على التنمية والنمو ، ونقصد بها فجوة الموارد Resource gap والتى تتمثل فى الفرق بين الاستثمار والادخار المحلى (أو القومى) ، أو فى الفرق بين الصادرات والواردات ذلك ان المدخرات المحلية (عامة وخاصة) لم يتجاوز نصيبها فى تمويل الاستثمارات خلال فترة الخطة السداسية ١٩٧٧ - ١٩٨٣ ، نسبة ٣٧٪ الامر الذى جعل الخطة تعتمد اساسا فى تمويل استثماراتها على الاقتراض سواء من المصادر المحلية من البنوك (التمويل بالعجز) والتى بلغت نسبتة ٥٢٪ من جملة استثمارات الخطة (١) وتزداد الصورة وضوحا بالنظر الى ارقام الجدول التالى والتى تعكس ابعاد المشكلة الرئيسية الثابتة التى كانت وماتزال ولفترة طويلة قادمة ، تمثل قيدا حقيقيا على تنمية وتصنيع الاقتصاد السودانى ونقصد بها مشكلة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ومصدر الخطورة الحقيقية فى هذه المشكلة انما يمكن فى تزايد حجم هذا العجز خلال الفترة الاخيرة ، بما يعينه من تفاقم اثارها على التنمية والتصنيع فى الفترة الحالية والمستقبلة .

---

(١) وزارة التخطيط القومى (السودانى) ، الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢ ، ص٦٣

جدول رقـــــــــم (٤٥)

موجز لبعض المؤشرات العامة للاقتصاد الســـــــودانى

خلال الفترة ٧٠/ ١٩٧١ ـ ٨٢/ ١٩٨٣

(بملايين الدولارات الامريكية)

البيـــان	٧١/٧٠	٧٣/٧٢	٧٨/٧٧	٨١/٨٠	٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢
عجز العمليات الجاريـــة	ـ ٤٦	ـ ١١	ـ ٤٩٤	ـ ٩١٧	ـ ١٢٦٩	ـ ٩١٦
الدين العام الخارجـى*	٣٠٠	٣٧٠	١٨٠٠	٣١٠٠	٥٠٠٠	٥١٠٠
نسبة خدمه الدين الخارجى(٪)	١٤	١٢	١٤	٢٧	٤١	٤١
٪ للصادرات الى الناتـــج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	١٦ر٢	١٦ر٩	٨ر٤	٨ر١	٨ر٦	١١ر٢
٪ للواردات " " "	١٧ر٧	١٦ر٦	١٦ر٤	٢١ر٤	٢٦ر٦	٢٧ر٢
٪ لعجز العمليات الجارية بالاسعار الجارية	ـ ٢ر١	ـ ٠ر٤	ـ ٦ر٠	ـ ١٠ر٦	ـ ١٥ر٦	ـ ١٢ر٢
٪ للمدخرات المحلية بالاسعار الجارية	٣ر١	١ر٥	١ر٢	٢ر١	ـ ١ر٢	٠ر٦
٪ للانفاق الاستثمارى	٢ر٣	٢ر٧	٦ر٧	٥ر٣	٤ر٢	٤ر٨

* يشمل فقط القروض طويلة ومتوسطه الاجل المستخدمة فعلا .

ـ المصـــدر World Bank; Ibid. P.7

وقد ترتب على وارتبط فى نفس الوقت بتلك المشكلتين سابقتى الذكر ، مشكلة ثالثة خطيرة ، ونقصد بها مشكلة تفاقم الديون الخارجية الى الحد الذى اصبحت اعباء خدمتها (سداد الاقساط والفوائد) يمثل عبئا حقيقيا على حصيلة الصادرات السودانية كما يعكسة شكل التطور فى نسبة خدمة الديون طويلة ومتوسطة الاجل فقط ، حيث بلغت ٤١٪ فى الاعوام ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٣/٨٢ بعد ان كانت ١٤٪ و ١٢٪ فى الاعوام ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢ على الترتيب (اى فى بداية فترة السبعينات) وقد كان ذلك نتيجة طبيعية للاعتماد الواضح على القروض الخارجية فى تمويل خطط التنمية فى السودان ، حيث ارتفعت نسبة مساهمة المصادر الخارجية (وتشمل المعونات والهبات وان كانت ضئيلة بالاضافة الى القروض) فى تمويل التنمية من ٣٢٪ فى خطة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤ ، الى ٥٢٪ فى الخطة السداسية ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢ أضف الى ذلك ان الاقتصاد السودانى وهو يعانى من تفشى ظاهرة البطالة المقنعة ، لم يتمكن من التغلب على مشكلة نقص العمالة الفنية والادارية والتنظيمية الماهرة والمدربة تلك المشكلة التى تقلل بشكل واضح من قدرة الاقتصاد السودانى على التنمية والتصنيع (شانة فى ذلك شأن سائر الاقتصاديات النامية) واخيرا وليس آخرا ، ان عملية التنمية والتصنيع المعجلة تستلزم حصر وتعبئة كافة الموارد المادية (والبشرية والمالية) لاغراض التنمية والاستثمار وهو الامر الذى يقف ويحول دونه عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن تلك الموارد وخاصة المادية ذلك ان غياب المسوحات الجيوفزيائية الدقيقة لا يسمح بتحديد حجم ونوعية المواد الخام المحلية ودرجة توفرها بالشكل الذى يساعد على بناء وتطوير الصناعات التى يمكن ان تقوم عليها .

وعلى صعيد القطاع الصناعى فانه بالاضافة الى انعكاسات المشاكل العامة علية ، الا انه يمكننا ان نشير الى بعض المشاكل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للقطاع الصناعى ذلك ان هذا القطاع رغم تواضعه الشديد سواء بالشكل المطلق او النسبى ، قد عانى ومايزال يعانى بعض

المشاكل التى عاقت (وماتزال) حركة التطور الصناعى بالسودان من اولى هذه المشاكل ، مشكلة الطاقة الانتاجية العاطلة ، حيث بلغت نسبة الطاقة المستغلة على مستوى الصناعات التحويلية حوالى ٢٠ - ٣٠٪ من جملة الطاقات المتاحة هذا مع ان هذه النسبة والتى يمكن ان نطلق عليها نسبة الانتفاع بالطاقات الانتاجية المتاحة ، رغم انخاضها الشديد انما تحمل فى طياتها تفاوتا بين منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ، حيث ان هذه النسبة فى منشآت القطاع الخاص ضعف مستواها فى منشآت القطاع العام (التحويلى) (١) الامر الذى يوضح جسامة المشكلة على مستوى القطاع الصناعى التحويلى وبصفة خاصة منشآت القطاع العام .

ويعتبر نقص السيولة من ابرز المشاكل التى تواجه الانتاج الصناعى التحويلى وخاصة فى منشآت القطاع العام الامر الذى زاد من اعتماد هذه المنشآت على الاقتراض فقد بلغ نصيب منشآت القطاع العام الصناعى ٢٥٪ من اجمالى القروض المعقودة فى منتصف السبعينات (حوالى ١٢٠ مليون جنية) (٢) وبصرف النظر عن علاقات التأثير المتبادل بين تلك الظاهرة وظاهرة الطاقة الانتاجية العاطلة ، فقد ازدادت اعباء خدمة هذه الديون على كاهل تلك المنشآت الصناعية ، مما ادى الى تفش ظاهرة خسائر المنشآت الصناعية خاصة منشآت القطاع العام وكذلك فان ضعف الانتاج لم يكن يسمح بتحقيق الارباح التى يمكن ان تغطى تكلفة الاقتراض الواسع الذى مارسته المنشآت الصناعية وقد كان قدم المصانع من اهم اسباب هذا الضعف فى الانتاج وتحقيق الخسائر الامر الذى حدا بالحكومة السودانية الى التفكير فى غلق بعض هذه المشروعات وتحويل قيمتها التخريدية لاستثمارات أخرى ، خاصة تلك المصانع التى تفاقمت بها مشكلة التقادم

---

(١) World Bank; Ibid; p.46

(٢) نفس المصدر السابق ص ٤٦

التكنولوجى وسوء اختيار المنتج وعدم قدرته على منافسة الواردات الاجنبية .

ان نقص مستلزمات الانتاج كانت وماتزال من اهم المشاكل التى تعوق تقدم الصناعات التحولية فى السودان ذلك انها تعكس الى حد كبير الضعف الشديد فى علاقات التشابك الصناعى والقطاعى ، علاوة على كونها من اهم اسباب الطاقة الانتاجية العاطلة فى المنشآت الصناعية فمن ناحية مستلزمات الانتاج المستوردة ، غالبا ماتقف مشكلة نقص النقد الاجنبى أمام تلبية احتياجات المنشآت الصناعية من المواد الخام والسلع الوسيطة وقطع الغيار التى يأتى الجزء الاكبر منها من الخارج وكثيرا ماتنتظر هذه المنشآت لفترة أطول من عام حتى تحصل على حصة من النقد الاجنبى (بالسعر الرسمى للصرف) ، وفى أغلب الاحيان تلجأ تلك المنشآت تحت ظروف المقتضيات القصوى للانتاج ، الى شراء هذا النقد الاجنبى من السوق الحر (السوداء) والذى يزيد عادة اكثر من ٤٠٪ عن السعر الرسمى الامر الذى يرفع من تكلفة الانتاج ويزيد من صعوبات منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة واذا ما حاولت تلك المشروعات الاتجاه الى مستلزمات الانتاج المحلية فغالبا ماتواجة بعدم توفرها بالاضافة الى انخفاض درجة الجودة التى تؤثر بلاشك فى جودة المنتج النهائى بل ان مستلزمات الانتاج المحلية (الخامات المحلية التى تعتمد عليها الصناعة) مثل القطن وبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج والملابس ، والجلود لصناعة الاحذية والمنتجات الجلدية ، هذه المستلزمات المحلية غالبا ماتتسم بعدم صلاحيتها لاسباب متعلقة ببداءة التجهيز او التخزين ... الخ الامر الذى يفرض على المنشآت الصناعية الاتجاة الى الاستيراد ، وهو الطريق الصعب من البداية .

ويرتبط بموضوع نقص المستلزمات ، موضوع اخر اكثر اهمية وهو نقص المهارات والخبرات الفنية والادارية والتنظيمية التى تتطلبها العمليات الصناعية ذلك انه رغم وجود البطالة المقنعة فى أنشطة الزراعة والخدمات الا ان الصناعة التحويلية تواجة مشكلة نقص الايدى العاملة المطلوبة عددا ونوعية الامر الذى يفرض ضرورة بذل جهد كبير واستثمار اموال ضخمة ، ناهيك عن عنصر الوقت ، فى سبيل اعداد وتدريب العمالة الصناعية .

واخيرا وليس آخرا ، يعتبر قصور الهياكل الاساسية وخاصة النقل والطاقة (الكهربا) من امهات المشاكل امام تطور وتقدم الصناعة السودانية بل والمجتمع ككل هذا على الرغم من اهتمام الحكومة السودانية فى الفترة الاخيرة بالاستثمار فى بناء تلك الهياكل ، ويقدر متوسط نصيب الفرد فى السودان من الطاقة الكهربائية ٦٠ ك٠ و٠ س٠ سنويا وهو من اكثر دول العالم انخفاضا الامر الذى يقلل من امكانات التوسع الصناعى ناهيك عن اعتبارات التحضر أضف الى ذلك ان عدم انتظام التيار الكهربائى وكثرة انقطاعة كثيرا ماكان وراء ظهور الطاقات الانتاجية العاطلة فى المنشات الصناعية القائمة .

وفيما يتعلق بعنصر النقل فمازال النقل النهرى وهو الاقل تكلفة ، غائبا بشكل كبير بالنسبة للصناعة فى السودان . كما ان النقل بالسكك الحديدية والنقل بالطائرات أقل بكثير عن المستوى التى تتطلبه الصناعة السودانية . لذلك كان النقل بالطرق (البرى) هو الوسيلة التى تعتمد عليها الصناعة السودانية بشكل اكبر ، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليفة بالمقارنة بالنقل النهرى والنقل بالسكك الحديدية واعتمادة بصورة كبيرة على طرق ترابية الامر الذى لا يساعد على انجاح الصناعة بسبب زيادة التكلفة الانتاجية وعدم ضمان حصول المصانع على احتياجاتها من مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب ، فضلا عن عمليات تصريف المنتجات ولاشك ان اتساع السودان جغرافيا كان ومايزال عنصر قويا فى ذلك لكن يبقى توفير الهياكل الاساسية بشقيها الاقتصادى من نقل وكهرباء وشبكات المياه والمجارى وتلفونات ... الخ والاجتماعى من مدارس ومستشفيات ودور الثقافة .. الخ ، عنصرا أساسيا فى سبيل توفير المناخ الصناعى اللازم لنشاة وتطور الصناعة بصورة خاصة والتنمية بصورة عامة .

ب ـ الركائز الرئيسية لسياسية التصنيع فى السـودان :

نود ان نشير بادى ذى بدء الى ان السودان وان عرف الصناعة فى الفترة الخمسينيات الا انه لم يشهد اول محاولة لصياغة وتحديد سياسة التصنيع الا مع الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/٦١ ـ ٧٠/١٩٧١ . ورغم حرص الخطة المذكورة على تأكيد هدفها الرئيسى فى تحقيق التكامل والتنسيق بين المشروعات الصناعية ، الا ان التنفيذ الفعلى قد كشف ان هذا التنسيق والتكامل لم يكن الا نظريا . اذ سرعان ماكشفت الممارسة فى سنوات الخطة عن الضعف الشديد فى علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بين المشروعات الصناعية بل وبينها وبين مشروعات القطاعات الاخرى سواء المغذية لها بالخامات كالقصب بالنسبة لصناعة السكر ، او المعتمدة عليها كالمشروعات الزراعية فى حصول الاخيرة على احتياجاتها من الاسمدة والالآت والمعدات ونشاط البناء والتعمير فى حصولة على احتياجاته المختلفه من مواد البناء (خاصه الاسمنت) ، ...الخ وقد ساعد على ذلك العديد من الضغوط العامة للتنمية والتى سبق الاشارة اليها ومنها :الزيادة السكانية ، تقاعسى الايرادات الحكومية عن مسايرة الزيادات الكبيرة فى النفقات الحكومية عدم واقعية تقديرات تدفق رؤوس الاموال العربية الاجنبية ، عدم مسايرة الصادرات لمعدلات زيادة الواردات وماصاحبها من تفاقم مشكلة عجز موارد النقد الاجنبى ...الخ . كما ان المحاولات الحكومية فى مجال جذب رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لم تسعف كثيرا فى التخفيف من حدة هذه الضغوط . ولذلك لم يكن هناك مفر من تقليص معدل التنفيذ المالى باستمرار يؤكد ذلك تقديرات هذا المعدل خلال السنوات ٧٠/١٩٧١ ، ٧١/١٩٧٢ ، ٧٢/١٩٧٣ ، ٧٣/١٩٧٤ ، ٧٤/١٩٧٥ حيث كانت ٦٧٪ ، ٤٢٪ ، ٤٥٪ ، ٤٥٪ ، ٦٢٪ على الترتيب وفى ضوء كل ذلك وغيره لم يقدم القطاع الخاص ماكان متوقعا او مخططاله فى جميع الانشطة الصناعية ومنحة مختلف الضمانات والميزات التى يمكن ان تكون حافزاله على زيادة نشاطة . وكانت السمه البارزة فى نشاطة هو الاتجاه الواضح الى مجال الاسكان والمشروعات الصغيرة سريعة العائد .

غاية القول ، ان سياسة التصنيع لم يكن من غير المقصود فى السودان كما فى غيرها من

مختلف دول العالم النامية ، ان يتم تصميمها وصياغتها بعيدا عن سياسات التنمية في القطاعات الاخرى وعلى اساسى حجم ونوعية المشاكل والضغوط التى تتعرض لها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان بصفة عامة . كما كان السودان مسايرة للتفكير السائد فى معظم دول العالم الثالث فى تفضيل سياسة التصنيع المعتمدة اساسا على احلال الواردات وذلك لما تتمتع به ولو شكليا بريق فى نظر تلك الدول خاصة تلك التى تعانى من ندرة النقد الاجنبى ، ولما تخاطبة هذه السياسة فى النفسى البشرية لشعوب الدول النامية من مشاعر الاكتفاء الذاتى على النحو السابق بيانه عن الحديث عن مصر . وكما هو معروف واشرنا اليه كذلك سابقا عند الحديث عن سياسة التصنيع فى مصر ، ان سياسة التصنيع وان تميزت بعنصر معين (وهو هنا انتاج بدائل للواردات) الا انها عادة ماتجمع او تحمل فى طياتها عناصر اخرى بالنسبة لمؤشرات الاستفادة من الخامات المحلية ، التشغيل والعمالة ، تكثيف العمالة او تكثيف راس المال ، الاتجاه الى تنمية الصناعات التصديرية ، التصنيع الثقيل ام التصنيع الخفيف ، ..... الخ . هذا بالاضافة الى ماتحملة السياسة من مؤشرات التفضيل فى اتجاه المشروعات العامة ، المشروعات الخاصة ومدى التعويل على الاستثمارات الاجنبية راس المال الاجنبى فى شكل منح وقروض . وانطلاقا من هذا الفهم ، فانه يمكننا القول بأن سياسة التصنيع فى السودان وان اطلق عليها سياسة الاحلال محل الواردات الا انه يمكننا ايجاز أهم معالمها وركائزها الاساسية على النحو التالى :

١ - استهدفت السياسة الصناعية بالاساس تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة للسلع التى ارتأتها الخطة اساسية وهى : سكر ، النسيج والملابس الجاهزة ، الدقيق ، الورق ، الخيش المستخدم لصناعة الجوالات السجائر . وذلك حيث بلغت واردات السودان من الورق والسجائر والملابس الجاهزه والمعليات والخيش ما يعادل ٢٣٪ من اجمالى الواردات من السلع الاستهلاكية عند اعداد الخطة فى ١٩٧٠ . وفى سبيل انجاح ذلك اعتمدت الخطط السودانية على اسلوب الحماية الجمركية للصناعات الوطنية علاوة على الحظر الذى بلغ درجة الحظر الكلى بالنسبة لـ ٣٩ سلعة تتضمنها قائمة حظر استيراد .

٢ - تأهيل واحلال وتجديد المصانع القائمة فى اهم المجالات الصناعية الرائدة لحركة التصنيع فى السودان مثل صناعة الغزل والنسيج ، السكر ،ففى برنامج الاستثمار العام للثلاث سنوات الرابع (اى للسنوات ٨٣/٨٤ ، ٨٤/٨٥ ، ٨٥/١٩٨٦) على سبيل المثال والتى تبلغ مخصصات التاهيل فية ٧٥٪ من جملة الاستثمار الصناعى (١٣٥ مليون جنيه سودانى من مجموع ١٨٠ مليون جنيه) فقد خصص مايقرب من نصف هذا البند (بند التأهيل) لاربع مشروعات قطاع عام منتجه للسكر ، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى منه . يلى ذلك فى الاهمية مخصص تأهيل مشروعات الغزل والنسيج للقطاعين العام والخاص ، وذلك نظرا لوجود طاقات انتاجية عاطلة بشكل واضح فى هذه الصناعة التى تعتبر من اهم الصناعات الرائدة المعتمدة على الخامات المحلية (القطن) (١). كما يستهدف اعادة التاهيل زيادة الانتاجية وتوفير خدمات الهياكل الاساسية .

٣ - استكمال تنفيذ بعض المشروعات التى تأخر تنفيذها لسبب او لاخر (مثل ارتفاع التكاليف نتيجة زيادة الاسعار خلال سنوات الخطة) . لذلك فقد خصص مبلغ ٣٦ مليون جنيه سودانى فى البرنامج الاستثمارى للثلاث سنوات الرابع المشار اليه انفا ، اى ما يعادل ٢٠٪ من جملة الانفاق الاستثمار فى الصناعة ، الى تدعيم واستكمال المشروعات القائمة او التى بدىء فى تنفيذها .

٤ - التركيز على تدعيم علاقات التشابك القطاعى فى الاقتصاد السودانى وذلك من خلال المضى قدما فى عمليات التصنيع الزراعى ، حيث الامكانات الضخمة المتاحة فى التوسع الزراعى التى يتيح للسودان مزايا مطلقة ونسبية كبيرة فى هذا المجال . ويأتى فى هذا المجال ايضا اتجاه الحكومة السودانية الى الاهتمام بنشاط التعدين والكشف عن موارد الدولة من المعادن والثروات الطبيعية والعمل على حسن استغلالها . الامر الذى يفتح مجالا واسعا امام تنمية الاستثمارات فى الصناعات التعدينية غير المعدنية وخاصة مواد البناء والتشييد ، والصناعات المعدنية .

---

(١) Ministry of Finance & Econ. Planning; Sudan, PPPED - II 1993/84-1985/86; Oct. 1983; P.61

٥ - الاهتمام الكبير بتوفير الهياكل الارتكازية او الاساسية للتنمية بما يساعد على التغلب على الصعاب التى تواجة المشروعات الصناعية القائمة ويسمح فى نفس الوقت بدفع عملية التنمية والتصنيع . ويأتى فى مقدمة هذا البند مشروعات الطاقة خاصة الكهرباء ، ومشروعات النقل ، وذلك باعتبارهما من اهم العوامل الحاكمة للنمو الصناعى . لذلك فقد حرص البرنامج الاستثمارى للثلاث سنوات الرابع (١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥) على تخصيص ١٩٤ مليون جنيه سودانى لمشروعات الطاقة والتعدين (ومنها استخراج مواد الوقود) موزعة على النمو التالى :

- ١٢٤ مليون جنيه (٦٣,٩ %) استكمالات
- ٧٠ مليون جنيه (٣٦,١ %) لمشروعات جديدة .

كما حصل قطاع النقل والمواصلات فى نفس البرنامج على مخصص مالى قدرة ٤٣٨ مليون جنيه سودانى بين تمويل مركزى وتمويل ذاتى وموزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٤٦)

المخصص الاستثمارى لقطاع النقل والمواصلات فى البرنامج الاستثمارى للسنوات الثلاث الرابع (١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥)

(بالمليون جنية سودانى)

بيان	تمويل مركزى	تمويل ذاتى	المجموع
تأهيل المشروعات	٣١	١٩٣	٢٢٤
استكمال المشروعات القائمة	١٦٣	٩	١٧٢
مشروعات جديدة	١٨	٢٤	٤٢
المجموع	٢١٢	٢٢٦	٤٣٨

المصدر : PPPED - II, P.60

٦ - مع التاكيد الواضح فى التوجهات العامة للتنمية فى السودان على ان القطاع العام خاصة فى القطاع الصناعى ، هو القطاع الرائد والقائد فقد أعطته خطط التنمية والتصنيع دورا خاصا وتركيزا واضحا على دور القطاع الخاص . بل ان الحكومة السودانية قد حرصت دائما على اعلان التزامها بتشجيع الاستثمار الخاص وتهيئة المناخ المناسب له واتخاذ كافة الاجراءات واعطاء الضمانات التى تساعد على جذب راس المال العربى والاجنبى للمساهمة فى التنمية والتصنيع ويتم ذلك كله بهدف تقليص فجوة الموارد وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات وعلية فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص المحلى فى توفير المنسوجات حوالى ٦٨٪ من جملة الاحتياجات المحلية . كما أصبح القطاع الخاص يمتلك بالكامل كل صناعات الزيوت النباتية ، التبغ ، المعلبات ، الورق ، مواد البناء ، النشا والجلوكوز . هذا بالاضافة الى دورة الاساسى فى مجال التعدين والتنقيب عن البترول والصناعات الهندسية والكهربائية . كذلك شهد السودان تدفقا لرؤوس الاموال الاجنبية للمساهمة فى المشروعات الصناعية ، حتى فى مجال السلع الرئيسية مثل السكر الذى بلغت مساهمة راس المال الاضحا فى مصنع سكر كفاته حوالى ٦٠٪ عام ١٩٨٢ م وبصفة عامة تشير التقديرات (الخطة السداسية) لاستثمارات القطاع الخاص خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ الى التركيز الواضح فى مجال الاسكان حيث بلغ ٤٦٪ من جملة الاستثمار الخاص بالمقارنة بالصناعة ١٤٪ ، والنقل ١٥٪ ، والزراعة ١٦٪ والتعليم والصحة ٥٪ يلاحظ ان الصناعة أقل نسبة بعد التعليم والصحة .

٧ - الاهتمام بمشكلة تدبير العمالة الفنية اللازمة خاصة بالنسبة للصناعات الرئيسية مثل صناعة السكر على سبيل المثال ، فقد تم دعم وتطوير مراكز التدريب بسنارة العاملين بصناعة السكر بمبلغ ٣٫٦ مليون دولار . ويرتبط بهذا المجال ايضا حرص الحكومة السودانية على تطوير صناعة السكر على أسس علمية سليمة بحيث تواكب التطور العلمى العالمى فى هذه الصناعة فأنشأت معهد بحوث زراعة وتصنيع قصب السكر بسنارة وذلك بتكلفة تصل الى ما يعادل ١٥ مليون دولار .

٨ - من اهم الركائز الرئيسية لسياسة التصنيع فى السودان هو الاهتمام بالصناعات التى تعتمد على الخامات المحلية والتى يتوقع ان تلعب دورا كبيرا فى مجال زيادة القدرة التصديرية

للسودان . ومن اهم هذه الصناعات السكر ، المنسوجات والملابس الجلود والمنتجات الجلدية الزيوت النباتية ...الخ . ولكن تبقى مشكلة الجودة وخفض التكاليف الانتاجية باعتبارهـــا جواز المرور الى الاسواق العالمية ، عائقا حقيقيا امام تنمية الصناعات التصديرية فى السودان شأنها فى ذلك شأن معظم البلدان الناميـــــة .

٩ - أخيرا وليس آخرا ، يلاحظ الاتجاه الواضح فى السياسة التصنيعية للسودان الى التركيـــز على الصناعات الاستهلاكية ، حيث تقل احتياجاتها النسبية من راس المال بالمقارنه بالصناعات الراسمالية والوسيطة ، وكذلك سرعة العائد ومن ثم دوران راس المال الذى ينعكس فـــى النهاية فى تقليل عنصر المخاطرة . ولم يؤدى ذلك بالاضافة الى غيرة ، الى النتيجة التـــى كانت متوقعة عند تبنى هذه السياسة والتى كانت تقول بتقليص الواردات وتغيير هيكلها فـــى صالح السلع الوسيطة والراسمالية كنتيجة طبيعية لانتاج بدائل الواردات من السلع الاستهلاكية ذلك ان البيانات الاحصائية تشير الى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل سنـــوى متوسط بلغ ١٥٪ خلال الفترة ٧٤/١٩٧٥ - ٨١/١٩٨٢ ، وذلك فى الوقت الذى ازدادت فية الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٨٪ سنويا والواردات من السلع الراسمالية بمعـــدل ١١٪ سنويا خلال نفس الفترة . (١)

ومن واقع العرض السابق لخطط وسياسات التنمية الصناعية فى كل من مصر والســـــودان والذى يتبين منه بوضوح السمات المشتركه والتكامليه بين البلدين فى مجال التنمية الصناعيـة يركز الجزء التالى من الدراسه على التكامل الصناعى بين البلدين واسس اختيار الصنـــاعـات المشتركـــــــة .

---

(١) أنظر البيانات الخاصة بتركيب الواردات السودانية فى الجزء الخاص ببنود الصـــــادرات والواردات الصناعية فى مصر والســـودان .

٦ ـ التكامل الصناعى بين مصر والسودان وأسس اختيار الصناعات المشتركة

٥٦ التكامل الصناعى بين مصر والسودان وأسس اختيار الصناعات المشتركة

١٠٦٠ مقدمة

من واقع استعراض وتحليل هياكل الانتاج الصناعى وكذلك الصادرات والواردات الصناعيه وتطورها فى كل من مصر والسودان وكذلك خطط وسياسات التنميه الصناعيه فيهما فى الاجزاء السابقه من هذه الدراسه. فقد آن الاوان لمصر والسودان (والدول الناميه عموما) لأن تعيد النظر فى سياساتها الداخليه والخارجيه والاقليميه المتعلقه بالتصنيع . فغالبا ماجرى تصميم التصنيع وتطبيقه - حتى الآن - بهدف الحد من الواردات ، وقد وقع الاختيار على الانتاج الذى يحل محل الواردات من سلع الاستهلاك ذات الاستعمال العام ، وسلع الاستهلاك المعمرة والسيارات. وترجم ذلك بتزايد الواردات من المعدات والمدخلات من كل نوع ، والخدمات التكنولوجية وحتى سلع الاستهلاك الغذائيه والصناعيه ، الأمر الذى يؤدى الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات ووضع العمالة على المدى الطويل ، فتوصد بذلك الأبواب أمام أية امكانية للتنمية الحقيقية. ويبدو أن الوسيلة الوحيدة التى تتيح لمصر والسودان ازالة العقبات والخروج من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية والمالية ازاء البلدان المتقدمة تكمن فى صياغة استراتيجية للتحولات الهيكلية لاقتصاداتها . وينبغى أن تعطى استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه نموذجا جديدا للنمو المعجل مع الأخذ بعين الاعتبار أمرين أساسيين :

الأول : اعادة صياغة هيكل الاستهلاك على أساس الحاجات الاجتماعية الحقيقية (وهذا خارج عن نطاق هذا البحث).

الثانى : تصنيع يضم معا تراكم وسائل الانتاج والصناعات الوسيطة وصناعات سلع الاستهلاك التى تلبى طلب الجماهير الحقيقى . وعموما ، فان عملية اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعى - التى من شأنها أن تقود الى التكامل الصناعى بين مصر والسودان - ينبغى أن تقوم على مبادىء أساسيه تتلخص فى ضرورة التنسيق بين السياسات الاستثمارية ، وتوزيع

عادل لمزايا وتكاليف التكامل ، والعمل على تأسيس أجهزة اقليمية ملائمة لانجاح اعـــادة بناء الهيكل الصناعى ، وأخيرا اقامة تكامل صناعى قطاعى عن طريق اختيار صناعات مشتركـــه طبقا لأولويات معينه ، وهذا هو الهدف من هذا الجزء من الدراسه .

٢٠٦. العوامل الأساسية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعى بين مصـــر والســـودان

تختلف أهمية القطاع الصناعى ، فى الوقت الحاضر ، فى كل من مصر والســـودان . الا أن هذا القطاع يبقى بشكل عام ضعيفا نسبيا فى المنطقة . والواقع أن الصناعة لم تبـــدأ فى احتلال مكانة متزايدة الأهمية فى خطط التنمية الا خلال الستينات فى مصر وبدأ الاهتمـــام بها خلال السبعينات فى السودان . وبما أن التصنيع عملية معقدة وتحتاج الى نفـــس طويل ، فيبدو لنا أن الوقت مبكر لتقييم الانجازات فى هذا المجال . غير أن استعـــراض المؤشرات[1] الأساسية يبين أن النتائج لاتزال متواضعة . ومن ناحية أخرى ، فان خطـــط الدولتين من أجل توسيع منشآتها الصناعية وتحديد استيراد بعض المنتجات الغذائيـــة وانتاجها محليا تعبر — فى الواقع — عن انعدام التماسك الاقليمى ، حيث أن الجهد الـــذى بذل حتى اليوم فى مجال التصنيع لم يأخذ فى الاعتبار امكانات التكامل بينهما . غـــير أن امكانية التصحيح مازالت قائمة . ذلك أن عملية اعادة تشكيل اقتصاد الدولتين لم تبـــدأ الا مؤخرا ومازال أمامها وقت طويل حتى تؤتى ثمارها . وحتى تتم عملية اعادة تشكيل الهيكـــل الصناعى القطاعى بين مصر والسودان على الوجه الأمثل ، يجب الاهتمام بتنسيق سياســـات الاستثمار ، وكذلك بتوزيع المزايا والتكاليف للمشروعات الصناعية المشتركة .

تنسيق سياسات الاستثمار :

يتحتم على كل من مصر والسودان تنسيق سياسات استثماراتها على أساس تخصـــص وترابط اقليميـــين .

---

(١) مثل نصيب الصناعه فى الناتج المحلى ، والاستثمارات الصناعية وغيرها . أنظر فى ذلك :
عزت صيام : " التنمية الصناعية والتكامل الاقتصادى فى الدول النامية — دراسة تطبيقية للـــدول العربية " ، دراسة دكتوراه مقدمة لـ SGPIS ، وارسو ، ١٩٨٢ .

(١) البحث عن سياسة اقليمية للاستثمار :

ينبغى أن يقوم التصنيع المحلى والاقليمى على سياسة استثمار ترتكز بدورها على خيارات دقيقة : توزيع الاستثمارات بين القطاعات ثم الاستثمارات داخل كل قطاع . ومن المناسب — أولا — أن نلاحظ أن النمو المعجل يعتمد على عاملين : هما الاستثمار والفائض الاقتصادى الذى يستخدم لتمويله . وعلى هذا الأساس يصبح ضروريا أن توجد الوسيلة التى تمكن من رفع الفائض الاقتصادى المتاح الذى يمكن أن توفره الى الحد الأقصى (١)

(أ) توزيع الاستثمارات بين القطاعات :

يجب أن يرتكز توزيع الاستثمارات المنتجه بين مختلف القطاعات على مبدأ تحقيق الحد الأقصى من الفائض الاقتصادى . ومن أجل الشروع بالتصنيع ، سواء على الصعيد الوطنى أو الاقليمى ، بشكل يتيح ازالة العقبات الهيكلية ، ينبغى مواجهة سلسلة من الاستثمارات المتزامنة فى حدود مايتراوح من عوامل الانتاج (٢) بدلا من التساؤل حول الأولوية التى يجب أن تمنح للصناعة الثقيلة أو الخفيفة . ان استثمارات متدرجة من حيث الزمن ومتناسقة ينبغى أن تتم فى ثلاثة اتجاهات : وهى الصناعات الثقيلة والصناعات التى تنتج سلعا وسيطة ثم فى مجال الصناعات الخفيفة ، مع منح الأولوية للصناعات الرائدة . فالصناعات الثقيلة (تساهم فى تكوين رأس المال لانها ذات أحجام كبيرة وعلى درجة عالية من كثافة رأس المال . ومن أجل أن تنجز هذه الصناعات على الوجه الأكمل يجب أن تتم على المستوى الاقليمى نظرا لعدم قابلية هذه الاستثمارات للتجزئة) تخلق اقتصاد ذى حجم ووفورات خارجية ولها دورها فى تعزيز التضامن وتوثيق العلاقات لكل من مصر والسودان . ومن ناحية أخرى ، يمكن انشاء صناعات تنتج سلعا وسيطة (أسمنت ، مواد بلاستيكية ، أسمدة .. الخ) حيث أن وجود المواد الأولية التى تستخدمها هذه الصناعات فى الدولتين يشكل حافزا للاستثمار فى هذه الفروع خاصة وأن حاجات الدولتين — والوطن العربى بصفة عامة — فى هذا المجال كبيرة ، وأن أسواق التصريف ، عموما ، مؤمنة . وأخيرا ،

1) Baran; "The Political economy of the third World", Paris,1964.
2) Barriere,A., "The combination of factors of productivity and the intensity of capital", 1958.

فانه من الضرورى توظيف الاستثمارات فى مجال الصناعات الحقيقية ويمكن أن ينشأ تخصص اقليمى فى هذا المجال على النحو التالى : تقيم السودان — ذات الاتجاه الزراعى — وحدات صناعية تستخدم كمدخلات مواد أوليه من أصل زراعى ، وتنتج سلع استهلاك غذائية • وتستطيع مصر تأسيس مصانع تنتج سلع صناعية للاستهلاك (على أساس من مدخلات وطنية أو اقليمية) تولى الأفضلية ، فيما تنتجه ، لحاجات الجماهير الاجتماعية • ومما يسهل هذا الأمر هو تجانس هيكل الاستهلاك ، ليس فى مصر والسودان فقط بل فى كل الدول النامية عموما ، وذلك قبل مرحلة التصنيع المكثف •

ومما سبق ، يتضح أن مايتم تنفيذه أو تخصيصه من استثمارات فى المجال الاقليمى وفقا لمعدل تناسبى فى الاتجاهات الثلاثة المشار اليها عاليه يتيح زيادة رأس المال والانتاج والفائض المتاح وتوثيق شبكة العلاقات المتبادلة وتنشيط الاندماج الأقليمى •

(ب) الاستثمارات داخل كل قطاع :

تتعلق المشكلة المطروحة هنا باختيار التكنولوجيات و (معامل الكثافة الرأسمالية) • ان الأختيار بين تكنولوجيات مختلفة ينبغى أن يستجيب لضرورة الاقتصاد فى رأس المال والعملات الأجنبية والانتاج بتكاليف أقل ولضرورة تحقيق الاستخدام الكامل أيضا ، الأمر الذى يتطلب الاهتمام ليس فقط بالاتفاقات الرأسمالية الخاصة بتحقيق الاستثمار ولكن أيضا بنفقات تسيير الوحدة المنشأة ، والتى تنجم عن تطبيق هذه التكنولوجيا أو تلك وأثر التكنولوجيا المتبعة على مستوى الاستخدام • وينبغى أن تبذل الدولتان جهودا فى هذا المجال على وجه الخصوص من أجل البحث عن التكنولوجيات المصممه والمطبقه فى بلدان أخرى من العالم الثالث وتفضيلها على غيرها • وفيما يتعلق بالصناعات التى تنتج سلع استهلاك صناعية أو غذائية أو بعض مستلزمات الهياكل الأساسية ، يتضح أن للدولتين مصلحه فى استخدام التكنولوجيا الكثيفة الاستخدام للعمل كلما تبين أن الفائض الناجم عن هذه الأخيرة (ومن المحتمل أن يكون كذلك فى أغلب الاحيان) أعلى من الذى يمكن الحصول عليه بمساعدة التكنولوجيا الكثيفة الاستخدام لرأس المال • وفى القطاع المنتج لسلع الانتاج يوجد

Barriere, "The combination,...', Ibid.

أيضا خيار يجب تقريره برغم القيود التكنولوجية لهذا الانتاج . ومفهوم أن المشكلة المطروحه لاتكمن فى الخيار بين تكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعمل وأخرى كثيفة الاستخدام لرأس المال . وانما فى أن تعتمد ، من بين مختلف التكنولوجيات التى تكون ، فى هذه الحالة — بالضرورة — على درجة عالية من كثافة الاستخدام لرأس المال [1] تلك التى تتيح الحد الأقصى من الفائض .

ان اللجوء الى التكنولوجيات المتقدمة ، التى ينبغى أن تتكيف بما يجعلها ملائمة لأوضاع الدولتين بقدر مايمكن ، لتتيح زيادة انتاجية العمل الذى تؤدى بدورها الى زيادة الفائض الذى يمكن تعبئته واستثماره بدون تخفيض الاستهلاك . ويتطلب الحل الناجح للمشكلات الخاصة برفع معدل تكون الفائض الاقتصادى المنبثق عن اختيار الاستثمارات والتكنولوجيات أن ترسم سياسة اقليمية للاستثمارات مما يشكل وسيلة تنقيح وتنسيق وتوازن لجملة اجراءات اقتصادية تهدف الى تحقيق تقدم المنطقة .

(٢) تنسيق الاستثمارات والتخصص الاقليمى :

يمكن لتنسيق الاستثمارات على الصعيد الاقليمى أن يتخذ شكل تنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية . والهدف المرجو من هذا هو مقارنة الأهداف الصناعية الأساسية للدولتين . كما أن الاطار الاقليمى يتيح امكانيات أكبر للبحث عن وسائل ملائمة ومثلى من أجل بلوغ هذه الأهداف . ومن المفروض أن تؤدى المشاورات الحكومية والمناقشات بين خبراء الدولتين الى تحديد الصناعات التى يمكن أن تكون موضع تعاون . ويمكن أن تجد طرقا مختلفة فى هذا الشأن . فهناك — أولا — امكانية مقابلة المشاريع الوطنية من أجل تفادى الازدواجية أو ، على العكس من ذلك ، اقامة مجالات انتاج مشترك حقيقى [1] . وبين هذين الحلين المتطرفين توجد مجموعة من طرق التعاون . ومهما كان الطريق المتبع فالمهم أن يؤدى الى تنسيق قومى للاستثمارات الصناعية غايته التخصص الاقليمى .

---

(١) نعنى بالانتاج المشترك هنا (فى مشروع واحد) مراكز القرارات التابعة لعدة بلدان . فالمقصود اذن مشروع مشترك بين وحدات عامة لمصر والسودان .

وبما أن التصنيع لايزال على غير المستوى المطلوب فى الدولتين فان الاتفاق حول التخصص يبدو أكثر يسرا ، خاصة عندما يتعلق هذا التخصص ، فى البداية ، بانتاج سلع شبه مصنعه أو منتجات وسيطة ، يشكل توفر الموارد الطبيعية المحليه قاعدة لها . ولكن التخصص يمكن أن ينسحب على الكثير من الفروع الصناعيه . صحيح أن هذا التوسع فى التصنيع يفرز عددا من المشكلات على الأمد الطويل . ذلك أنه كلما ارتفع مستوى التصنيع يصبح ضروريا أن يتوثق التنسيق أكثر فأكثر وأن تؤخذ بعض المعايير فى الاعتبار ، كمعامل رأس المال والقيمة المضافة ومدة استهلاك الاستثمارات الى جانب مشكلات الاستخدام وميزان المدفوعات . ومن أجل أن يسهل ، فيما بعد ، حل هذه المشكلات بالذات يتعين ـ بدون أدنى تأخير ـ انشاء طابع مؤسسى على التنسيق . فبعثرة الجهود وضيق الأسواق تولدان تكاليف زائدة غالبا ماتكون مرتفعة . وتشكل هذه التكاليف الزائدة عقبة اضافية أمام التكامل الصناعى فى المستقبل .

ولكن المفروض أن لاتثير مسألة توزيع الصناعات مشكلات اقتصادية كبرى . فتوفر الموارد البشرية والمادية ـ وامكانية توفر الموارد المالية [1] ـ من جهة ، وغياب قطاع صناعى قوى من جهة أخرى ، ينبغى أن يدفعا الدولتين الى تنسيق سياساتهما الاستثمارية . وبما أن معظم الأشياء فى مجال الصناعة فى الدولتين ، مازال نسبيا فى بدايته ، فيمكن أن تتجنب الدولتين ، فيما يخص توزيع الصناعات ، صياغة قواعد جامدة ، فى مرحلة الانطلاق ، أو معايير فنية بالغة التعقيد تقوم على الاقتصاد القياسى ، وذلك من أجل

(١) بالنسبة للتمويل يتطلب الأمر وضع استراتيجية تمكن من استقطاب الموارد المحلية والأجنبية من كافة مصادر التمويل المتاحة سواء بمقتضى اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية والدول الصديقة وصناديق التنمية العربية والبنك الاسلامى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وغيره من مؤسسات التمويل الدولية ومن أجل الحصول على التمويل المطلوب وبشروط ميسرة . ذلك لأن معظم مشروعات التكامل تتركز فى مشروعات البنية الأساسية ومشروعات التصنيع ، ومن طبيعة هذه المشروعات أن الفاصل الزمنى بين البدء فى تنفيذها وبين الحصول على العائد المباشر وغير المباشر منها فاصل زمنى طويل . وعليه فان شروط التمويل والاقتراض تتطلب ادراج فترة سماح طويلة نسبيا وأسعار تتمشى مع الفوائد المرتبطة بالقروض الميسرة . هذا مع العمل على خلق قدرات

تقليل مخاطر الفشل وتعظيم فرص النجاح • وقد أثبتت تجربة مجموعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لأفريقيا الوسطى أن تبنى قواعد جامدة للفاعلية والمحافظة على مصالح كل طرف والقواعد الجامدة فى توزيع الصناعات أدت بالنتيجة ، الى طريق مسدود [1] • والواقع أن التعاون الذى يتم على مستوى القطاع أو المشروع يتيح فرصا أكثر للتوصل الى اتفاق بين الأطراف المعنية • وتنطوى هذه الطريقة على الكثير من المزايا : فهى تمكن كل من الدولتين من أن تقيم أثر كل مشروع بدقة على الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الاقليمى ، الأمر الذى سيعين كليهما فى تقرير طبيعة ودرجة مشاركتها •

كما وأن قضية توطين الصناعات ـ والرائدة منها على وجه الخصوص ـ يمكن أن تتم بفضل تطبيق المعايير النقدية للتوطن كالعوامل المادية والجغرافية والتكنولوجية والبشرية وعوامل السوق • وغالبا ماترتبط العوامل المادية والجغرافية بوجود مصادر قريبة للمواد الأولية وهياكل أساسية • وتتصل العوامل البشرية للتوطين الصناعى بالوضع السكانى للبلد ومايتوفر فيه من يد عاملة سواء على الصعيد الكمى أو النوعى • أما عوامل السوق فتقوم على أساس أن كل منتج صناعى ينبغى أن يبرر بوجود طلب فعلى أو كامن • ذلك أنه يجب أن يتوفر للصناعات المزمع انشاؤها مجال تصريف واسع من الناحية الجغرافية • ويشكل الاطار الاقليمى الهدف فيما يتعلق بتوفر متطلبات عوامل السوق • ومن المؤكد أنه يجب أن يأخذ التخصص الاقليمى المتناسق الصناعات القائمة فى الحسبان • ولذلك ينبغى أن يتم تنسيق الاستثمارات على مستويين : فعلى صعيد الصناعات القائمة ينصب التخصص الاقليمى على تكييف الطاقات الحالية والأوضاع الجديدة للسوق الأقليمية • والهدف من ذلك هو تيسير عمل الوحدات التى سبق وأنشئت بطريقة رشيدة واستخدام كامل للطاقة الانتاجية وازالة كل شكل من أشكال الفاقد وتجنب اقامة صناعات مماثلة أخرى ان لم تبررها

" مناسبة " للتمويل الذاتى • هذا فضلا عن الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الأجهزة المصرفية والبنوك ومؤسسات التمويل الوطنية فى كل من الدولتين •
لمزيد من التفاصيل حول تمويل مشروعات التكامل المصرى السودانى ، أنظر : عزت صيام ، دور التكامل المصرى السودانى والمشروعات المشتركة ، وزارة التخطيط ، يناير سنة ١٩٨٤ •

(١) أنظر فى ذلك: عزت صيام: "التنمية الصناعية والتكامل ..." مرجع سابق •

السوق الأقليمية . أما على مستوى الصناعات المزمع انشائهـا ، فان التنسيق والاندمـاج الصناعى فيمثلان بقرارات حول التوجيه المستقبلى للاستثمارات فى عدد معين من الفـروع بغية اقامة الهيكل المترابط للانتاج للدولتين ثم تعزيز هذا الهيكل . غير أنه من الملاحظ أن التخصص والتعاون فى مجال الصناعات " الثقيلة " الرائدة أو صناعات الاستهـلاك ، يطرحان مشكلة بالغة الحرج ينبغى أن تجد حلا مسبقا ، ألا وهى مشكلة توزيع مزايا وتكاليف التكامل الصناعى .

٣٠٦. توزيع المزايا والتكاليف :

لقد اعدت دراسات كثيرة لقياس مزايا وتكاليف التكامل فى الدول النامية [1] وانصبت هذه الدراسات على تجارب التكامل فى أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وأفريقيا ، معتمدة على معيار الدخل القومى أو معيار التجارة الأقليمية أو التوزيع الجغرافى للنشاطات الصناعية أو العوائد الضريبية أو الخدمات المشتركة . ولكن موضوعنا هنا يختلف من حيث أن اهتمامنا هنا يتجه ، فى هذه المرحلة ، الى التكامل الصناعى الأقليمى من جهة وأن دراسة المزايـا والتكاليف تنصب على اجراءات مستقبلية وليس على تقييم تجربة سابقـة من جهة أخـرى .

Sokamoto, J.,: International Development and Integration of under-developed countries", Journal of common market studies, v.VII, June 1969, no.4.

Newlyn, w.t.,: Gains and losses in the east african common market", in Robson, ed. International economic Integration,

Segal,D., : On making customsunions fair: an East African example, economic essays, V.10,1970.

(١) اعتبارات عامة :

لقد سبق الاشارة الى أن الهدف البعيد للتكامل الاقتصادى الأقليمى بين الدولتين هو تعديل الهياكل الانتاجية من أجل بلوغ مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية • والواقع أن العامل الرئيسى الذى يمكن أن يحفز بلدا ما على الانضمام للتكامل هو احتمال تحقيق عدد من المزايا من جراء ذلك • وبصفة عامة يمكن القول بأن أهم تلك المزايا هى تغيير الهياكل الصناعية وزيادة عوامل الانتاج ، والاستفادة من اقتصاديات الحجم ، وأخيرا تعجيل النمو الصناعى • فبالنسبة للأولى : فان عملية اعادة تنظيم الهياكل هذه سوف تتيح امكانية معالجة تخلف المنطقة الذى يتصف بالاختلال الهيكلى والاقليمى • وينبغى ألا يتم التوزيع الجغرافى المشترك للنشاط الصناعى وتوطين الصناعات الرائدة على حساب البلد الأكثر فقرا • ويمكن تسهيل عملية توزيع الوحدات الصناعية عن طريق تخصيص اضافى فى العوامل لاقتصادات الدولتين • ومن شأن اتخاذ اجراءات مختلفة للتسوية واقامة انتاج مشترك تصحيح آثار الاستقطاب للمجمعات الكبرى التى ستوزع أرباحها بين الدولتين • وبالنسبة للتوزيع الأمثل لعوامل الانتاج التى من شأن توزيعها واستخدامها الرشيدين رفع انتاجية العمل وفعالية الهياكل • وهكذا يمكن وضع حد للندرة المزمنة فى العملات الأجنبية ، وكذلك يوضع حد لنقص اليد العاملة الماهرة والأقل مهارة من السودان ومصر • أما بالنسبة للاستفادة من اقتصاديات الحجم وتعجيل نمو الانتاج الصناعى ، يمكن القول بأن انشاء المجال الاقليمى سيخلق سوقا واسعة كما يمكن تشييد وحدات صناعية كبرى ، تصبح تكاليف الانتاج فيها أقل بفضل التوجه للانتاج بكميات كبيرة • وبالنسبة لتعجيل نمو الانتاج الصناعى فان كل العوامل تتوافق على زيادة معدل نمو الانتاج الصناعى على الصعيد الأقليمى • ومن هنا تبرز ضرورة الاتفاق على تدبير اقليمى حول توطين الصناعات لكى توزع مزايا النمو بين الدولتين • فالتوزيع الجغرافى للصناعات داخل المنطقة يشكل ـ فى الواقع ـ عنصرا حاسما فى توزيع المزايا والتكاليف • وعلى الرغم من ذلك فان تقدير المزايا التى تقدمها كل صناعة وتحديد توزيع المزايا بين الدول ليس أمرا هينا حيث أن الدراسات التى أجريت حتى الآن قد أبرزت صعوبات تحديد دقيق لمزايا وتكاليف أى مشروع فى الدول الأعضاء

قبل أن يتقرر اقامة الصناعات • حيث أن غياب البيانات الدقيقة لحساب تكلفة الوحـــده المنتجه فى كل من الدولتين وتقييم الطلب المستقبلى على المنتجات المختلفة لكل دوله طـوال فترة سير عمل المشروع وتقدير تكاليف الفرص البديله لعوامل الانتاج ، يقيد ، الى حد كبير ، امكانية توزيع متساو للمزايا والتكاليف بين الدولتين • وعليه ، فان أحد الأهداف المنشـودة هو وجوب عدم الاتجاه نحو تحقيق المساواة فى توزيع المكاسب والتكاليف بقدر ماينبغى أن يركز على البحث عن الفاعلية عن طريق المساهمة فى بلوغ الحد الأقصى من النمو الصناعى للمنطقة(١).

(٢) طرق توزيع المزايا والتكاليف :

يمكن تبويب الاجراءات التى تهدف الى تأمين توزيع أفضل للمكاسب والخسائر فـــى ثلاث فئات على الأقل وذلك طبقا للهدف المنشود • حيث ترمى الفئة الأولى الى ابقـــاء كل من السودان ومصر فى نظام التكامل وعدم الخروج منه • وتتجه الثانية نحو حـــــل المشكلات فى الأمد القصير وكذلك مشكلات الأمد البعيد المرتبطة بالنمو الاقتصادى للمنطقـة على سبيل المثال • وأخيرا تؤكد الثالثة على اعادة تنظيم هيكلى للاقتصادات الوطنية بفضـل اقامة مشاريع مشتركة فى اطار تخصص اقليمى •

ويمكن من أجل ابقاء الدولتين فى نظام التكامل ، الاتفاق على اجراءات وقائيـــة تهدف الى تفادى سوء التوزيع وأخرى تصحيحيه لاعادة النظر فى التوزيع الذى يتبين أنـــه

(١) كذلك يمكن وجود خسائر نتيجة التكامل فى ثلاثة حالات أساسية وهى : (أ) فقدان فـرص انشاء بعض الصناعات نتيجة العوائق القائمة مسبقا • (ب) ضياع العوائد الناتجه عـن غياب الرسوم على الواردات القادمة من الدولة المشتركة ، (حـ) ثمة تكلفة حقيقيـــة يمكن أن تنجم عن تضييق وعاء الضريبة • والمقصود هو التكلفة الناتجه عن تبنى نظـام ضريبة تفرض على المستهلكين أقل فاعلية من الرسوم الجمركية التى يحل النظام محلها • وعلى الرغم من ذلك توجد اجراءات تحد من هذه الخسائر • أنظـــر :

- Lizano, E. Repartition of advantages and costs in the integration of developing countries,

ليس ملائما • أما الوقائية فهى تطبق من الآن ومن أهمها : توزيع جغرافى للنشاطات الصناعية يقوم على تخصص معين ، انشاء أجهزة اقليمية للتمويل (مصارف اقليمية) ، الغاء تدريجى لعوائق تنمية التجارة التى تنشأ ضمن المنطقة فيما يتعلق بالمنتجات الوطنية والمنتجات الاقليمية • ويجب ، فى هذا الخصوص ، أن تتم تنازلات — منذ البداية — فى صالح البلد الأكثر تضررا • أما بالنسبة للاجراءات التصحيحية ، فهى تهدف الى تعزيز الاجراءات الوقائية عن طريق تنظيم التدفقات المالية والضريبية لتصحيح بعض آثار التكامل على الدوله المتضررة • ويمكن أن تتخذ هذه الاجراءات شكل اعتمادات متزايدة توضع تحت تصرف البلد المتضرره أو تنازلات (تعريفية) خاصة أو نقل عوائد ضريبية من البلد المستفيد الى البلد الأقل استفادة لتعويض هذا الأخير نوعا ما (١) •

أما بالنسبة لمشكلات النمو الاقتصادى : فمن الممكن تصور ثلاث فئات من الاجراءات : الفئة الأولى وتهدف الى زيادة عوامل الانتاج حيثما يكون ضروريا لتوسيع امكانيات الاستثمار ، ويجب أن يتم انشاء المصارف وتخصيص الاعتمادات أو الهبات بشكل يمكن من زيادة الموارد المالية للدوله التى تفتقر الى رؤوس الأموال بالدرجة الأولى • أما الفئة الثانية فتهدف الى تحسين نوعية الموارد البشرية فى بعض البلدان ، ذلك أن الافتقار الى عرض ملائم لليد العاملة الماهرة يشكل احدى العقبات الأكثر شيوعا التى ترتطم بها تنمية النشاطات الجديدة ، وهناك العديد من الامكانيات التكميلية التى يمكن اللجوء اليها فى هذا الصدد كالاعانة " مثلا " التى يجدر أن تقدمها الأمم المتحدة • لمؤسسات التعليم والاعداد المهنى للدول الأكثر تأثرا بهذا النقص فى اليد العاملة الماهرة • أما الفئة الأخيرة فهى التى تهدف الى توسيع السوق من أجل تنمية المبادلات الاقليمية (٢) •

وأخيرا ، فانه يمكن القول بأن اقامة المشاريع المشتركة بين الدولتين يعتبر احدى أكثر الوسائل فعالية للتكامل الصناعى ولتوزيع المزايا والتكاليف ففى بداية التكامل ، يتيح طرح عدد كبير من المشاريع للنقاش زيادة فرص الاتفاق حول التوزيع الجغرافى للصناعات •

---

(١) Robson,p., Economic Integration in Africa", Harward sworth: Penguim, 1972.

(٢) فى هذا الخصوص أنظر : عزت صيام " حول قضايا التكامل المصرى السودانى " ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٤ •

والواقع أن معظم الفروع الصناعية التى ترغب كل من الدولتين فى انشائها تحتاج الى أسواق الدولتين على الأقل • كما أن اشتراك البلدان العربية الأخرى فى المشاريع الصناعية — ان أمكن ذلك — الى جانب البلد الذى ستقام الصناعة على أرضه يمكن من أن تعم الفائدة كل البلدان المعنية وليس مصر والسودان فقط • فالتمويل المشترك والادارة المشتركة لهذه المشاريع الاقليمية يسهلان تراكم رأس المال وتعجيله مع ما سيتيحانه للدولتين الأعضاء من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الناجمة عن الانتاج الكبير والادارة الموحدة معا • ان تكاليف التصنيع الاقليمى التى يجب أن تتحملها الدولتين ستعوض بواسطة الربح الذى سيرتفع بارتفاع حجم الانتاج ، وزيادة التركز ، وتحقق التكامل رأسيا أو أفقيا لمختلف النشاطات المنجزة ، وكانت الادارة رشيدة والسوق أوسع • كما وأن ما يأتى للاستغلال للمشاريع المشتركة سيمكن الدولتين الاعضاء من اقتسام سلطة اتخاذ القرارات وسيسهلان الاجراءات المتعلقة بحرية انتقال البضائع المنتجه فى هذه الظروف داخل السوق الأقليمية •

وعلى العموم ، فانه يمكن القول بأن التركز المتعدد الجنسية ، بفضل ما ينشأ من مشاريع عربية مشتركة ، وما يتشكل من مجمعات صناعية كبرى فى الدولتين ، سيمكن من تعزيز الروابط الاقتصادية بينهما ويسمح باعادة تنظيم هيكل اقتصاداتها بأقل التكاليف • ومن الممكن أن تستلهم الدولتان فى هذا المجال مثال " المنظمات الدولية للادارة " و " المشاريع المختلطة " التى انشئت داخل الكوميكون [1] •

---

(1) أنظر Marie coviagne, "The COMECON", Paris, Cujas, 1973, pp 225-245.

٧ ـ آفـاق وفرص الاستثمار الصناعي وتقييمه في اطار التكامل بيـن مصـر والسـودان

٧٠ آفاق وفرص الاستثمار الصناعى وتقييمه فى اطار التكامل بين مصر والسودان

سبق أن نوهنا الى أن بعض الاقتصاديين يركزون على أن عملية ـ التصنيع هى محور عملية التنمية لما لها من آثار على رفع مستوى المعيشة للسكان وتحقيق معدلات عالية من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية • وتتمثل هذه الآثار للتصنيع فى ارتفاع مستوى دخل الفرد واعادة توزيع الدخل وزيادة التكوين الرأسمالى وارتفاع مستوى انتاجية العمل فى الاقتصاد ككل وكذلك تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات من خلال سياسة التصنيع التى تهدف الى احلال الانتاج الصناعى المحلى محل الواردات أو / تشجيع الصادرات •

وتحتاج عملية التنمية الصناعية الى توافر مجموعة من المقومات أهمها :ـ

١ ـ توافر المواد الخام ذات العلاقة بنوع الصناعة •
٢ ـ توافر الطاقة المناسبه بأنواعها المختلفة •
٣ ـ توافر الأيدى العاملة المدربه من مهندسين وفنيين ـ مهنيين ••• الخ •
٤ ـ توافر رأس المال القومى الذى يتمثل فى النهاية فى المكونات المادية المختلفة لرأس المال •
٥ ـ توافر حجم مناسب من السوق (والذى يمكن أن يقاس بعدد السكان ، ومتوسط دخل الفرد ••• الخ)
٦ ـ توافر عناصر البنية الاساسية من النقل والمواصلات والتشييد والكهرباء وكذلك عناصر البنية الاساسية الاجتماعية •

ونظرا لعدم توافر بعض هذه العناصر فى اطار الدولة الواحدة لذلك تلجأ الدول المختلفة الى اطار التكامل حتى يمكن تكامل عناصر الانتاج وذلك لتحقيق الاهداف التالية :ـ

١ ـ انخفاض تكلفة الوحدة الانتاجية نظرا لزيادة حجم الانتاج للمشروعات وخاصة فى الصناعات الوسيطة والرأسمالية والتى تتميز باقتصاديات الحجم فى العملية الانتاجية والتسويقية •

٢ — القدرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة .

٣ — اتساع مجال دائرة الانتاج المحلى للاحلال محل الاستيراد حيث أنه توجد حدود عند اتباع هذه السياسة والتى تتحدد عند تساوى تكلفة انتاج الوحدة مع التكلفة الاستيرادية .

ولتحديد آفاق ومجالات الاستثمار الصناعى وتقييمه داخل الدوله أو داخل مجموعه من الدول كالسودان ومصر يلزم اعداد مجموعة من الدراسات الهامة وهى :—

١ — التعرف على الموارد المتاحه ومقدار الاحتياطى منها ونوعيتها حتى يمكن تصنيفها .

٢ — التعرف على البنيه الاساسية من طاقة ونقل واتصالات وكهرباء وتشييد حيث أنها توفر المناخ المناسب لمشروعات التكامل .

٣ — التعرف على حجم وهيكل الطلب فى الحاضر والمستقبل على المنتجات الصناعيه سواء النهائية لاشباع الطلب النهائى أو الطلب الوسيط ثم التعرف على الطاقة الانتاجية المتاحه والمرتقبة ووضع الصادرات والواردات حتى يمكن تحديد فجوة الطلب داخل مصر أو السودان ولكليهما معا .

٤ — التعرف على الخبرات الفنية والمدربه اللازمه لهذه الصناعات .

٥ — التعرف على حجم الاستثمارات وتوزيعها على فروع الصناعة المختلفة داخل الدولة الواحدة أو داخل دول التكامل حتى يمكن التعرف على اتجاهات وسياسات الاستثمار المتبعه فى الماضى وفى المستقبل .

٦ — التعرف على أساليب اعداد المشروعات الصناعية وتقييمها واختيارها داخل الدولة الواحدة وداخل دولتى التكامل وذلك حتى يمكن وضع أسس تقييم المشروعات الصناعية المرتبطة بالتكامل .

ونبدأ هذا الجزء من الدراسة بالتعرف على تطور حجم وهيكل الاستثمار الصناعى فى كل من مصر والسودان .

١٠١٧ تطور الاستثمار الصناعى فى مصر والسودان

١٠١٧ الاستثمار الصناعى فى مصر

أ ـ الاستثمار الصناعى فى مصر فى السبعينات

تلعب الاستثمارات الصناعية دورا بارزا فى عملية النمو والتنمية الصناعيه والنمو الاقتصادى ككل مواد كانت هذه الاستثمارات استثمارات جديدة أو للاحلال والتجديد . فقد ارتفع الاستثمار الصناعى (الصناعات التحويلية والتعدين) من ٤٩٫٣ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩/٦٠ الى ٥٦٠٫٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ بالاسعار الجاريه وهى تعادل نسبة مئوية من الاستثمار الاجمالى ٢٥٪ فى عام ١٩٦٠ ، ٤٠٪ فى عام ١٩٧٦ . وفى خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٩ كانت نسبة الاستثمار الصناعى من الاستثمار القومى ككل تعادل ٢٤٫٧ (١) .

والجدول رقم (٤٧) يبين توزيع الاستثمارات على الانشطة الصناعية المختلفة المنفذه فى الشركات الصناعية بوزارة الصناعة والثروة المعدنية فى الفترة من ٧٤ ـ ١٩٧٩ . ومنه يمكن استنتاج النتائج التاليـــة :

١ ـ بلغ معدل نمو الاستثمارات فى قطاع الصناعات الكيماوية خلال هذه الفترة ٢٧٫١ % سنويا ، ٨٥٫٤٪ فى قطاع التعدين والحراريات ، ٣٥٫٦٪ فى قطاع الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها ، ٢٦٫٨٪ فى قطاع الغزل والنسيج ، ١٨٫٩ ٪ فى قطاع الصناعات الغذائية . وهذا النمو المنخفض لاستثمارات الصناعات الغذائية يعكس ندرة الموارد والمواد الخام اللازمه لهذا القطاع وعدم القدرة على تحقيق توازن بين العرض والطلب خلال الفترة والذى انعكس على الميزان التجارى للاقتصاد المصرى .

---

(١) Bent Hansen, Semir Radwam, Employment Opportunities and Equity in a changing economy: Egypt in the 1980s, ILO, 1982.

جدول رقم (٤٧)

توزيع الاستثمارات المنفذه فى الشركات التابعه لـــــــوزارة

الصناعه والثروة المعدنيـــة

١٩٧٤ - ١٩٧٩ (القيمة بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

القطـــاع	١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩			التوزيع النسبى خلال الفـــترة		معدل النمـــو السنوى %	
	جملة	محلى	أجنبى	جملة	محلى	أجنبى	جملة	محلى	أجنبى	جملة	محلى	أجنبى	جملة	محلى	أجنبى	جملة	محلى	أجنبى	الجملة	%	أجنبى	محلى
الغزل والنسيج والملابس	٣٥ر٢	١٨ر٢	١٦ر٠	٤٧ر٢	٢٧ر٢	٢٠ر٢	٨١ر٣	٣٧ر٣	٤٤ر١	٦٤ر٢	٣١ر٢	٣٣ر٠	٧٣ر٣	٣٨ر٢	٣٥ر١	١١٥ر٣	٤١ر٢	٧٣ر١	٤١٧ر٣	٢٣٪	٢٦ر٨	١٧ر٢	٣٤ر١
الصناعات الغذائية	٢٤ر٢	١٣ر٠	١١ر٢	٣٨ر١	٢١ر٨	١٦ر٢	٤٢ر٢	٢٦ر٣	١٦ر٨	٣١ر٣	١٩ر١	١٢ر٢	٤٤ر١	٢٨ر٣	١٥ر٨	٥٨ر٠	٣٢ر١	٢٥ر١	٢٣٨ر٩	٢١٪	١٨ر٩	٢٠ر٨	١٧ر١
الصناعات الكيماوية	٢٨ر٢	٢١ر٢	٦ر٢	٣٥ر٨	٢٠ر٢	١٤ر٨	٣٦ر٢	٢٢ر٠	١٤ر٢	٩٥ر٢	٣٦ر٢	٥٩ر٠	٧٦ر٢	٤١ر٢	٣٤ر١	٩٤ر٠	٤٩ر٣	٤٤ر٢	٣٦٦ر٣	٢٠٪	٢٧ر١	١٧ر٨	٤٦ر٢
الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها	١٨ر٠	١٣ر٢	٤ر٨	٦٥ر١	٤٣ر٠	٢٢ر١	٤٩ر٢	٣٧ر٢	١٢ر١	٧٧ر٠	٣٦ر٢	٤٠ر٢	٦١ر١	٤٣ر٨	١٧ر٣	٨٢ر٠	٥٦ر٠	٢٢ر١	٣٥٤ر٠	١٩٪	٣٥ر٢	٣٣ر٠	٤١ر٣
التعدين والحراريات	١ر٠	٠ر٠	١ر٢	٢ر٢	١ر٢	١ر٠	٢ر١	٢ر٠	٠ر٠	٨ر١	٧ر١	٠ر٢	٩ر١	٨ر٢	١ر٠	٢١ر١	١٣ر٢	٨ر٣	٤٦ر١	٣ ٪	٨٥ر٢	٩٣ر١	٧٥ر٠
الاجمالى	١٠٧ر٠	٦٧ر٢	٣٩ر٨	١٨٩ر٠	١١٤ر٣	٧٥ر١	٢٩٢ر٢	١٢٥ر٠	٨٧ر٢	٢٧٦ر٨	١٣١ر٣	١٤٥ر٠	٢٦٥ر٢	١٦٠ر٢	١٠٥ر٠	٣٧١ر٢	١٩٤ر١	١٧٧ر٢	١٤٢٢ر٨	٧٨٪	٢٨ر٣	٢٣ر١	٣٤ر١
استثمارات المشروعات والبعثات	٨٦ر١	٥٨ر١	٢٨ر٠	٦٣ر١	٤٧ر١	١٦ر٠	٨٧ر١	٦٩ر١	١٨ر١	٢٤ر٢	١٩ر٢	٤ر٨	٧٦ر٨	٥٣ر٨	٢٣ر٠	٥٧ر٢	٤٦ر٢	١٠ر٨	٣٩٥ر٨	٢٢٪			
اجمالى الاستثمارات المنفذه	١٩٣ر٢	١٢٥ر٠	٦٨ر٢	٢٥٢ر٠	١٦١ر٢	٩١ر١	٣٠٠ر٢	١٩٥ر٣	١٠٥ر٠	٣٠١ر٠	١٥٠ر٢	١٥٠ر٠	٣٤٢ر٠	٢١٤ر٠	١٢٨ر٠	٤٢٨ر٩	٢٤٠ر٠	١٨٨ر٠	١٨١٨ر٢	١٠٠٪	١٧ر٢	١٣ر١	٢٤ر٠

* تشمل الصناعات المعدنية والصناعات الهندسية والصناعات الالكترونية .

** هذه الأرقام لاتتضمن الاستثمارات فى المشروعات الصناعية التى لاتتبع وزارة الصناعة مثل : المطاحن والمخابز بالمخابز ، استثمارات قطاع الدواء التابعة لوزارة الصحة ، استثمارات مشروعات الورق التابعة لوزارة الثقافة والاعلام ، استثمارات صناعة البناء التابعة لوزارة الاسكان بالتعبير ، الاستثمارات التى تحت فى قطاع الصانع مثل الورش الحكومية والحربية بورش هيئة قناة السويس .

*** تشمل مجمع الحديد والصلب - مجمع الالومنيوم - مشروع أبو قير للاسمدة - مشروع فوسفات الحمراوين - مشروع الفيروسيليكون - الخدمات والابحاث والدراسات .

المصـــدر : وزارة الصناعة والثروة المعدنية - تقرير انجازات نتائج أعمال قطاع الصناعة والثروة المعدنية - أعداد مختلفـــة .

٢ - ترتفع معدلات نمو المكون الاجنبى للاستثمار الصناعى عن معدل نمو الاستثمار المحلى .

ولقد انعكس هيكل الاستثمار على هيكل الانتاج والدخل الصناعى . ويبين الجدول رقم (٤٨) هيكل القيمة المضافة للقطاع الصناعى فى مصر خلال الفترة ٧٤ - ٧٩ . حيث يتضح منه أن معامل الارتباط بين الاستثمار والدخل الصناعى كان كما يلى :

٨٥ر لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .
٨ هر لقطاع الصناعات الغذائية .
١٦ر لقطاع التعدين والحراريات .
- ٢٧ر لقطاع الصناعات الكيماوية .
- ١٤ر الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها .
٦٣ر اجمالى الصناعة ككل .

ويرجع الارتباط السلبى فى قطاعى الصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها الى طول فترة الاجتناء وارتفاع نسبة استثمارات الاحلال فى هذه الأنشطة .

ومن واقع البيانات السابقة يمكن تقدير انتاجية الاستثمار لكل قطاع صناعى على حدة خلال الفترة ككل عن طريق تقدير المعامل $\frac{\Delta y_i}{I_{ij}}$ حيث Δy_i تمثل التغير فى القيمة المضافة فى الصناعة i ، I_{ij} تمثل الاستثمار فى القطاع j ، كما يتبين من الجدول التالى .

جدول رقم (٤٨)

الاستثمارات المنفذه فى القطاع العام الصناعى مقارنا بما فى القيمة المضافة المحققة

٧٤ — ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

القطاع	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو السنوى	معامل الارتباط بين رأس المال والناتج *
صناعة الغزل والنسيج والملابس								
الاستثمارات المنفذه	٣٥ر٢	٤٧ر٤	٨١ر٤	٦٤ر٢	٧٣ر٨	١١٥ر٣	٢٦ر٨	٠ر٨٥
القيمة المضافة	١٨٤ر٣	١٧١ر٢	١٩٤ر٨	٢٥٣ر٣	٢٩٦ر٠	٣١٨ر٩	١١ر٦	
الصناعات الغذائية								
الاستثمارات المنفذه	٢٤ر٤	٣٨ر١	٤٢ر٧	٣١ر٣	٤٤ر١	٥٨ر٠	١٨ر٩	٠ر٨
القيمة المضافة	٦٠ر٠	٦٠ر١	٧١ر٠	٩٠ر٠	١٠٨ر٣	١١٩ر١	١٤ر٠	
الصناعات الكيماوية								
الاستثمارات المنفذه	٢٨ر٤	٣٥ر٤	٣٦ر٢	٩٥ر٧	٧٦ر٦	٩٤ر٠	٢٧ر١	— ٠ر٢٧
القيمة المضافة	٥٢ر٠	٦٢ر٤	٦٩ر٦	٧٩ر٢	٨٦ر٢	٩٦ر٦	١٣ر٠	
الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها								
الاستثمارات المنفذه	١٨ر٠	٦٥ر٩	٤٩ر٠	٧٧ر٠	٦١ر١	٨٢ر٠	٣٥ر٦	— ٠ر١٤
القيمة المضافة	٩٢ر٢	١١٣ر٠	١٣٩ر٢	١٧٤ر٢	١٧٤ر٤	٢٢٧ر٩	١٩ر٨	
التعدين والحراريات								
الاستثمارات المنفذه	١ر٠	٢ر٦	٥ر٩	٨ر٦	٩ر٦	٢١ر٩	٨٥ر٤	٠ر١٦
القيمة المضافة	٣ر٨	٤ر٦	٥ر٠	١٧ر٨	١٩ر١	٢٧ر٠	٤٨ر٦	
الاجمالى الاستثمارات	١٠٧ر٠	١٨٩ر٤	٢١٢ر٧	٢٧٦ر٨	٢٦٥ر١	٣٧١ر٧	٢٨ر٣	٠ر٦٣
القيمة المضافة	٣٩٣ر٣	٤١١ر٣	٤٧٩ر٦	٦١٤ر٠	٦٨٤ر٠	٧٩٠ر٠	١٥ر٠	

* تم احتساب هذا المعامل على أساس اجمالى الاستثمارات المنفذه بالنسبة للتغير فى القيمة المضافة مع الأخذ فى الاعتبار فترة ابطاء لمدة سنة .

جدول رقـــم (٤٩)

معامل الناتج / الاستثمار فى القطاع الصناعى ٧٤ـ١٩٧٩ *

القطـــاع	
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٠ر٣٢
الصناعات الغذائية	٠ر٢٥
الصناعات الكيماوية	٠ر١٢
الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها	٠ر٣٨
التعدين والحراريات	٠ر٥٠
الاجمالـى	١ر٠٦

* حسبت من الجدول رقم ٤٧ ، ٤٨

ويجد هذا المعيار مؤيديه كمعيار لتخصيص الاستثمار ، الا اننا نرى أنه لايمكـــن اعتباره كذلك ولكن يجب اعتبار معيار أعلى انتاجية جديد اجتماعية لرأس المال ، ومعيـــار أعلى فائض للاستثمار من المعايير الهامة فى تخصيص وتوزيع الاستثمارات القطاعية (١) .

(١) الدكتور العشرى حسين درويش ـ التخطيط الاقتصادى ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ ،
دكتـور محمد سلطان أبو علـى ـ التخطيط الاقتصادى وأساليبه .

ب — الاستثمارات الصناعيه فى خطة ٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧

قدرت الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ عدد المشروعات الصناعية التابعة لوزارة الصناعه والثروة المعدنية بمقدار ٤٥٠ مشروعا منها
١١٨ مشروعا للاحلال والتجديد ، ٢١ مشروعا لاعادة التأهيل ،
٢٦٢ مشروعا للاستكمال والتوسع ، ٤٩ مشروعا كمشروعات جديدة .

والجدول رقم (٥٠) يوضح توزيع الاستثمارات الصناعية فى الخطة على قطاعات ومشروع الصناعة المختلفة والذى يمثل اجمالى استثمارات المشروعات الصناعية فى الخطة . ولقد بلغ حجم الاستثمارات المخططه لمشروعات وزارة الصناعه ٣٧٥٠ مليون جنيه مصرى . وهذا يمثل ١٥٪ من اجمالى الاستثمارات[1] . واذا ما أخذت الاستثمارات الصناعيه الأخرى التابعة لوزارات وهيئات أخرى فان نسبة استثمارات الصناعه للاستثمارات الكلية تفوق هذا المبلغ بكثير .

ومن الجدول رقم (٥٠) يمكن الخروج بالنقاط الرئيسية التالية :

١ — تحتل قطاعات الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها والصناعات الهندسية والالكترونية أولوية — فى توزيع الاستثمارات الصناعيه .

٢ — تخصص لقطاعى الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية حوالى ٣٠٪ من اجمالى استثمارات الصناعه بالخطة . وهذا الاتجاه فى توزيع الاستثمارات يمكن أن يعكس توافر مقومات هذه الصناعه من المواد الخام ، السوق ، الطلب ، وضرورة تطوير واحلال الطاقة الانتاجية فى هذه الفروع من الصناعه .

(١) بالنظر الى ملاحظات الجدول رقم (٤٧) نجد أن أنواع الصناعات التى تتبع وزارات وهيئات أخرى كصناعة مواد البناء والأدوية ... الخ . وكما لاتتضمن هذه الاستثمارات القطاع الخاص الصناعى .

جدول رقم (٥٠)
استثمارات الصناعة فى الخطة
٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧
(القيمة بالمليون جنيه)

مشروع الصناعه	الاستثمارات	التوزيع النسبى
هيئات ادارية تابعة لوزارة الصناعة	٨٠٥ر٢١٣	٢١ر٠٪
مجموعة شركات الصناعات الغذائية	٥٤٢ر٣٣٧	١٤ر٠٪
مجموعة شركات الغزل والنسيج والملابس	٩١٤ر٠٠٠	٢٤ر٤٪
مجموعة شركات صناعة الخشب	٢٧ر٦٢٢	٠ر٧ ٪
مجموعة شركات الورق	٩٤ر٨٤	٢ر٠ ٪
مجموعة شركات قطاع الصناعات الكيماوية	٣٥٥ر٩٠٧	٩ر٠ ٪
مجموعة شركات الخزف والصينى	٣٨ر١١٦	١ر٠ ٪
مجموعة شركات قطاع الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجاتها	٤٧٦ر٤٧٢	١٢ر٧٪
مجموعة شركات قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية	٣٢٢ر٨٠٢	٨ر٦ ٪
مجموعة شركات قطاع التعدين	١٧٢ر٩٦٢	٤ر٦ ٪
الاجمالى	٣٧٥٠ر٠٠٠	١٠٠٪
اجمالى الاستثمارات القومية	٢٥٢١٤ر٤٣٠	
نسبة الاستثمارات الصناعيه الى الاستثمار القومى	١٥ ٪	

المصدر: وزارة التخطيط — الاطار العام التفصيلى — الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧ الجزء الثالث — مشروعات الخطه وبياناتها التفصيلية — ١٩٨٢.

* : الارقام الفرعية لاتتماثل مع الارقام الكلية نظرا لعامل التقريب.

٢٠١٠٧ تطور الاستثمار الصناعى بالسودان

سبق أن ذكرنا أن عملية التخطيط فى السودان قد بدأت منذ بداية الستينات (الخطه العشريه ٦٠ ـ ١٩٧٠ ، ثم الخطة الخمسية ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، والخطة السداسية ٧٧/٧٨ ـ ٨٢/١٩٨٣).

وقد استهدفت الخطة العشرية تحقيق استثمارات اجمالية قدرها ٢٨٥ مليون جنيه سودانى خصص للصناعه والتعدين منها ٤٢ مليون جنيه بنسبة قدرها ١٥٪ وفى الخطة الخمسية ٧٠/ ٧٥ استهدفت الخطة تحقيق استثمارات اجمالية قدرها ٢١٥ مليون جنيه سودانى خصص للصناعة والتعدين منها ٤٩ مليون جنيه بنسبة قدرها ٢٤٪ أى أن نسبة الاستثمار المخطط للصناعة الى اجمالى الاستثمارات خلال الفترة من ٦٠ ـ ١٩٧٥ كان حوالى ١٩٪ هذا بخلاف استثمارات القطاع الخاص الصناعى .

ومن الناحية الفعلية تم تنفيذ ٢٢٪ من اجمالى استثمارات قدرها ٧٨٩ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ لقطاع الصناعة والتعدين .

وهذه الاستراتيجية للاستثمارات تعكس مدى الاهتمام بعملية التصنيع ودوره فى تنويع النشاط الاقتصادى ، وتشغيل الايدى العاملة ، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخول وارتقاء مستوى التحضر والتطور للاقتصاد القومى . وذلك على الرغم من أن قطاع الزراعة هو القطاع الذى يحتل وزنا أكبر فى الاقتصاد القومى السودانى نظرا لوجود حوالى ٢٢ مليون فدان أراضى زراعية مستخدمة . ويوضح الجدول رقم (٥١) تطور الاستثمارات المخططة والمحققه فى الصناعة وفى القطاعات الاخرى .

ومن الجدير بالذكر أن نكرر هنا أن محاور التنمية الصناعيه فى السودان تهدف الى :ـ

جدول رقم (٥١)

الاستثمارات القطاعية فى السـودان
الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٥

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	الاعتماد المقدر فى الخطط						الفعلى					
	٦٠ — ١٩٧٠		٧٠ — ٧٥		مجموع الخطتين		٦٠ — ١٩٧٠		٧٠ — ١٩٧٥		مجموع الخطتين	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة والرى	٩٠	٣٢٪	٨١	٣٩٪	١٧١	٣٥٪	١١٣	٣٩٪	٦٦	٢٦٪	١٧٩	٣٣٪
الصناعة والتعدين	٤٢	١٥٪	٤٩	٢٤٪	٩١	١٩٪	٤٦	١٦٪	٧٣	٢٩٪	١١٩	٢٢٪
النقل والمواصلات	٦٣	٢١٪	٣٠	١٤٪	٩٣	١٩٪	٦٥	٢٢٪	٦٢	٢٥٪	١٢٧	٢٤٪
الخدمات الاجتماعية	٩٠	٣٢٪	٤٥	٢٢٪	١٣٥	٢٧٪	٦٥	٢٣٪	٤٩	٢٠٪	١١٤	٢١٪
المجموع	٢٨٥	١٠٠٪	٢١٥	١٠٠٪	٤٩٠	١٠٠٪	٢٨٩	١٠٠٪	٢٥٠	١٠٠٪	٥٣٩	١٠٠٪

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى بالسودان ، الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسـودان — المجلد الأول ٧٨/٧٧ — ١٩٨٣/٨٢.

١ ـ تشجيع الصناعات التى تعتمد على القطاع الزراعى المستخدم لمنتجاته .

٢ ـ تشجيع الصناعات الاحلاليه سواء الاستهلاكية منها أو الوسيطة على الرغم من أنها واجهت النقد من عدد من الاقتصاديين كاستراتيجية أساسية للتنمية فى البلاد النامية وذلك لارتفاع متوسط تكلفة الانتاج بالمقارنة بتكلفة الاستيراد نظرا لضيق حجم السوق (١) .

ونظرا لعدم توافر البيانات من الاستثمارات القطاعية الفعلية منها والمخططة فانه يمكن عرض الارقام الفعلية والمخططة لبعض المنتجات الصناعية فى السودان خلال الفترة من ٦٩/٧٠ ـ ٧٤/١٩٧٥ .

وتبين الخطة تقديرات التوسع الصناعى بالنسبة للفرد من المنسوجات القطنية ، الاحذية ، الملابس الجاهزة ، السكر ، الزيوت النباتية ، فواكه وخضروات محفوظة وكذلك معدل النمو المستهدف والفعلى من انتاج السلع الصناعية المختلفة كالاسمنت والدقيق ، والسكر ، والصابون ، والبيرة ، والسجاير ، والاحذية وكذلك من المنتجات التعدينية المختلفة كخام الحديد ، المنجنيز ، الملح ، والجبس .

ويبين هيكل الانتاج هيكل توزيع الاستثمار القطاعى فى الصناعة السودانية . فقد تم تقديرات التوسع الصناعى بالنسبة للفرد بالنسبة لخطة ٦٩/٧٠ ـ ٧٤/ ١٩٧٥ بحيث ترتفع من ٢ر٦ الى ١٠ متر منسوجات قطنية ، ومن ٨ر٠ الى ١ زوج حذاء ، ومن

David Felix, The Dilemma of import subtitution in Argentina in G. pananek, deveopment policy theory and practice, Harvard, 1968.

م٦ الى ٧٫٤ كجم سكر ، ومن ٦٫٤ الى م٩ زيوت نباتية ، ومن ٥٫٠ — ٣٫١ علبة من الفواكه والخضروات المحفوظة . ولقد كانت معدلات النمو المحققه خلال الخطة الخمسية كمايلى :— ٣٫٢٪ للاسمنت ، ٢٦٫٤٪ للدقيق ، م١١٪ للسكر ، ٤٫٠٪ للصابون ، ٩٫٨٪ لصابون الغسيل ، ١٤٫٤٪ للخمور ، ١٦٫٣٪ للبيرة ، ٤٫٩٪ للسجاير ، ١٤٫٧ ٪ للاحذية . ولقد تضاعف انتاج كل من خام الحديد ، خام المنجنيز ، جبس[1] .

ولقد تم توزيع الاستثمارات فى اطار الخطة السداسية ٧٢/٧٧ — ٨٢/٨٣ وقد تخصص لقطاع الصناعة والتعدين ٢٥٪ من اجمالى الاستثمارات . وكانت استراتيجية التصنيع خلال تلك الفترة تعتمد على محورين أساسيين وهما :

١ — سياسة تصنيع بدائل الواردات .

٢ — استراتيجية تصنيع المواد الزراعية بهدف اعادة التصدير بصورة أفضل .

والميزان التخطيطى لبعض منتجات الصناعة يظهر مجموعة من الحقائق التالية كما تبين من الجدولين رقم (٥٢) ، (٥٣) .

١ — يظهر هياكل الانتاج الصناعى التى تعكس توزيعات الاستثمار الصناعى .

٢ — يظهر عجز الانتاج المحلى عن الطلب المحلى الذى يشبع عن طريق الواردات وهذا فى قطاع مواد البناء ، الاسمدة الكيماوية ، والمبيدات .

ولقد اعتمد فى تقديرات الاحتياجات من الاسمدة والمبيدات على افتراض أن استعمالها يكون مقصورا على محاصيل مختارة (مثل القطن والقمح والأرز والدخان والخضروات) وبناء عليه فان تقديرات الطلب تعتمد على الأراضى المخصصة لزراعة هذه المحاصيل فقط وبالتالى فان حجم الطلب الفعلى يجب أن يكون أكثر من ذلك بكثير وعلى

(١) دكتور سيد التميرى — التخطيط الاقتصادى فى السودان — الخرطوم .

جـــدول رقـــم (٥٢)

ميزان تخطيطى لمواد البناء والطاقة والاسمدة الكيماوية والمبيـــدات ٧٦/٧٧ - ٨٢/٨٣

السنوات	مواد البنـــاء						الطاقـــة				الاسمدة الكيماوية - المبيـــدات					
	اسمنت الف طن متري			حديد وصلب الف طن متري			بترول مليون طـــن			كهرباء مليون ك٠و٠س	الاسمدة بالالف طـــن			المبيدات بالالف طن		
	الطلب	الانتاج المحلى	±	الطلب	الانتاج المحلى	±	الطلب	الانتاج المحلى	±	الطلب	الانتاج المحلى	±	الساحة المزروعة مليون فدان	الطلب	الانتاج المحلى	±
٧٦/٧٧	٤٥٠	٢٥٠	٢٠٠-	٨٢	—	٨٢-	—	—	—	—	—	—	١٥,-	٢٨٧	—	١١,-
٧٧/٧٨	٥٠٠	٢٩٠	٢١٠-	٩٥	—	٩٥-	١,٢٣	—	١٢٣-	٧٥٣	٢٨٣-	٣٠-	١٦,-	٣٠٠	—	١١,٥
٧٨/٧٩	٥٤٥	٣٠٠	٢٤٥-	١٠٠	—	١٠٠-	١,٣٥	—	١٢٧-	٩٢٩	٣٧٤-	٣٣-	١٧,٢	٣١٦	—	١٢,٧
٧٩/٨٠	٦٠٠	٤٣٠	١٧٠-	١١٠	—	١١٠-	١,٤٨	—	١٣٨-	٨٩٣	٣٨٤-	٣٣-	١٨,٤	٣٣٤	—	١٢,٧
٨٠/٨١	٦٦٠	٥٥٠	١١٠-	١٢٠	—	١٢٠-	١,٦١	—	١٣٥-	٩٧٣	٤١٥-	٣٥-	١٩,٦	٣٥٠	—	١٣,-
٨١/٨٢	٧٢٥	٨٥٠	١٣٥-	١٢٨	—	١٢٨-	١,٧٦	—	١٤٥-	١,٠٦٠	٤١٥-	٣٥-	٢١,-	٣٦٥	—	٢٤,٥-
٨٢/٨٣	٨٠٠	١٠٥٠	٢٥٠٠	١٣٨	—	١٣٨-	١,٩١	—	١٩١-	١,١٥٥	٤٩٥-	٣٨-	٢٢,٥	٣٨٤	—	١٥,٥-

جـــدول رقـــم (٥٣)

ميزان تخطيطى للماكينات والمعـــدات ٦٢/٦٦ - ٨٢/٨٣

السنوات	الماكينات والمعدات بالمليون جنيه ســـودانى						
	التكوين الراسمالى الثابـــت	ماكينات زراعية	معـــدات مواصـــلات	معـــدات لنتاج الصناعة	ماكينات ومعدات اخرى	مجموع المعدات المستوردة	الانتاج المحلى للاصول الثابتة
٧٦/٧٧	٣١٩	١٢٣,١	٦٤,٢	٨٠,٢	٣٢,٥	٢٠٠,٠	١١٩,٠
٧٧/٧٨	٣٥٨	٢٣,٥	٥٩,٠	٥٧,٣	٢٣,٤	١٦٣,٧	١٩٤,٣
٧٨/٧٩	٤٠٢	٢٦,٨	٦٥,٥	٦٩,٧	٢٧,٤	١٨٩,٠	٢١٣,٥
٧٩/٨٠	٤٥٠	٣٠,٥	٧٢,٥	٨٣,٦	٣٢,١	٢١٨,٧	٢٣١,٣
٨٠/٨١	٥٠٤	٣٤,٧	٨٠,١	٩٩,١	٣٧,٢	٢٥١,٠	٢٥٢,٩
٨١/٨٢	٥٦٧	٣٩,٣	٨٨,٧	١١٦,٥	٤٣,-	٢٨٧,٥	٢٧٥,٥
٨٢/٨٣	٦٣٠	٤٤,٥	٩٨,٣	١٣٥,٩	٤٩,٤	٣٢٨,١	٣٠١,٩

الاخص اذا ما أعتبرنا أن الاراضى القابلة للزراعة فى السودان تتجاوز مائة وأربعون مليون فدان [1] وعلى الرغم من ذلك فان هناك عجز واضح من الاسمدة يسد عن طريق الاستيراد .

ولقد اعتمدت تنبؤات الاحتياجات من مواد البناء فى السودان خلال الفترة ٧٦/٧٧ — ١٩٨٣/٨٢ على الافتراضات التالية :—

١ — معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى يعادل ٧٪ هر

٢ — ان قطاع التشييد الحديث والذى يمثل المستهلك الرئيسى لمواد البناء من حديد تسليح طوب وأخشاب ، ومواد فخاريه ، وصحية ، زجاج ومويات مستهلك حوالى ٥٧٪ من انتاج القطاع . وفى قطاع التشييد تمثل أعمال الهندسة المعمارية حوالى ٥٥٪ وأعمال البناء حوالى ٤٥٪ من اجمالى أعمال التشييد .

٣ — ان أعمال الهندسة المعمارية تمثل ٥٢٪ من اجمالى التكلفة للمواد . وبالاضافه الى ذلك فان الاستخدام النسبى للعناصر يكون كمايلى :—

٣٥٪	اسفلت
٢٠٪	اسمنت
٢٠٪	حديد وصلب
١٠٪	أخشاب
١٥٪	للمواد الأخرى
١٠٠٪	المجموع

وعلى الرغم من ذلك هناك عجز واضح يسد عن طريق الاستيراد .

(١) يستغل فقط من الاراضى الزراعية بالسودان ١٣ مليون فدان — أنظر معهد التخطيط القومى — الوضع الصناعى العربى حاضره ومستقبله حتى عام ٢٠٠٠/ يونيو ١٩٧٨ .

ويتضح أيضا من الجداول أنه فى مجال المعدات والماكينات المختلفة كالماكينات والمعدات الزراعية ، ومعدات النقل والمواصلات ، والالات الصناعية تمثل عجزا قدره ٥٠٪ من اجمالى الاحتياجات . وهذا يعطى مؤشرا أوليا عن مجالات الاستثمار الصناعى فى السودان .

ونظرا لطبيعة التشابك فى الاقتصاد القومى نجد أن تنمية القطاعات الصناعية التى بها عجز يستلزم بالضرورة تنمية قطاعات أخرى ليس بها عجز نظرا للعلاقات التشابكية بين كل منهما .

ولهذا السبب دفع بعض الاقتصاديين بأن يؤكدوا أنه عند اجراء الدراسة الفنية للمشروعات الاستثمارية الجديدة لايجب اغفال آثار الدفع التى تتمتع بها المشروعات لما لهذه الآثار من أهمية بالنسبة للنواحى الفنية للمشروعات ونجاحها . (١)

ويوزع البرنامج الثلاثى ٨٢/٨٣ ـ ٨٥/٨٦ الاستثمار العكسى على الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وتمثل نسبة الاستثمار الصناعى للاستثمار القومى ١٠٪ خلال الفترة . (٢) ويبين الجدول رقم (٥٤) توزيع الاستثمارات الصناعية على الصناعات المختلفة والذى يعطى أهمية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى هيكل الاستثمار القطاعى .

1- J. Tinbergen, the appraisal of investment projects, INP, cairo, 1958.

2- Ministry of finance and economic planning, prospects, programmes and policies for economic development 1983/84 1985/86, khartoum, April 1983.

جدول رقم (٥٤)

مشروعات قطاع الصناعات التحويلية فى البرنامج الثلاثى ٨٢/٨٣ـ٨٥/١٩٨٦

(مليون جنيه سودانى)

الصناعات التحويلية	القيمة			%		
	محلى	اجنبى	اجمالى	محلى	اجنبى	اجمالى
مشروعات اعادة التأهيل :						
السكر	٢٣ر٠	٦٩ر٥	٩٢ر٥			
المدابغ	٣ر٥	٤ر٥	٨ر٠			
الحديد	٣ر٥	٨ر٣	١١ر٨			
اعادة تأهيل الغزل والنسج	٦ر٢	١٦ر٠	٢٢ر٢			
اجمالى اعادة التأهيل	٣٦ر٢	٩٨ر٣	١٣٤ر٥	٤٤ر٧٪	٨٢ر٦٪	٦٧ ٪
المشروعات الجارية :						
غزل شمال الخرطوم	٦ر٦	١١ر٥	١٨ر١			
الملابس الجاهزه	٢ر٥	٩ر٠	٤ر٣			
غزل ميناء السودان	٦ر٥	—	٦ر٥			
اخرى	٩ر٢	١ر٠	٣ر٩			
اجمالى المشروعات الجارية	٢٣ر٩	١٢ر٥	٣٦ر٤	٢٩ر٥٪	١٠ر٥٪	١٩٨٪
اجمالى التمويل المركزى	٦٠ر١	١١٠ر٨	١٧٠ر٩			
التمويل الذاتى :						
انتاج الجير	٨ر	٥ر٠	٦ر٣			
ادارة المصانع	٢٠ر١	٣ر٢	٢٣ر٣			
اجمالى التمويل الذاتى	٢٠ر٩	٨ر٢	٢٩ر٦	٢٥ر٨٪	٦ر٩٪	١٥ ٪
اجمالى الصناعات التحويلية	٨١ر٠	١٩٩ر٠	٢٠٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : نفس المصدر السابق .

٢٠٧. فرص الإستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان

٢٠٧٠١٠ منهج تحديد فرص الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل

هناك عدد من مناهج التكامل التى اتبعت فى نظم التكامل المختلفة فى مناطق متعددة من العالم مثل : السوق الاوربية المشتركة ، السوق المشتركة لامريكا المركزية ، السوق العربية المشتركة ، مجتمع التجارة الحرة لامريكا اللاتينية نموذج أفريقيا الشرقية ، ونموذج التكامل بالدول الاشتراكية ، ونموذج التكامل بين ايران وتركيا وباكستان . الا أن نماذج التكامل بالدول النامية لم تحقق فرصا كبيرة للنجاح وذلك للاسباب التالية :

أ ـ أسباب اقتصادية ترجع الى تماثل الهياكل الاقتصادية فى هذه الدول .

ب ـ استخدام نظام السوق وجهاز الثمن كأداة لتحقيق أهداف التكامل .

حـ ـ الاعتماد على أسلوب التكامل التجارى وليس اسلوب التكامل فى الانتاج والاستثمار .

د ـ أسباب وعوامل سياسية .

هـ ـ أسباب وعوامل تتعلق باختيار الموقع والتعارض بين الكفاءة والتوزيع

وللتغلب على هذه المشاكل يمكن اقتراح المنهج التالى لتحديد فرص الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان .

١ـ اتباع أسلوب التخطيط فى مجال الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بحيث تتفاعل أجهزة التخطيط المركزى والقطاعى والاقليمى وعلى مستوى الوحدة الصناعية فى كل من مصر والسودان مع الاجهزة والادارات التخطيطية المختلفة بمجلس التكامل الاعلى المنبثق عن اتفاقية التكامل بين مصر والسودان .

٢ـ دراسة عدد كبير من المشروعات الصناعية والتى تكون موضوعا للتكامل وعلى الاخص التى تتميز باقتصاديات حجم كبيرة . حيث ان كثيرا من الدراسات اظهرت أن كثيرا من الصناعات يتجه تكاليف انتاج الوحدة بها الى الانخفاض مع الزيادة فى الطاقة الانتاجية للمشروع أو فى المشروعات الصناعية المختلفة .

وبالتالى يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين حجم المشروع ومتوسط تكلفة الانتاج • وتشمل تكاليف الانتاج المواد الخام ، الطاقة ، الاجور وكل منها لها اقتصاديات حجم • الا أن اقتصاديات الحجم تظهر أكثر بالنسبة لعنصر رأس المال • واحدى طرق قياس اقتصاديات الحجم هى عن طريق استخدام دالة أسية للطاقة الانتاجية ويختلف أس هذه الدالة من صناعة الى أخرى ومن عمليات صناعية معينة الى أخرى • وهذه العلاقة الهامة يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :- (١)

$$\frac{I_1}{I_0} = \left(\frac{C_1}{C_0}\right)^a$$

حيث أن I_0 تعبر عن تكاليف رأس المال للمصنع الاساسى بطاقة انتاجية قدرها C_0 ، I_1 تعبر عن تكاليف الاستثمار لهذا المصنع بطاقة انتاجية قدرها C_1 والمعامل a يعبر عن معامل أسى أو معامل الحجم الذى يتراوح بين الواحد والصفر •

والجدول رقم (٥٥) يوضح معامل الحجم من الصناعات المختلفة المحسوب باستخدام المعادلة السابقة فى ترتيب تصاعدى • وهذا التقدير يعطى ايضاحا عن وجود اقتصاديات الحجم فى الصناعات التى تعتبر مناسبة فى المراحل الاولى من التنمية الصناعية فى كل من مصر والسودان •

ويظهر الجدول على سبيل المثال أن مضاعفة الطاقة الانتاجية فى الصناعات الغذائية يرفع التكاليف الاستثمارية بمقدار من ٤٠٪ - ٥٠٪ فقط ويمكن استنتاج أنه كلما انخفض معامل الحجم كلما زاد الانخفاض فى التكاليف نتيجة لتركز الانتاج لخدمة سوق أوسع •

---

1. C.F. pratten, Economies of scale in manufacturing industry, cambridge university press, 1971.

فاقتصاديات الحجم تقوم الانتاج بتكاليف أقل والاستثمار يكون أكثر كفاءة وبالتالى يمكن تحرر الموارد النادرة لاستخدامات أخرى .

ولتحقيق أقصى اقتصاديات الحجم يجب أن يعمل المصنع عند ذلك الحجم من الانتاج الذى تكون عنده متوسط التكاليف للوحدة فى الأجل الطويل أقل ما يمكن . وبصورة أخرى يمكن الوصول الى هذه النقطة عندما تزيد قيمة الانتاج المخصومة فى خلال مدة معينة عن تكاليف الانتاج المخصومة بمقدار كبير ، وتؤثر فى قرار الحجم مجموعة أخرى من العوامل كحجم السوق المتاح ، نوع التكنولوجيا المستخدمة وتوافر المواد الخام المحلية . ولقد وجد أن معامل العائد للحجم أكبر من الواحد الصحيح فى بعض الصناعات فى مصر(١) وتحاول بعض الدول النامية كما فى مصر والسودان أن تقيم المشروعات الصناعية بحجم أكبر من حجم السوق الحالى وذلك على أمل الامكانيات الكامنة للسوق فى المستقبل مع مراعاة امكانيات التصدير كلما كان ذلك ممكنا .

وفى اطار التنسيق فى الاستثمار الصناعى بين مصر والسودان يمكن الحصول على اقتصاديات الحجم المتعددة المذكورة .

٣ـ بعد دراسة اقتصاديات الحجم للصناعات المختلفة يمكن أثناء عملية التخطيط تحديد الطاقة الانتاجية المتوقعة والحالية من جانب العرض وكذلك الطلب الحالى والمتوقع على السلع الصناعية المختلفة فى كل دولة على حدة ولاجمالى الدولتين وبالتالى يمكن تحديد الفجوة ومحاولة اشباعها عن طريق الاستثمار والانتاج فى اطار التكامل .

١ـ دكتور محمد الخلوى ـ دالة الانتاج فى القطاع الصناعى ـ مذكرة تحت النشر .

جدول رقم ٥٥

تقدير اقتصاديات الحجم بالنسبة لرأس المال لبعض الصناعات المختارة

الصناعة أو العمليات الصناعية	معامل الحجم	الصناعة أو العمليات الصناعية	معامل الحجم
الغاز (الصناعى)	٠ر٣٠	المنظفات	٠ر٧٤
البيرة	٠ر٣٨	المحركات الكهربائية	٠ر٧٤
السكر	٠ر٣٨	الانابيب الزجاجية	٠ر٧٥
الزيوت النباتية	٠ر٤٤	تكرير البترول عام	٠ر٧٥
اليوريا	٠ر٤٠	الصودا الكاوية	٠ر٧٧
الاصباغ	٠ر٤٧	مثيانول	٠ر٧٨
تكرير السكر	٠ر٥٠	المطاط	٠ر٨٠
ورق الصحف	٠ر٥١	حامض الكبريتيك	٠ر٨٠
تكرير البترول (جازولين)	٠ر٥١	الصلب	٠ر٨٠
تعليب الخضر والفاكهة	٠ر٥٤	الامونيا	٠ر٨١
بوليفينيل كلوريد	٠ر٥٥	الكمبيوتر	٠ر٨٢
اكسيد الكالسيوم	٠ر٥٨	البلاستيك	٠ر٨٢
غاز الاكسجين	٠ر٥٩	تشكيل الحديد	٠ر٨٢
كربون الاسود	٠ر٦٠	السيارات	٠ر٨٢
اثيلين	٠ر٦٢	تصنيع الجوت	٠ر٨٣
المغنسيوم	٠ر٦٢	الثلاجات وأجهزة الفيديو	٠ر٨٤
الخبز	٠ر٦٢	الالات والمعدات	٠ر٨٦
استيلين	٠ر٦٧	المولدات والتربينات	٠ر٨٦
الغازات	٠ر٦٨	السباكة الهندسية	٠ر٨٦
الطوب	٠ر٦٨	المحركات الديزل	٠ر٨٦
		بولى ايثليين	٠ر٨٧
الصابون	٠ر٦٩	تكرير البترول (وقود)	٠ر٨٨
الاسمنت	٠ر٧٠	تشكيل الالومنيوم	٠ر٨٨
الصودا	٠ر٧٠	الالمونيا	٠ر٩٠
بوليمر	٠ر٧٠	كتل الالمونيوم	٠ر٩٠
نترات الامونيوم	٠ر٧١	الورق ولب الورق	٠ر٩٠
الاسمدة الكيماوية	٠ر٧٢	الاحذية	٠ر٩٣

المصدر: Elias T. Ghantus, Arab Industrial Integration, croom Helm, London and Canberra, 1982.

وتأخذ معادلة العرض والطلب للسلع الصناعية المختلفة الشكل التالى وذلك على مستوى دولتى التكامل :-

$$ن ح + ن م = ط ح + ط م$$

حيث أن :

ن ح تمثل الانتاج الحالى ، ن م تمثل التغير المتوقع فى الانتاج ط ح تمثل الطلب الحالى ، ط م تمثل المتغير المتوقع فى الطلب .

واذا ما كانت هناك امكانيات للتصدير أو الاستيراد خارج دولتى التكامل يمكن اظهارها فى المعادلة السابقة وذلك بوضع الواردات فى الطرف الايمن والصادرات فى الطرف الايسر من المعادلة .

وللوصول الى هذه المتغيرات يلزم دراسة النقاط التالية :-

أ - دراسة الانتاج الحالى والطاقة الانتاجية الحالية .

ب - دراسة الانتاج المتوقع والتوسعات المرتفعة والمقترحة من واقع الخطط ومدى توافر عناصر الانتاج الاساسية اللازمة لاقامة هذه الصناعات .

حـ - دراسة السوق لكل صناعة وتقدير الاحتياجات اللازمة للمستهلك النهائى أو للاستهلاك الوسيط .

٤ - بعد التعرف على حجم الفجوة فى الطلب على السلع الصناعية لدولتى التكامل يمكن بدء دراسة الجدوى الاولية المالية والاقتصادية والفنية للمشروعات[1]

---

١ لم يحاول دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية الذى نشره مركز التنمية الصناعية للدول العربية تحليل المشروعات التى تقع فى اطار التكامل بين الدول العربية وبالتالى أصبحت عملية تحليل مثل هذه المشروعات عملية ملحة وهذا ماسوف تحاول أن نجيب عليه فى أحد عناصر هذا الجزء من الدراسة .
أنظر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة - دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية - القاهرة ١٩٧٩ .

وتحاول الدراسة هنا أن تختبر هذا المنهج فى مجال الصناعات الكيماوية والمعدنيـــة والغذائية والرأسمالية فى كل من مصر والسودان . الا أنه يمكن استخدام هذا المنهـــج على الصناعات الاخرى المختلفة .

٢٠٢٠٧ . تحديد فرص تنمية الصناعات المختلفة فى اطار التكامل

١. قطاع الصناعات الكيماوية :

تعتبر الصناعات الكيماوية من الصناعات الوسيطة التى بها آثار دفع أمامية وخلفيـــة قوية أى أنها تعتبر من الصناعات الرائدة (١)

وتشتمل الصناعات الكيماوية على صناعة الاسمدة الاوربية والفوسفاتية ، والورق والكرتون ، والكاوتشوك ، البتروكيماويات والاسمنت والمطاط ودباغة الجلود .

وتشير الاحصاءات أن متوسط استهلاك الفرد فى عام ١٩٦٥ فى مصر حوالى ١٠ كجم / للفرد للاسمدة الاوربية ، ٥ر١ كجم / للفرد للاسمدة الفوسفاتية ، ٤ر٤ كجم / للفـــرد للورق والكرتون ، ٣٥ر٠ كجم للفرد بالنسبة للكاوتشوك والاطارات ، ٦٧كجم / للفرد بالنسبة للاسمنت وفى عام ١٩٧٥ تصل الى ١٣ كجم للفرد من الاسمدة الآزوتية ، ٥ر٤ كجم للفـــرد من الاسمدة الفوسفاتية ، ٨ر٥ كجم / للفرد من ورق وكرتون ، ٤٣ر٠ كجم للفرد بالنسبـــة للكاوتشوك ، ٩١ كجم / للفرد بالنسبة للاسمنت .

وأما بالنسبة للسودان نجد أنه فى عام ١٩٦٥ وصل استهلاك الفرد الى ٧ر١ كجم / للفرد من الاسمدة الآزوتية ، ٠٣ر٠ كجم للفرد من الاسمدة الفوسفاتية ، ٩ر٠كجم / للفـرد من الورق والكرتون ، ١٥ر٠ كجم / للفرد من الكاوتشوك والاطارات ، ٧ر٩ كجم / للفـــرد

١ــ د . مأمون أبو بكر ــ التعاون والتنسيق فى قطاع صناعة الاسمدة الكيماوية وخاماتها ، ورقـــة مقدمة فى ندوة منهجية التخطيط القومى واعداد المشروعات العربية المشتركة ــ المعهـــد العربى للتخطيط بالكويت ، ١٩٨٣ .

بالنسبة للاسمنت . وأما بيانات عام ١٩٧٥ فيقدر الاستهلاك من الاسمدة الآزوتية ٩ كجم / للفرد ، ١٢٠٦ر٠ كجم / للفرد من الاسمدة الفوسفاتية ، ٣ر١ كجم / للفرد من الورق (الكرتون) ١٩ر٠ كجم للفرد بالنسبة للاطارات والكاوتشوك ، ٤ر١٩ كجم /للفرد من الاسمنت . الا أن نسبة الوارادات الى الاستهلاك الظاهرى من هذه السلع مرتفعة وقد تصل الى ١٠٠٪ فى صناعة البتروكيماويات والكاوتشوك والاسمدة الفوسفاتية بالنسبة للسودان .(١)

وللانتقال الى مرحلة أعلى من مراحل التنمية الصناعية كما اقترح هوفمان يلزم تطوير هذه الصناعة واعطائها دفعة قوية عند اعداد استراتيجية الاستثمار الصناعى .

وتمثل صناعة الاسمده الكيماوية النيتروجينية والفوسفاتيه والبوتاسية نسبة كبيرة من الصناعات الكيماوية .

ويمكن دراسة الاحتياجات والطاقة الانتاجية لهذه الصناعة فى كل من مصر والسودان . فى اطار من إحتياجات العالم العربى ككل والطاقة وبالتالى يمكن تحديد الفجوة بين العرض والطلب فى هذه الصناعة الحيوية على مستوى دولتى التكامل .

وتزداد معدلات استهلاك الاسمدة الكيماوية فى العالم العربى ودول العالم الاخرى . والجدول التالى يبين تطور استهلاك الاسمدة الكيماوية فى كل من مصر والسودان خلال الفترة ٦١ ـ ١٩٧٧ .

١ـ اتحاد المهندسين العرب ـ الخريطة الصناعية العربية ١٩٦٩

جدول رقم (٥٦)

استهلاك الاسمدة الكيماوية فى مصر والسودان
فى الفترة من ٦١ ــ ١٩٧٧

(١٠٠ جرام N, P_2O_5, K_2O)

الدولة	لكل هكتار أرض زراعية			للفرد		
	٦١ ــ ٥	١٩٧٢	١٩٧٧	٦١ ــ ٥	١٩٧٢	١٩٧٧
مصر	١٠٩٩.	١٤٦٧	١٨٦٥	١٠٦	١٢٧	١٤٣
السودان	٨	١٧	١٠	٢٢	٣٨	٢٠

المصدر :

Elias T. Ghantus, Arab industrial integration, croom heln, London, 1982.

ونجد من الجدول السابق أن معدلات استهلاك الهكتار الزراعى فى السودان منخفضة بالمقارنة بمصر أو العالم العربى أو لمعظم دول العالم . ونظرا للاهمية الملقاه على القطاع الزراعى السودانى فى سد فجوة الغذاء ليس فقط فى مصر والسودان ولكن لدول العالم العربى فيجب أن ترتفع هذه المعدلات بالسودان .

وطبقا لتوقعات الطاقة الانتاجية المتوقعة فى عام ١٩٨٥ بالاضافة الى الطاقة الانتاجية الحالية (مع استخدام الطاقة الانتاجية الحالية بنسبة ٧٠ ــ ٧٥٪) أمكن تقدير اجمالى الطاقة الانتاجية للعالم العربى فى الاسمدة فى عام ١٩٨٥ طبقا لتقديرات الاتحاد العربى لمنتجى الاسمدة الكيماوية .

وأما بالنسبة لتوقعات الطلب على الاسمدة فى العالم العربى ومنها مصر والسودان فى عام ١٩٨٥ يوجد ٣ تقديرات مختلفة كما يلى :ــ

أ ــ تقديرات اتحاد ايكبريت البريطانى والذى يعتمد فى تقديره على الفوسفات المتوقعة فى الارض الزراعية وتكثيف استخدام الاسمدة .

ب- تقديرات طبقا لافتراض معدلات نموسنوى لاستهلاك الاسمدة فى الدول العربية كما كان فى الماضى وهى ٩٪ للاسمدة النيتروجينية ، ١٩٥٪ للاسمدة الفوسفاتية ، ١٥٪ للاسمدة البوتاسية .

حـ- تقديرات تعتمد على متوسط التقديرين السابقين .

وبمقارنة توقعات الطلب فى البديل الثالث بالانتاج المتوقع عام ١٩٨٥ يمكن التوصل الى العجز أو الفائض فى عام ١٩٨٥ لمختلف أنواع الاسمدة كما يتضح من الجدول التالى :

جـــدول رقـــم (٥٧)

المجز أو الفائـــض المتوقـــع لكل نوع من انـــواع الاســـمدة

بالدول العربيـــــة في عام ١٩٨٥

(بالالف طـــن)

الـــدولة	نيتروجيـــن					فوســـفات			بوتاســـيوم		الاجمالـــى العـــام
	سلفات الامونيوم	نترات الكالسيوم	اليوريا	مركب	الاجمالـــى	سوبر فوسفات أحادى	ثيل فوسفات	مركب	اجمالـــى	باشـــر	مركب	اجمالـــى
مصـــر	-هر٣١	-آر٦٩	لايوجد	-آر١	-آر١١٤	-هر٦٠	٩هر٠	٢٥هر	-آر٣٦	-هر١١	-هر٢٥	-آر٣٦
الســـودان	-	-	-	-آر٢٠	-آر٨٠	-	-هر١	-آر١٠	-آر١١	-هر٣	-آر٩	-آر١٢
لبنـــان	٤آر+	-آر١٥	-	-آر٨	-آر٢٠	٠هر٨	١٢٣هر٠	١٩آر١٠	١٤٤آر٢٠	-	-هر١١	٥٥ر١١٢
ســـوريا	-آر١	٦٧ار١+	١١آر١+	٣٦آر٦+	-هر١١	-آر٢٦	٤٦٥هر٠٠	-آر٢٥	٤١٣هر٠٠	-آر٢	-آر٤	-آر٧ ٥١٧ر٦٠
الاردن	-آر١	-	-	-آر٥	-آر٨	١٠ار٠	١٩٣آر٢٠	٣٠آر٠٠	٣٢٣آر٦٠	-آر٠	-هر٣	-آر٣ ٣١١ر٢٠
السعودية العربيـــة	-	-آر١	-	٤١٩آر٢+	-آر٦	-	١٦٢هر٠٠	-آر٢	-آر١٥٥	-	-آر٨	-آر١ ٥ ٦٤ر١٠
الكويـــت	٢٦آر١	-	-	٣٠٤هر٠+	-آر٠	-	-	-آر٠	-آر٠	-	-آر٠	-آر٠ ٣٣٠ر٦٠
قطـــر	-	-	-	٣٤٢هر٠+	-آر٠	-	-	-آر٠	-آر٠	-	-آر٠	-آر٠ ٣٤٢ر٠
الامـــارات	-آر٠	-	-	١٥٨آر٣	-آر٦	-	-هر٠	-آر٦	-آر١	-هر٠	-آر٠	-آر٠ ١٥٥هر٨٠
عمـــان	-	-	-	-آر٠	-آر٦	-	-آر٠	-هر٠	-هر٠٨	-	-آر٠	-آر٠ -آر١
اليمـــن	-هر٠	-آر٠	-	-آر٢	-آر٤	-آر٠	-	-آر٠	-آر١	-آر١	-آر٠	-آر١ -آر٥ر٠
المنـــاطق العراقية	-	-	-	-آر٣	-آر٤	-	-هر٨٠	-هر٠	-آر١	-آر١	-آر٠	-آر٠ -آر٦
العـــراق	-آر٢	-	٧٦٤آر٢+	-هر٩	٦٥٧هر٨٠	٩٦آر٣٠٥	١٦٥هر١٠	١هر٠	٢٦٣آر٢٠	-هر٠	-هر١٨	-آر٢٠ ٩٠١ر٢٠
الاجمالـــى	-آر١٣	-آر١٩	١٨٤٦آر٢+	-آر٤٤	١٧٢٧ر٦٠	٩آر٣٠	١١١٦هر٠٠	٨٢ر١٠	١٢٠٧ر٤٠	-آر٢٠	-آر٧٦	-آر٩٦ ٢٨٨٨ر٢٠

المصـــدر : Elias T. Ghantus., Arab Industrial Integration, Ibid.

ويوضح الجدول السابق أن هناك فائض فى الاسمدة الكيماوية على مستوى العالم العربى ولكن هناك عجز فى مصر والسودان يقدر بحوالى ٣٣٣ ألف طن اذا ما أفترضنا أن الطاقة الانتاجية المتوقعة والمخططة سوف تنفذ وكذلك على الرغم من التقديرات المتواضعة للاستهلاك واذا ما افترضنا معدل نمو استهلاك الاسمدة فى كل من مصر والسودان فى الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠ بمعدل ٩٪ للاسمدة النيتروجينية ، ١٢٪ للاسمدة الفوسفاتية و ١٥٪ للاسمدة البوتاسية فان مقدار العجز سوف يتضاعف خلال هذه الفترة . وبالتالى يمكن استنتاج أن هناك فرص للاستثمار فى مجال صناعة الاسمدة الكيماوية وكذلك فى مجالات صناعة الورق والكاوتشوك والبتروكيماويات . وسوف نعرض فى الجزء التالى حجم الاستثمار المطلوب لتنفيذ مشروع بطاقة قدرها ١٦٥٠ طن / يوم يوريا ، ولمشروع الانتاج ١٠٠٠ طن / يوم حامض فوسفوريك .

٢ ـ الصناعات المعدنية :

تشمل الصناعات المعدنية صناعات متعددة كالحديد والصلب والالومنيوم والنحاس والرصاص والزنك والتى تقوم بانتاج منتجات متعددة فى مراحلها المختلفة كانتاج الزهر ، كتل الصلب ، حديد التسليح ، أسلاك صلب ، قطاعات صلب ، قضبان سكك حديدية ولوازمها ، الواح صاج على الساخن وعلى البارد ، صاج مجلفن ، صفيح ، مواسير ملحومة طوليا وحلزونيا ، مواسير الحديد والزهر ، مواسير الزهر ضغط عالى وكذلك المنتجات من المعادن غير الحديدية .

ونختار للدراسة صناعة واحدة من الصناعات المعدنية وهى صناعة الحديد والصلب كمجال من مجالات الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان وذلك لتوافر المقومات الاساسية لاقامتها وتطويرها كالخامات والوقود والطاقة والايدى العاملة والخبرات المختلفة .

لقد تطور انتاج حديد الزهر فى مصر من ٧٤٩ ألف طن عام ١٩٧٩ الى ٩١٧ ألف طن عام ١٩٨١ والصلب الخام من ٥٧ ألف طن الى ٧٧٢ ألف طن فى نفس السنتين .

وتبلغ الطاقة الانتاجية القائمة لانتاج الحديد ٧٥ر١ مليون طن فى مصر ، ٥ر١ مليون طن صلب عن طريق المحولات ، ٢١٠ ألف طن عن طريق الافران الكهربائية ، ٢١٤ ألف طن عن طريق الأفران الكهربائية ، ٢١٤ ألف طن عن طريق الافران المفتوحة ، وبالنسبة للدرفلة ٤٦١ ألف طن حديد تسليح ، ٦٠٥ ألف طن قطاعات على الساخن وعلى البارد ومسطحات وأسلاك تقدر بحوالى ٦ر٩٥٤ ألف طن ، ٣٠ ألف طن مواسير . وبالنسبة للسودان نجد أن الطاقة الانتاجية بها تعادل ٤٥ ألف طن مدرفلات ، ١٢٠ ألف طن مواسير ، ومن المنتظر فى مصر زيادة طاقة انتاج الحديد بما يعادل ٨٠٠ ألف طن والمدرفلات يعادل ٥ر١ مليون طن .

واذا ما نظرنا الى جانب الاستهلاك لمنتجات الحديد والصلب الطويلة والمسطحة نجد أنها تطورت فى مصر من ٧٦٩ ألف طن عام ١٩٧٤ الى ٦٥٠ر١ مليون طن عام ١٩٧٩ . وفى السودان ارتفع الاستهلاك من ٩ر٨٠ ألف طن فى عام ١٩٧٤ الى ٤٨ر٩٩ ألف طن عام ١٩٧٩ . ويمثل هذا الاستهلاك لكل من مصر والسودان حوالى ٦ر١٧٪ ، ٩ر١٪ فى عام ١٩٧٤ على الترتيب من جملة استهلاك العالم العربى .

واذا ما نظرنا الى الاستهلاك من منتجات الصلب النهائية الطويلة والمسطحة فى كل من مصر والسودان فى الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ٢٠٠٠ نجد أنها تعادل ٢١ر٢ مليون طن فى عام ١٩٨٥ ، ١٢ر٤ مليون طن فى عام ١٩٩٠ ، ٤ر٥ مليون طن فى عام ١٩٩٥ وحوالى ٧ مليون طن فى ٢٠٠٠ .

واذا ما نظرنا الى اجمالى التوسعات المرتقبة والانتاج القائم فى كل من مصر والسودان نجد أنها تعادل ٢ر٤ مليون طن . وبالتالى فان حجم الفجوة لمنتجات الحديد والصلب فى عام ٢٠٠٠ فى مصر والسودان معا تعادل ٤ر٦ مليون طن . (١)

جدول رقم (٥٨)

توقعات الطلب لمنتجات الصلب النهائية الطويلة والمسطحة

فى مصر والسودان خلال الفترة من ١٩٨٠ـ٢٠٠٠

(الوحدة بالالف طـن)

البلـد	طريقة تقدير الطلـب	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
مصـر			٢٧٦٠ر٨	٣٧٨٢ر٦٤	٤٧٩٦ر٠	٥٨٩١ر٢٧
السودان	٩٪ معدل نمو للدخل القومى	١٠٩ر٢٤٥	١٧٣ر٧٥	٢٧٦ر٣٠٠	٤١١ر٢٨٠	٦٣٢ر٨١٠
	١٢٪ معدل نمو للدخل القومى	ـ	١٩٢ر٩٢	٣٣٩ر٤١٤	٥٩٨ر١٦٨	١٠٥٤ر١٦٣
اجمالى * البلدين			٢٩٥٣ر٣٩٢	٤١٢٢ر٠٥٤	٥٣٩٤ر١٦٨	٦٩٤٥ر٤٣٣

المصدر : جمعت وحسبت من المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، عام ١٩٨٣ ـ مرجع سابق .

* جملة احتياجات مصر والفرض الخاص بمعدل نمو ١٢٪ للسودان .

---

(١) من الجدير بالذكر أن هناك تقديرات لاستهلاك الحديد والصلب فى مصر تعتمد على طريقة التحليل الافقى ، طريقة الارتباط بمؤشرات التنمية وعلى أساس هيكل انماط التنمية فى مصر . وتتراوح هذه التقديرات فى عام ٢٠٠٠ بين ٣ر١٢ ـ ٣٠ مليون طن . أنظر :ـ

المجالس القومية المتخصصة : صناعة الحديد والصلب فى مصر / ١٩٨٠ .

ومن هذا التحليل السابق والجدول رقم (٥٨) نجد أن هناك فرصة للاستثمار وبالتالى لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات الحديد والصلب فى اطار التكامل بين مصر والسودان .

٣- الصناعات الغذائية :

تشمل الصناعات الغذائية صناعات متعددة وهى حفظ الخضر والفاكهة ، والزيوت النباتية والدهون ، والسكر والمنتجات السكرية ، حفظ وتعليب اللحوم والمنتجات البحرية ، وصناعة الدخان والمشروبات . وهذه الصناعات المتعددة لها فرص تنمية فى كل من مصر وبدرجة كبيرة فى السودان من خلال مشروعات التصنيع الزراعى . هذا بالاضافة الى الصناعات القائمة على الموارد الزراعية كالغزل والنسيج والاخشاب .

وتواجه دولتا التكامل والدول النامية بشكل عام ارتفاع نسبة استهلاك الغذاء فى الاستهلاك الاجمالى . ومن الحقائق الهامة لهذه الصناعة ارتفاع معامل الارتباط المعنوى بين متوسط الناتج القومى الاجمالى للفرد ومستوى استهلاك منتجات الصناعات الغذائية فى هذه الدول .

وتواجه دولتا التكامل نقصا كبيرا فى الغذاء اذ تعتمد مصر على أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من الغذاء على الواردات . وبالاضافة الى ذلك نجد انخفاض متوسط متوسط استهلاك الفرد فى مصر ، ففى عام ١٩٦٥ بلغ ١٣ كجم من السكر ، ٨ كجم للزيوت والشحوم ، ٤١ر٠ كجم من الفواكه والخضروات المجمدة .

وأما بالنسبة للسودان نجد أن معدل استهلاك الفرد يعادل ١٥ كجم من السكر ، ٨ر٠ كجم من الزيوت ، ٣ر٠ كجم من الفواكه والخضر المحفوظة وذلك فى عام ١٩٦٥ . واذا ما نظرنا الى الاحصاءات الخاصة بمعدلات استهلاك الفرد فى دولتى التكامل خلال السبعينات نجد أنها لم ترتفع كثيرا عن مستوى عام ١٩٦٥ . وهذه معدلات ومستويات أقل من المستوى العالمى .

ويوضح الجدول التالى توقعات الاستهلاك والعجز المتوقع حتى عام ٢٠٠٠ من الزيوت والدهون فى مصر والسودان وبالتالى نجد أن هناك فجوة فى الزيوت النباتية وعلى الاخص فى مصر . وبالتالى تكون هذه الصناعة مجالا آخر من مجالات الاستثمار وعلى الاخص أن الطاقة الانتاجية الاقتصادية لمشروع الزيوت والدهون يتراوح بين ١٠٠ـ٢٠٠ ألف طن سنويا . ومن الجدير بالذكر بأن هذه الصناعة تقوم عليها صناعة المنظفات الصناعية كالصابون حيث يمكن اشتقاق ٥٪ من الزيوت النباتية كأحماض دهنية .

وبالنسبة لصناعة السكر نجد أنه يوجد فى مصر ٧ مصانع طاقاتها الانتاجية تعادل ٦٤٥٠٠ طن يوميا ينتج منها ٩ر٥٩٩ ألف طن سنويا من السكر وعدد أيام التشغيل فى هذه المصانع تعادل ١٥٠ يوما فقط نظرا لعدم توافر المواد الخام الكافية .

وأما فى السودان فهناك ٣ مصانع طاقتها من المحصول تعادل ١٥٥٠٠ طن يوميا ينتج منها ١١٤٠٠ طن سكر سنويا . علما بأن عدد أيام التشغيل فى السنة تعادل ٢٠٠ يوم فى عام ١٩٧٦ نظرا للمشاكل الفنية التى تجابه هذه الصناعة . (١)

---

1. Champer of commerce and industry of Kuwait, Kuwait Economist, No. 189, July 1979.

جـــدول رقـــم (٥٩)

توقعات السكان والاستهلاك والانتاج والعجز المتوقع من الزيوت والدهون

في مصر والسودان

حتى عام ٢٠٠٠

الدولة	المتغيرات	السنوات					
		١٩٧٢	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
مصر	السكان (مليون نسمة)	٣٨,١٣	٤٢,٣	٤٧,٧٨	٥٣,٢٧	٦٠,١٧	٦٦,٣٥
	استهلاك نصيب الفرد (كجم)	١٠,٥	١٠,٢	١١,-	١١,٢	١٢,٨	١٤,٣
	الاستهلاك (الف طن)	٤٠٨,٠	٤٣٠,٠	٥٢٥,٠	٦٤٠,٠	٧٧٨,٠	٩٤٦,٠
	الانتاج (الف طن)	١٠٠,٠	١٢٠,٠	١٤٠,٠	١٦٥,٠	١٦٥,٠	١٦٥,٠
	الفرق بين الانتاج والاستهلاك	(ـ) ٣٠٨,٠	(ـ) ٣١٠,٠	(ـ) ٣٨٥,٠	(ـ) ٤٧٥,٠	(ـ) ٦١٣,٠	(ـ) ٧٨١,٠
السودان	السكان (مليون نسمة)	١٨,٨٥	٢١,٤	٢٥,٢	٢٢,٤	٣٤,٠	٣٩,٠
	استهلاك الفرد (كجم)	٥,٦	٦,٠	٦,٤	٧,٠	٧,٧	٨,٤
	الاستهلاك (الف طن)	١٠٦,٠	١٢٩,٠	١٦٢,٠	٢٠٥,٠	٢٦١,٠	٣٢٨,٠
	الانتاج (الف طن)	١٤٣,٠	٢٠٥,٠	٣٠٨,٠	٣٦٦,٠	٤٣٤,٠	٥٠٨,٠
	الفرق بين الانتاج والاستهلاك	٣٧,٠	٧٦,٠	١٤٦,٠٠	١٦١,٠٠	١٧١,٠٠	١٨٠,٠٠
مصر والسودان	الفرق بين الانتاج والاستهلاك	(ـ) ٢٧١,٠	(ـ) ٢٣٤,٠	(ـ) ٢٣٩,٠	(ـ) ٣١٤,٠	(ـ) ٤٤٢,٠	(ـ) ٦٠١,٠

المصدر : مركز التنمية الصناعية ـ صناعة الزيوت النباتية والدهون بالدول العربية وامكانية تنميتها حتى عام ٢٠٠٠

جدول رقم (٦٠)

انتاج واستهلاك السكر فى كل من مصر والسودان من عام ١٩٧٥

حتى عام ١٩٧٨

(الف طـن)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
مصـر				
الاستهلاك	٧٦٣	٨١٢	١١٠٠	١٤٩٣
الانتاج	٥١٣	—	١١١٥	١٤٩٣
الفرق + —	٢٥٠ —		١٥ +	صفـر
السودان				
الاستهلاك	٢٧٩	٢٨٥	٤٨١	١٠٥٠
الانتاج	١٢٩	—	٨٦٠	١٩٨٠
الفرق + —	١٥٠ —		٣٧٩ +	٩٣٠ +

المصدر : نفس المصدر السابق

ومن واقع بيانات هذا الجدول يتضح عدم وجود فجوة بين الانتاج والاستهـــلاك من السكر فى دولتى التكامل وبالتالى تصبح فرصة الاستثمار فى هذه الصناعة غير موجـودة اذا ما نظرنا الى السوق المحلى للدولتين معا ، ولكن يمكن النظر فى دراسة امكانيـــة التوسع فى هذه الصناعة لغرض التصدير اذا ما توفرت ، وهى غالبا متوفرة ، الاسس العوامل التى تساعد على انتاج السكر بأقل تكلفة وممكنة وأعلى مستويات للجودة للتمكن من المنافسة فى الاسواق العالمية .

٤ـ صناعة المعدات الرأسمالية :

يتضمن قطاع الصناعات الرأسمالية عديدا من المنتجات لوسائل النقل ووسائل الاتصال والمنتجات المختلفة للصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية اللازمة لاغراض الصناعة والنقل والاتصال والاسكان والتشييد والزراعة والخدمات المختلفة .

وتواجه دولتا التكامل عجزا كبيرا فى منتجات هذه الصناعات فعلى سبيل المثال قدرت واردات اللوارى والاتوبيسات فى مصر لعام ١٩٧٨ بحوالى ١٢ ألف وحدة ، ١٦ ألف سيارة ركوب وفى السودان فى نفس العام بلغت الواردات من اللوارى والاتوبيسات حوالى ٢٠٠ وحدة ، حوالى ١٠٠٠ سيارة ركوب . ويقدر متوسط عدد الافراد لكل مركبة فى السودان بحوالى ١٨٧ فرد ، ١٠٦ فرد بالنسبة لمصر .

وتقدر درجة الميكنة الزراعية فى المنطقة بحوالى ٠,١ قوة حصان لكل هكتار وتعادل هذه حوالى ١٥٪ فقط من الاحتياجات وتقدر المساحة الزراعية المطلوبة لكل جرار زراعى بطاقة من ٦٥ ـ ٧٠ قدرة حصان بحوالى ٢٠٠ هكتار .
هذا بالاضافة الى انخفاض مستوى الميكنة الزراعية والمعدات الزراعية الاخرى فى المنطقة بوجه عام .

ويوضح الجدول التالى تطور استهلاك وسائل النقل فى مصر والسودان فى المدة من ٦٥ ـ ١٩٧٥ .

جدول رقم (٦١)

تطور الاستهلاك من وسائل النقل فى مصر والسودان فى الفترة من ٦٥ ـ ١٩٧٥

الأنواع	الوحدة	مصر				السودان	
		١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
محركات احتراق داخلى وأجزائها	عدد	١٠٥٣٨	١٣٢١٤	١٥٣٠١	٤١٠٠	٤٩١٦	٥٥٤٧
جرارات زراعية	عدد	١٠٨٤	١٢٥٠	١٥٧٤	٣٠٥	٣٦٥	٤١٣
عربات بضاعة وركاب للسكك الحديدية وأجزائها	طن	١٥٨٣٤	١٩٨٥٦	٢٢٩٩١	٩١٥٠	١٠٩٧٠	١٢٣٧٩
سيارات ركوب	عدد	٣٧٤٤	٤٦٩٥	٥٤٣٦	١٢٩٨	١٥٥٧	١٧٥٧
أوتوبيسات	عدد	٤٣٦	٥٤٧	٦٣٤	١٧٢	٢٠٦	٢٣٣٣
لواري	عدد	٤٥٢١	٥٦٦٩	١٠٧٤٠	٥٥٨	٦٦٩	٧٥٥
هياكل وأجزاء للسيارات والجرارات	طن	١٠٧٤٠	١٣٤٦٨	١٥٥٩٥	٣٠١١	٣٦١٠	٤٠٧٤
موتوسيكلات وعربات جانبية	عدد	١٨٣٨	٢٣٠٥	٢٦٦٩	١٨١	٢١٧	٢٤٥
دراجات	عدد	٥٤٩٤٤	٦٨٩٠٠	٧٩٧٧٩	٧٤٥٢	٨٩٣٥	١٠٠٨٣
اجزاء وقطع غيار دراجات وموتوسيكلات	طن	٧٨٦	٩٨٦	١١٤٢	٦٣	٧٦	٨٥

المصدر : اتحاد المهندسين العرب ـ مرجع سابق.

وقد حسبت أرقام الاستهلاك على أساس أن الزيادة فى الاستهلاك تعادل الزيادة فى تعداد السكان ثم أضيف ١٠٪ الى هذا الاستهلاك الاخير كارتفاع فى مستوى الاستهلاك نتيجة لزيادة الدخول . واذا ما افترضنا نفس الفروض السابقة بالنسبة للفترة من ٧٥ - ٢٠٠٠ فان أرقام الاستهلاك سوف تتضاعف أكثر من مرة حتى عام ٢٠٠٠ وحيث أن نسبة الاكتفاء الذاتى فى هذا القطاع منخفضة فان هذا يعتبر مجالا رحبا من مجالات الاستثمار المقترح فى اطار التكامل .

ومن الصناعات الهامة للاقتصاد القومى ولدولتى التكامل على حد سواء صناعة المنتجات الهندسية الكهربائية والتى تشتمل على كابلات وأسلاك كهربائية معزولية وآلات القوى الكهربائية ، والاجهزة الكهربائية لوصل وقطع ووقاية وتقسيم التيار الكهربائى ، خلايا مولدة للكهرباء ومجموعات منها البطاريات الجافة والثلاجات الكهربائية وأجهزة الراديو وأجهزة التليفزيون والغسالات الكهربائية وغيرها .

كانت هذه بعض أمثلة خاصة لتحليل الوضع بالنسبة لصناعات مختارة تستهدف التعرف على الفجوة المتوقعة بين الانتاج والاستهلاك فى كل من البلدين وفيهما معا وذلك كخطوة أولى وضرورية للتحديد الاولى لمجالات الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل .

٣٠٧. تقييم المشروعات الصناعية فى اطار التكامل :

بعد تحديد فرص الاستثمار على مستوى القطاع الصناعى فى اطار التكامل تبدأ دراسة تحديد المشروعات . ويمكن اقتراح ثلاثة مناهج لتحديد المشروعات .

أ - تحديد المشروعات من خلال أولويات القطاعات والخطط القطاعية .

ب - تحديد المشروعات من خلال التعرف على احصاءات الواردات وذلك لسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ليس عن طريق الواردات ولكن عن طريق احلال الانتاج المحلى محل الواردات .

حـ - تحديد المشروعات من خلال التعرف على الموارد التعدينية والزراعية المتاحة والدراسة الجيولوجية لكشف احتياطى الموارد المتاحة لتصنيعه .

ولكل أسلوب من هذه الاساليب مزاياه وعيوبه ولكن هناك عدة معايير أولية لتحديد المشروعات / ١

أ - مدى توافر العوامل الفنية للمشروعات وعوامل الموقع .

ب - مدى توافر المواد الخام .

حـ - مدى اتساع حجم السوق لكى يسمح بانتاج مربح عند حجم معين من الانتاج

د - مدى احتياج المشروع لشريك أجنبى أو معونة فنية أو ادارية أجنبية وقبول الحكومة لها .

هـ - التعرف على أى مدى سوف يغطى ايراد المشروع المتوقع التكاليف المتوقعة وذلك يقاس عن طريق تقدير معدل العائد على الاستثمار .

واذا ما اجتاز المشروع المعايير أ ، ب ، د ولم يتجاوز العوامل حـ ، هـ على مستوى القطر الواحد فانه يمكن دراسة المشروع من خلال التكامل والذى يسمح باتساع حجم السوق .

---

١ - .

Arie Kuyvenhoven and L.B. M. Mennes, Projects for regional cooperation: Identification, Selection, evaluation and location, UNIDO, industry and development No. 1, 1978.

ولقد توصلت الدراسة حتى الآن الى درجة تسمح بقياس احتياجات الاستثمار لمشروعات التكامل .

١٠٣٠٧ . الاستثمار المطلوب لمشروعات التكامل :

لقد بينت الدراسة أن هناك مجالات وفرص عديدة للاستثمار الصناعي في اطار التكامل بين مصر والسودان .

ويمكن الاستفادة من الجدول رقم (٦٢) الخاص بتقدير احتياجات الاستثمار لمصنع يوريا / أمونيا ومصنع حامض الفوسفوريك اللازم لانتاج ١٦٥٠ طن يوريا ، ١٠٠٠ طن / يوريا ، ١٠٠٠ طن / يوم من حامض الفوسفوريك في تقدير اجمالى الاستثمار المطلوب لسد فجوة الطلب في مصر والسودان حتى عام ٢٠٠٠ من الاسمدة الكيماوية .

ويمكن الاستفادة أيضا بحجم الاستثمارات المطلوب لانتاج مليون طن سنويا من كتل الصلب المعروضة بالجدول رقم (٦٣) وكذلك الطلب على مستلزمات الانتاج الاساسية المختلفة اللازمة لهذه الصناعة لسد الفجوة في كل من مصر والسودان .

وعن طريق دراسة الاحتياجات الاستثمارية للمشروعات الصناعية المختلفة المقترحة في هذه الدراسة يمكن التوصل الى اجمالى احتياجات الاستثمار المطلوب تنفيذها .

ويمكن تقدير مقدار الانخفاض في تكاليف الاستثمار نتيجة زيادة حجم المشروعات . فاذا نظرنا الى مصنع انتاج اليوريا وطاقته المثلى والتى تقدر بحوالى ١٦٥٠ طن / يوم . واذا ما كانت احتياجات مصر تقدر بحوالى ١٠٠٠ طن / يوم

جدول رقم ٦٢

تقدير التكاليف الاستثمارية لمصنع اليوريا / الامونيا ومصنع حامض الفوسفوريك

(القيمة مليون دولار)

البنود	مصنع يوريا يعتمد على الامونيا بطاقة ١٦٥٠ طن يوميا				مع حامض الفوسفوريك بطاقة ١٠٠٠ طن يوميا			
	دولة متقدمة	دولة نامية	دولة نامية بدون توافر بنية أساسية	الدول العربية أسعار ١٩٨٠	توسع على موقع متطور	موقع جديد دولة نامية	موقع جديد لدولة نامية بدون بنية أساسية	الدول العربية أسعار ١٩٨٠
الاعمال المدنية والارض واعداد الموقع والمباني	٤	١٢	١٤	١٢ر٠	١٠	١٩	٢٤	١٥ر٠
آلات ومعدات وقطع غيار	٨٣	٩٠	٩٨	٩٥ر٠	٥٠	٦٠	٦٤	٦٠ر٠
نقل وتأمين	٣	١٢	٢٠	١٤ر٣	٢	٤	٦	٩ر٠
أعمال هندسة شاملة تصميم وتركيب	٣٠	٤٠	٥٠	٣٨ر٠	٢٤	٣٠	٣٤	٢٤ر٠
تكاليف أخرى تشمل بداية التجارب والاسكان	١٦	٣٠	٥٥	٣٣ر٣	٦	١١	٢٦	٢١ر٠
التكاليف الاساسية	١٣٦	١٨٤	٢٣٧	١٩٢ر٦	٩٢	١٢٤	١٥٤	١٢٩ر٠
م٠ الطوارئ	١٤	٤٦	٨٣	٦٠ر٠	٩	٣١	٥٤	٣٧ر٩
استثمارات الصنع	١٥٠	٢٣٠	٣٢٠	٢٥٢ر٦	١٠١	١٥٥	٢٠٨	١٦٦ر٩
رأس المال العامل	٧	١٠	١٥	١٨ر٠	١٣	١٤	١٦	١٦ر٠
اجمالي رأس المال	١٥٧	٢٤٠	٣٣٥	٢٧٠ر٦	١١٤	١٦٩	٢٢٤	١٨٢ر٩

المصدر: جمعت وحسبت من:

Elias T. Ghantus, Arab Industrial Integration Op. cit.

جـــدول رقـــم (٦٣)

الاستثمار ومستلزمات الانتاج الرئيسية لانتاج مليون طن كتل صلب

الاستثمار والمستلزمات	طريقة الافران العالية والمحولات		الاختزال الغازى والافران الكهربائية		ملاحظـــات
	الوحدة/ طن	اجمالى	الوحدة/ طن	اجمالى	
أولا : مستلزمات الانتـــاج :					
١ ـ خام حديد بالطن	١ر٨	١٨٠٠٠٠٠	١ر٢٦	١٢٦٠٠٠٠	يحتوى على ٦٠٪ حديد
٢ ـ مكورات حديد بالطن					يحتوى على ٦٥٪ حديد
٣ ـ فحم الكوك (اجمالى بالطن)	٠ر٦٨	٦٨٠٠٠٠			وتشحن الافران الكهربائية بحوالى ١٠٪ خردة
أ ـ التليد بالطن	٠ر١٠	١٠٠٠٠٠			
ب ـ الافران العالية	٠ر٥٨	٥٨٠٠٠٠			
٤ ـ فحم لانتاج الكوك بالطن	٠ر٩٢	٩٢٠٠٠٠			
٥ ـ حجر جيرى بالطن	٠ر٢٥	٢٥٠٠٠٠			
٦ ـ وقود سائل او غازى					
أ ـ بترول سائل او غازى	٠ر٠٦	٦٠٠٠	٠ر١٧	١٧٠٠٠	فى حالة حقن الافران العالية بالوقود السائل او الغاز الطبيعى يمكن خفض استهلاك الكوك
ب ـ غاز طبيعى (م٣) [٩٠٠ كيلو كالورى لكل (م٣)]	٧٥	١٠×٧٥ ٦	٤٦٥	١٠×٣٨٠ ٦	بطريقة HYL
			٣٦٠	١٠×٢٩٠ ٦	بطريقة Midrex
٧ ـ كهرباء ك و س	٢٥٠	١٠×٢٥٠ ٦	٧٥٠ ×	١٠×٧٥٠ ٦	بطريقة HYL
			٨٧٠	١٠×٨٧٠ ٦	بطريقة Midrex
٨ ـ مياة متر مكعب	٧٠	١٠×٧٠ ٦	١٢	١٠× ١٢ ٦	بطريقة HYL
			١٠	١٠× ١٠ ٦	بطريقة Midrex
٩ ـ خردة بالطن	٠ر٢٠	١٠× ٢ ٤	٠ر٢٠	١٠× ٢٠ ٤	تضاف فى المحولات الاكسجينية فى الافران الكهربائية
١٠ ـ اقطاب جرافيت كيلو جرام			٢ر٦	١٠×٢ر٦ ٦	
١١ ـ سبائك حديد بسه	١٠	١٠× ١٠ ٦	١٠	١٠× ١٠ ٦	تختلف على حسب نوع الصلب وتحاليل السبائك
١٢ ـ حراريـــات	٣٥	٣٥×١٠ ٦	٢٥	٢٥× ١٠ ٦	يمكن ان تنخفض حسب الجودة
١٣ ـ قوى عاملة (بالعدد)	٦٥٠٠		٥٥٠٠		على اساس مصنع متكامل حتى المنتج النهائى داخل اسوار المصنع
ثانيا : الاستثمارات (بالدولار) :					
١ ـ الآلات والمعدات	٤١٠	١٠×٤١٠ ٦	٢٥٠	١٠×٢٥٠ ٦	المصنع متكامل حتى مرحلة النصب الستر
٢ ـ أعمال هندسية	٣٤٠	١٠×٣٤٠ ٦	٢٠٠	١٠×٢٠٠ ٦	لا
أ ـ انشاءات ٢٠٪	١٥٠	١٠×١٥٠ ٦	٩٠	١٠× ٩٠ ٦	لا
ب ـ هياكل معدنية وتركيبات ٢٥٪	١٩٠	١٠×١٩٠ ٦	١١٠	١٠×١١٠ ٦	لا
الاستثمارات الكليـــة	٧٥٠	١٠×٧٥٠ ٦	٤٥٠	١٠×٤٥٠ ٦	لا

المصـــدر : البدائل الفنيـــة التخصصـــة ـ صناعة الحديد والصلب فى مصـــر ـ مرجـــع سابـــق

ومعامل الحجم يعادل ٤ر٠ فان الاستثمار المطلوب يعادل فى هذه الحالة ٤ر٣٣٠ مليون دولار [١]

٠٢٠٣٠٧ معايير تقييم المشروعات فى اطار التكامل :

لقد ذكرنا أن الفائدة الاساسية من مشروعات الاستثمار فى اطار التكامل تظهر فى تخفيض تكلفة الانتاج للوحدة ٠

واذا ما افترضنا أن هناك مشروعان يقومان بانتاج سلعتين صناعيتين وكذلك دولتين فان تكلفة الانتاج فى حالة عدم التكامل تكون كما يلى فى الدولة الاولى :

$$أ_1 = ب_1 س_1 + ب_2 س_2$$

حيث أن ب ١ ، ب ٢ تمثل كمية المنتج من السلعة ١ ، ٢ ، س ١ ، س ٢ تمثل تكلفة الانتاج للسلعة ١ ، ٢ على التوالى ٠ وفى حالة التكامل فان تكلفة الانتاج سوف تنخفض الى أ ٢ وبالتالى فان معامل كفاءة مشروع التكامل للسلعة الأولى وفى الدولة الاولى يعادل :

$$م = \frac{أ_1 - أ_2}{أ_1}$$

١ـ حسب هذا الرقم على الاساس التالى :

$$\left(\frac{\text{١٦٥٠ طن/ يوم}}{\text{١٠٠٠ طن/ يوم}}\right)^{0.6} = \left(\frac{C_1}{C_0}\right)^{9} = \frac{I_1}{I_0} = \frac{I_1}{\text{٢٧٠ر٦ مليون دولار}}$$

$$= \text{٢٧٠ر٦ مليون دولار} \times \text{٢٢١ر١} = I_1 \text{ أى أن } I_1 = \text{٣٣٠ر٤ مليون دولار}$$

أنظر ص ١٩١ لمعرفة معنى رموز المعادلة السابقة ٠

ولكن فى تقديرنا لكفاءة مشروعات التكامل يجب مراعاة أثر هذه المشروعات على الميزان التجارى فى كل دولة .

ولقد استخدمت الدول الاشتراكية هذه المعادلة فى تقييم مشروعات التكامل فيما بينها [1] (افترض نفس الفروض السابقة)

$$م = \frac{ب_1 س_1 + ب_2 س_2 - ب_1 ت_1 + [(ب_1 - ب_1)(ل_1 - ل_2)]هـ}{ب_1 س_1 + ب_2 س_2}$$

حيث أن م تمثل معامل كفاءة مشروعات استثمار التكامل ، ب ١ س ١ ، ب ٢ س ٢ تمثل تكاليف انتاج السلعة الاولى والثانية على الترتيب قبل التكامل ، ت ١ تمثل تكاليف الانتاج للوحدة بالنسبة للسلعة الاولى بعد التكامل + تكاليف النقل من مركز انتاجها الى مركز استهلاكها بالدولة الثانية ، ب ١ تمثل كمية انتاج السلعة الاولى بعد التكامل * ، ل ٢ تمثل أسعار الواردات من السلعة الثانية ، ل ١ تمثل أسعار الصادرات للمنتج الاول ، هـ تمثل سعر الصرف للنقد الاجنبى .

وتقيس هذه المعادلة كفاءة الاستثمار بالنسبة للدولة الاولى والتى تقيس الفرق بين تكاليف الانتاج قبل التكامل وبعد التكامل ، مضافا الى هذا الفرق بين الصادرات والواردات نتيجة لهذا التكامل .

1- PWE, Efficiency of Investment in a socialist Economy M. Rakowski, (EDI.) Warsaw, 1966

* أى بعد ما تقوم الدولة الاولى بانتاجها وترك انتاج السلعة الثانية لتنتج بالدولة الثانية ثم تقوم بالحصول عليها منها .

وأما بالنسبة للدولة الاخرى فانها تحاول قياس مثل هذا المعامل للكفاءة بالنسبة لها وبالتالى يسهل التعرف على توطن المشروعات اقليميا والحكم على كفاءة المشروعات فى كل بديل من بدائل التوطن .

ولكن يعيب المعيار السابق عدم اعتبار الناحية الديناميكية بمعنى قياس العائد والتكاليف المتوقعة خلال فترة حياة المشروعات وبالتالى عدم امكانية قياس معدل العائد الداخلى وصافى القيمة الحالية المخصوم لها وتقدير أى معايير أخرى تمكن من التعرف على جدوى المشروعات . وكما يجب أن يسمح أى معيار مقترح بقياس وتقدير التكاليف والايرادات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة منها .

ولتحديد الربحية الاجتماعية لمشروعات التكامل يلزم تقدير مقدار العائد والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية خلال حياة المشروع . وتقدر الناتج لكل سنة من سنوات المشروع عن طريق أسعار التجارة الخارجية ثم يحول الى العملة المحلية عن طريق استخدام سعر الصرف الاجتماعى اذا ما كانت تمثل تكلفة الفرصة البديلة .

وبالنسبة لمدخلات الانتاج الخاضعة للتجارة الخارجية فان أسعار الواردات سوف تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها . وأما بالنسبة للمدخلات الغير قابلة للتجارة الخارجية فان تكلفة انتاجها مقاسة بالاسعار المحاسبية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها .
وأما بالنسبة للاسعار المحاسبية لعنصر العمل فتقدر بالاعتماد على انتاجيته الحدية وكذلك اضافة الآثار على الاستهلاك نتيجة لزيادة العمال الجدد .

وللوصول الى الدخل الاجتماعى للمشروع يلزم قياس أثر المشروع على استهلاك فئات دخل معينة باستخدام أوزان مختلفة لفئات الدخل المختلفة .

واذا ما تم التوصل الى الربح الاجتماعى فى كل سنة من سنوات عمر المشروع فان معدل العائد الداخلى الاجتماعى (م ع د) والذى يعادل سعر الفائدة التى يكون عندها

صافى القيمة الحالية للارباح الاجتماعية للمشروع فى كل سنة من سنوات المشروع يعادل الصفر يمكن قياسه أيضا .

وعندما يكون هناك قرار توطن نفس المشروعات فى دول مختلفة فان الدولة التى يكون بها أعلى معدل عائد داخلى تعتبر أحسن توطن للمشروع .

وبالاضافة الى ذلك يجب تقدير معدل الفائدة المحاسبى لدولة ما والذى عنده تنتهى الموارد المتاحة للاستثمار ، وسعر الفائدة المحاسبى لمنطقة التكامل ككل والذى يتعادل مع سعر الفائدة الذى عنده تنتهى جميع الموارد الرأسمالية المتاحة للاستثمار لمنطقة التكامل ككل . وقد يقدر سعر الفائدة المحاسبى لمنطقة التكامل كمتوسط لسعر الفائدة المحاسبى لكل دولة من دول التكامل .

وعلى أساس هذا المنهج فان معيارين لاختيار المشروعات فى اطار التكامل يمكن تحديدها :

المعيار الأول :

يجب أن يكون أعلى معدل عائد داخلى للمشروع عندما يخدم أسواق التكامل أكبر من معدل العائد الداخلى للمشروع بدون هذا التكامل فى الدولة المراد المقارنة بها . وعندما يتعادل المعدلان فان امكانية المشروع فى اطار التكامل تصبح محدودة بشرط أن المشروعين فى الحالتين متماثلان ، أى أن :

م ع د (الاقصى) مع تكامل = م ع د (المقارن بدون تكامل)

المعيار الثانى :

ويتضمن هذا المعيار الربحية الاجتماعية للمشروع . ويتطلب أن يضيف المشروع عائدا صافيا لكل من الاقليم ككل وللدولة التى سوف تضطلع بالمشروع . وبالتالى فان العائد الداخلى الاجتماعى للمشروع من أحسن موقع يزيد عن سعر الفائدة المحاسبى

للاقليم ككل وأيضا يزيد عن سعر الفائدة المحاسبى للدولة التى يقع بها المشروع • وبالتالى يكون لهذا المعيار بعدين كما يلى :

أ - م ع د (الاقصى مع التكامل
م س م ف (متوسط سعر الفائدة المحاسبى للاقليم ككل)

ب - م ع د (الاقصى بعد التكامل) متوسط سعر الفائدة المحاسبى فى الدولة ذات الاحسن موقع•

ويمكن مواجهة الحالات التالية :

١- مشروع يجتاز المعيار الأول والثانى بشقيه فانه يفيد الدولة التى يقع بها والاقليم ككل•

٢- مشروع يجتاز المعيار الأول وبالتالى لا يقبل كمشروع للتكامل ولكن يقبل لدول يكون فيها معدل العائد الداخلى له أعلى من سعر الفائدة المحاسبى •

٣- المشروع يجتاز المعيار الاول والشق الاول من المعيار الثانى • فى هذه الحالة اذا ما كانت هناك امكانيات تصدير فان المشروع يقبل للدولة التى يجتاز المشروع بها الجزء الثانى من المعيار الثانى •

٤- اذا ما أجتاز المشروع المعيار الاول والجزء الثانى من المعيار الثانى فقط يقبل كمشروع اذا قبل الاعضاء تمويله معا •

٥- اذا ما أجتاز المشروع المعيار الاول فقط فيرفض لانه ربما يحتاج الى سوق أكبر من سوق دول التكامل •

ويمكن صياغة المعيارين السابقين فى شكل صافى القيمة الحالية (ص ق ح) الاجتماعية الاقصى بعد التكامل بدلا من معدل العائد الداخلى كما يلى :

١- ص ق ح < ص ق ح (المقارن بالدولة بدون تكامل)

٢-أ. ص ق ح < صفر

٢-ب. ص ق ح للموقع الاحسن لدولة ما < صفر

وبالاضافة الى ذلك فان معيار الربحية التجارية يجب أن يضاف كمعيار عندما يضطلع بالمشروع المستثمر بالقطاع الخاص الصناعى .

وبناء على ذلك التحليل يمكن تلخيص اجمالى النتائج من قائمة بالمشروعات وربحيتها فى شكل تجميعى لكل دولة ولدول التكامل كما فى الجدول رقم (٦٤) ، رقم (٦٥) .

واذا ما تعددت البدائل أو كان هناك تركز للمشروعات بناء على هذه المعايير فى دولة ما فانه يمكن دراسة مجموعة كبيرة من المشروعات وفى نفس الوقت محاولة توزيع المشروعات بناء على معيار صافى القيمة الحالية الكلية ونقل المشروعات من دولة الى أخرى مع مراعاة أقل تخفيض فى صافى القيمة الحالية للمشروعات .

وللمساعدة فى حل هذه المشكلة تستخدم نماذج البرمجة الرياضية وعلى الاخص نموذج التخصيص . ويمكن اقتراح الشكل التالى : ١/

$$\max. \quad aX$$
$$\text{Subject to} \quad AX \geq b \quad .$$

١- Arie Kuyenhoven and L.B.M. Mennes, projects for regional co- operation, identification, selection and location, op.cit; H.M. Wagener, principles of operations research with applications to managrial decisions, Englewood cliffs 1969; W.g. Baumol, economic theory and operations analysis, 2nd Ed. prentice. hall, englewood cliffs, 1965.

جدول رقم (٦٤)

إطار حساب كفاءة الاستثمار لدولة مـــا

المنتجات / الصانع / المشروعات	الاستثمار محلى	الاستثمار اجنبى	تكاليف التشغيل محلى	تكاليف التشغيل اجنبى	كمية الانتاج وقيمتـــه	كثافـة الاستثمار	معايير الاستثمار* م ع د	معايير الاستثمار* ص ف ح	معايير الاستثمار* اخرى
المنتج أ									
مصنـع ١									
مصنـع ٢									
الاجمالـى						متوسـط	متوسط	متوسط	متوسط
المنتج ب									
مصنـع ١									
مصنـع ٢									
الاجمالـــى						متوسـط	متوسط	متوسط	متوسط

* م ع د تمثل معدل العائد الداخلى للمشروع ، ص ف ح تمثل صافى القيمة الحالية للمشروع

جدول رقم (٦٥)

اطار التحليل المقارن بين الدول لكفاءة الاستثمار

المنتجات/المصانع/الدول	البديل الاولى			المنتجات/المصانع/الدول	البديل النهائى		
	الانتاج كميه	الانتاج قيمة	الاستثمار تكاليف التشغيل		الانتاج كميه	الانتاج قيمة	الاستثمار تكاليف التشغيل
المنتج أ							
دولة ١							
مصنع ١							
مصنع ٢							
دولة ٢							
مصنع ١							
مصنع ٢							
المنتج ب							
.							
.							
.							
الاجمالى	متوسط				متوسط		

حيث أن:

a تعبر عن القيمة الحالية للاقليم من المشروعات $ل$ المتوطنة فى الدول $ن$.

X تعبر عن متغيرات القرار والتى تعادل $ل$ عددها م ن

A تمثل مصفوفة القيمة الحالية للمشروعات $ل$ اذا توطنت فى الدول $ن$.

b تمثل القيود الخاصة بالحد الادنى للقيمة الحالية والتى تعادل فى عددها ن + م .

$X_{ل}$ تعادل واحد أو صفر لكل $ن$ = ١ ، ٢ ... ن ، $ل$ = ١ ، ٢ ... م .

واذا ما تعذر تطبيق مثل هذه المناهج يمكن اتباع طريقة " التقريب المتتالى . وكما يمكن استبعاد المشروعات التى لا تتوافر لها المواد الخام أو الطاقة فى دولة مابذاتها أو ما شابه ذلك حتى يمكن تقليل حجم المشكلة وبالتالى الوصول الى حل مناسب لها.

وأخيرا نود التنويه الى تعمدنا التركيز فى الجزء السابق من هذه الدراسة على الاسلوب النظرى ومناهجه المختلفة والتى يمكن أن تستخدم فى تقييم المشروعات الصناعية فى اطار التكامل بين مصر والسودان كخطوة رئيسية وضرورية لترشيد هذا التكامل فى المجال الصناعى الذى يجب أن يتم فى اطار برنامج ذى أهداف واضحة ومحددة ، يسعى الى احداث تنمية صناعية طموحة كجزء من برامج التنمية الشاملة التى يمكن أن تتحقق لصالح شعبى وادى النيل .

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية ديسمبر (١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيليه لمقومات التنمية الاقليميه بمنطقة جنوب مصر . (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لأفاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربيه . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy. June 1979

(٩) دراسة تحليليه لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضيه فى جمهورية مصر العربيه . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليليه للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ ـ ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) • (يوليو ١٩٨١)
(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى (ديسمبر ١٩٨١)
(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) • (أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئيـــن) • (سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل أنتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليهـا (أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطـــاع الخـاص فى التنميـــــه • (نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائيـــــــة
وآثارها على السياسات الزراعيـة فى مصـر • (مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال
السمكـــى • (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصـادى •
بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٧) سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية •• (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٨) الآفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصـــــر • (نوفمبر ١٩٨٥)